

جامعة المنصورة  
كلية التربية  
قسم اللغة العربية والدراسات الاسلاميه

## الأم في الباب النحوي

الدكتور  
سعد حسن حمودة  
كلية التربية جامعة المنصورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
«سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ»  
صدق الله العظيم  
(سورة البقرة - آية: ٣٢)



### المقدمة

أكتب هذه المقدمة في شهر رمضان المبارك ، وهو شهر أحسب النفس تقترب فيه من الفطرة القويمة بين إنكار الذات وإثباتها ، وعلوية الإيثار وقضائها ، والاعتراف بأفضال الناس في أعماق نفوسنا، وما يترتب على ذلك من قضاء للحقوق أو لبعضها.

ذلك أنه يعود فضل اختيار موضوع الأم في الباب النحوى إلى زميل عزيز ، وأستاذ لى كريم هو الأستاذ الدكتور صلاح بكر من سنوات طويلة ، حين جمع بيننا العمل في كلية الدراسات العربية بجامعة المنيا، وبومها كان رئيساً تقسم النحو والصرف والعروض . فاليوم أذكر له فضلاً وأنكره بأنه صاحب فضل . ينضاف إلى ذلك أن الفكرة صادفت منى ما أغرائى بالبحث، لعدة فيها - أولاً - ثم هي بمثابة الخوض في أعماق النحو - ثانياً - الذى يزيد العود صلابة، ومن ثم فقد يهيب ذلك شيئاً من الدراية بطبيعة الموجات المتلاحقة من نظريات الدرس الحديث هنا وهناك ، وهو ما يعد نظراً جديداً في الدرس النحوى ، كـ(نحو النص) والتحول من نحو الجملة إلى نحو النص ، وغير ذلك مما يشغل أقالم المتخصصين أهل الدراية.

والحق أن النظر الحديث له أربابه ، ولكننى فقط أود أن أؤكد على أن هذا النظر الحديث يجب أن يبدأ بمعرفة القديم معرفة تمكن له من الوقوف على حقيقة النظر الوافد ، وربما كان السبب في هذا الكلام ما وقعت عينى عليه وأنا أتابع بعض النصوص في كتاب (نحو النص) فقد ذكر مؤلف الكتاب أنه ( فى النحو القديم تداخلت الجملة مع الكلام، ثم أسقل كل منهما

بشكل حاسم على يد جمال الدين بن هشام ..<sup>(١)</sup> وتؤكد النصوص أن هذا الاستقلال كان عند سيبويه ، بيد أن مصطلح الجملة هو الذى لم يظهر حقيقة إلا عند الميرد قبل ابن هشام بنحو أربعة قرون ويزيد . وكان سيبويه من قبل الميرد إذا تكلم عن الجملة ذكر الكلام ، ولكنك تستطيع أن تفهم أنه يصدد الحديث عن الجملة . ثم إن مسألة الاستقلال الحاسم هذه ، لا أظن أنها تحتاج هذه القرون الطويلة وهي تقطع طريق الاستقلال . إننى أحسب أن ظهور المصطلح أعنى مصطلح الجملة عند الميرد يمثل ذلك الاستقلال ، لأن ظهور المصطلح بشكل عام يمثل زيادة استواء الفكر على سوقها .

ويتابع مؤلف الكتاب كلامه عن (الاتجاهات والمفاهيم) فى تعريف الجملة ، فينقل عن بعض أصحاب هذه الاتجاهات قوله: (والجملة عبارة عن فكرة تامة ، أو تتابع من عناصر القول ، تنتهى بسكتة أو نمط تركيبى ذو مكونات تشكيلية)<sup>(٢)</sup> . فلا أرى جديداً فى تعريف الجملة إلا ما كان من صياغة لفظية حسب . وغير ذلك مما لا يحتمله المقام .

إن فكرة البحث ربما أوجت بفكر شتى ، فقد تراءى لى الشيوخ فكرة مهمة . وإن كان معروفاً فى اللغة ، إلا أن سيبويه أعطى له مدلولاً جديداً ، حين جعله مقصوراً على شبيه اللفظة فى الاستعمال ، فحين ذلك يكون ذلك النحو الخاص لهذه اللفظة الذى ألمح إليه سيبويه . ثم رأينا التمكن طلاقة فى الاستعمال ، فتلك قدرة خاصة لللفظة دون أخرى ، ناهيك عن فكرة الحمل على المعنى ، أقصد معنى للغير ، فقد مر بنا فى البحث أن إلا وما بعدها مثلاً فى معنى الوصف المحمول على (غير) (ومثل). وقد قال سيبويه ذلك واستشهد بقوله تعالى - دليلاً على هذا - :

<sup>(١)</sup> الدكتور أحمد عفيفى: نحو النص ، اتجاه جديد فى الدرس النحوى ص ١٧ مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠١

مصر

<sup>(٢)</sup> نحو النص : ص ١٧

(لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ) [ الأنبياء ٢٢].  
وغير ذلك مما أخاله فكراً تلفت إلى أهمية الدرس.

#### وقد وقع البحث في فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : همزة الاستفهام.

الفصل الثاني : إلا في الاستثناء.

الفصل الثالث : إن الشرطية.

الفصل الرابع : أن الناصبة.

الفصل الخامس : باء القسم.

الفصل السادس : واو العطف.

الفصل السابع : ياء في النداء.

الفصل الثامن : كان أما في الباب.

ثم كان الانتهاء بخاتمة توجز لنا أهم النتائج التي آل إليها البحث ،  
ويتبعها ثبت بأهم المصادر والمراجع ، ففهرست بالموضوعات .

والحمد لله في البدء ، والحمد لله في الانتهاء ، الذي كان في بدء  
العشر الأول من رمضان .. للحمد لله على هذا اليمن ، ثم الحمد لله ، ثم  
الحمد لله... اللهم بلغنا بدءاً أغراً في كل بدء ، واجعل له انتهاء على نحو ما  
كان للبدء.. اللهم بلغنا رمضان في كل بدء وكل انتهاء حتى يكون أمرك  
بالانتهاء . وصلى اللهم على سيدنا محمد خير بدء وخير انتهاء.  
صباح يوم الاثنين : العشرون من رمضان المعظم ١٤٢٣هـ  
الخامس والعشرون من نوفمبر ٢٠٠٢م

**د. سعد حسن حمودة**

---

## الفصل الأول

### همزة الاستفهام

الهمزة أصل الاستفهام. ذلك تقدير شيخ النحاة الذي تابع عليه خالفوه. وأصلاتها من قبل أنها \* حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره..<sup>(١)</sup> . وعلى ذلك يمكن القول بأن من أول اختصاصات الهمزة:

\* أنها لا تتصرف إلى غير الاستفهام، كما تتصرف "هل" مثلا إلى معنى \* قد ، على نحو ما جاء في سورة الإنسان من قوله تعالى: (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ)<sup>(٢)</sup> [ الإنسان الآية ١ ] بقول أبو حيان: "وقال ابن عباس وقتادة هي هنا بمعنى قد. قيل: لأن الأصل أهل ؟ فكأن الهمزة حذفتم .. فالمعنى : أقد أتى ؟ على التقدير والتقريب جميعا، أى أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن كذا .."<sup>(٣)</sup> .

ويؤكد أنها أصل الاستفهام ، أنها تركت "في: مَنْ ومتى"، و"هل" ، أو نحوهن ، حيث أمنوا الالتباس<sup>(٤)</sup> ولذلك أدخلوها على "مَنْ" إذا تمت بصلتها "كقول الله عز وجل: ( أَلَمْ نَلْقَ فِي النَّارِ خَيْرًا مِّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ). ويقول: أم هل.. ولكنهم تركوا الألف استغناء، إذا كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام.<sup>(٥)</sup> إن دخولها على أخواتها في الاستفهام يؤكد على أصلاتها ، ولو كان غير ذلك لرأينا أخواتها يدخلن عليها، وهذا ما لم يقع في الاستعمال.

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٥١/١

<sup>(٢)</sup> سورة الإنسان آية ١

<sup>(٣)</sup> البحر المحيط: ٣٩٣/٨

<sup>(٤)</sup> نظر الكتاب: ٥١/١

<sup>(٥)</sup> الكتاب: ٥/١

• إذا وقع بعد الهمزة اسم، ثم وليه فعل، على هذا النحو:

همزة استفهام + اسم + فعل

فهذا قبيح في الاستعمال؛ إلا أن يكون في شعر . فإن وقع في شعر ، فإن الاسم في هذه الحال يختص بما لم يختص به إذا كان الاستفهام بغير الهمزة فهو بعد الهمزة يجوز فيه:

أ- الرفع.

ب- والنصب

على حين يكون بعد هل مثلاً منصوباً ليس غير. يقول سيبيويه في هذا الصدد: " لو قلت: هل زيدٌ، قام، وأين زيدٌ ضربته ، لم يجز إلا في الشعر، فإذا جاء في الشعر نصبته، إلا الألف ، فإنه يجوز فيها الرفع والنصب لأن الألف ، قد يُبتدأ بعدها الاسم ."<sup>(١)</sup> فهذا اختصاص الهمزة بالدخول على الاسم والفعل.

• وتختص الهمزة بتمام التصدير " تقول : أعبد الله ضربته.. وأمرأ قتلت أخاه.. ومثل ذلك : ما أدرى أزيداً مررتُ أم عمراً.."<sup>(٢)</sup> إذ ليس في الاستعمال : أم عمراً ، فلا تتقدم عليها أم. ولذلك عقد سيبيويه باباً أسماه " هذا باب بيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف "<sup>(٣)</sup> يقول تحت هذا الباب : " تقول : أم من تقول، أم هل تقول؟ ، ولا تقول : أم أنتقول ؛ وذلك لأن "أم" بمنزلة الألف ، وليست "أى" و"مين" و"ما" و"متى" بمنزلة الألف، إنما هي أسماء بمنزلة هذا وذلك"<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> الكتاب : ٥٢/١

<sup>(٢)</sup> الكتاب : ٥٢/١

<sup>(٣)</sup> الكتاب : ٤٩١/١

<sup>(٤)</sup> السابق



• ومن خصائصها أنها تحذف "أم" دليل عليها يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن قول الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

كقولك : إنها لإبل أم شاء. ومثل ذلك لكثير عزة:

ليس أبي النَّصْرُ أم ليس والدي لِكُلِّ نَجِيبٍ من خِزَاعَةِ أَزْهَرَا

ثم يقول سيبويه: "ويجوز في الشعر أن يريد بـ" كذبتك" الاستقيام، ويحذف الألف. قال التميمي الأسود ابن جعفر):

لعمرك ما أدري ، وإن كنت دارياً شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مَنْقِرٍ

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لعمرك ما أدري ، وإن كنت دارياً بِسَبْعِ رَمِيْنِ الجِمْرِ أم بِشَمَانٍ<sup>(١)</sup>

ففي هذا شاهد على حذف الهمزة وأم دليل عليها.

\* وتختص الهمزة بدخولها على حروف العطف ، نحو قولك " هل وجدت فلانا عند فلان ، فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان - وهذه الواو لا تدخل على الف الاستقيام ، وتدخل الألف عليها .. فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى : (أَقَامُوا مَكْرَ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup> (٣)

والهمزة عند الميرد متمكنة ، وهذا للتمكن يجعلها تدخل على كل ضرب منه ، وتتخطى ذلك إلى التقرير والتسوية .<sup>(٤)</sup> ويبدو أن هذا التمكين

<sup>(١)</sup> الكتاب : ٤٨٤/١ - ٤٨٥

<sup>(٢)</sup> الاعراف ٤٤

<sup>(٣)</sup> الكتاب : ٤٩١/١

<sup>(٤)</sup> المنتصب : ٣٠٧/٣٠٥٣/٢

هو الذى سوغ للهمزة ألا تفارق الاستفهام ، ولا تتصرف إلى غيرهِ وإن أشرك المبرد (أم) معها في هذا الاختصاص . يقول : " الألف و"أم" حرف الاستفهام اللذان يستقيم بهما عن جميعه، ولا يخرجان منه . وليس كذا سائر حروف الاستفهام ."<sup>(١)</sup> نخلص من هذا إلى أن من أهم اختصاصات همزة الاستفهام عند المبرد.

• تمكثها في الاستفهام الذى لا تتصرف إلى غير معناه، كما تتصرف أخواتها ، فتكون تارة جزاء، وطورا بمعنى الذى كـ(من) و(ما) و(أى)، ولذلك رأينا الهمزة تدخل على هذه الحروف " إذا صِرْنَ في معنى الذى بصلاتهن . كقوله تعالى (لَقَمْنُ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)<sup>(٢)</sup> [فصلت ٤٠] ."<sup>(٣)</sup>

• ومن خصائصها أن تدخل على "أم" ؛ لأنها معادلة لها ، ثم هى و" أم" يدخلان على جميع الاستفهام " لتمكثهما وانتقالهما فمن ذلك قوله:  
هل ما علمت وما استودعت مكتوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم  
أم هل كبير بكى لم يقص عبرته إثر الأحية يوم البين مشكوم  
فأدخل "أم" على " هل"<sup>(٤)</sup> .

• ومن خصائصها أن تدخل على اللواو والفاء بقول المبرد : " وهذه الألف لتمكثها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنما الواو تدخل عليهن في قولك : وهل هو عندك؟ فتكون الواو قبل "هل" . وتقول:

<sup>(١)</sup> المنتصب: ٢٨٩/٣

<sup>(٢)</sup> فصلت (٤٠)

<sup>(٣)</sup> المنتصب: ٢٩١/٣

<sup>(٤)</sup> المنتصب: ٢٩٢-٢٩١/٣

كيف صنعت؟ .. وكذلك جميعها إلا الألف.. ونظير هذه الواو والفاء، وسائر حروف العطف.. (أَقَامِنَ أَهْلَ الْقَرْيِ..)[الأعراف ٩٧] (أَوْأَمِنَ أَهْلَ الْقَرْيِ) [الأعراف ٩٨] فالواو ههنا بمنزلة الفاء في قولك (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ)[الأعراف ٩٦]<sup>(١)</sup>. نحن - إذا - أمام :

الهمزة + الواو

الهمزة + الفاء

فإذا رأينا هاتين الصورتين ، فعند المبرد تكون هذه المعاني:

أ-الاستفهام المحض نحو قولك- إذا قال الرجل-: رأيت زيداً - فيقول : أو يوصل إليه؟<sup>(٢)</sup>

ب- التعجب (والإنكار . يقول المبرد: " فأما التعجب والإنكار فقول المشركين (أَنْبَأَ لَمَبْعُوثُونَ أَوْأَبَاؤُنَا الْأَوْلُونَ)[الصافات ١٦، ١٧]<sup>(٣)</sup>

ج- التقرير ، كما في قوله: (أَوْأَمِنَ أَهْلَ الْقَرْيِ)

\* ومن خصائص الهمزة عند المبرد أن تراها " تحتل تقديم الاسم في نحو قولك : أزيد قام؟ .. وجميع حروف الاستفهام - غير ألف الاستفهام - لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل، إلا أن يضطر الشاعر<sup>(٤)</sup>

(١) المقضب: ٣٠٧/٣

(٢) المقضب: ٣٠٨/٣

(٣) المقضب: ٣٠٨/٣

(٤) المقضب: ٧٥-٧٤/٢

هذا ما رأيناه اختصاصاً عند سيبويه والمبرد بين أن يكون أصلاً عند سيبويه ، وتمكنا عند المبرد فالأصل عدل التمكن ؛ إذ لم نر إلا اتفاقاً على الاختصاصات لدى كليهما.

أما الهمزة عند ابن الحاجب ، فهي أعم <sup>(١)</sup> وفسر الاستراباذي هذا العموم بأنها " تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل " <sup>(٢)</sup> . ولذلك يرى أنه لا يجوز نحو: هل زيد خرج ؟

فلا يكون زيدٌ - حينئذٍ - مبتدأ ، ولا فاعلاً لفعل مقدر. ذلك لما يأتي:

أولاً : هل لا تدخل على اسمية خبرها فعل.

ثانياً : إن هل الأصل فيها أن تكون بمعنى "قد" ، ولذلك دخلت عليها الهمزة، فقيل: أهل <sup>(٣)</sup>

وعلى ذلك يكون هذا الاستعمال الممتنع في وجود "هل" مسموحاً به في وجود الهمزة ، ويكون اختصاصاً لها ، ونحن نعدد اختصاصاتها عند النحاة.

ويبدو أن ثمة علاقة بين الهمزة و"هل" تفهم من كلام النحاة. لعلها أُبَيِّن هنا عند الاستراباذي أخالها على النحو التالي:

أولاً : إن استعمال "هل" للاستفهام وأصالة الفعلية فيها مستمد من الاستخدام اللغوي المتمثل في صورة: [الهمزة + هل] ، ولذلك قالوا : أهل ، فسى نحو قول الشعر:

<sup>(١)</sup> انظر الكافي: ٣٨٨/٢

<sup>(٢)</sup> الكافي: ٣٨٨/٢

<sup>(٣)</sup> انظر الكافي: ٣٨٨/٢

### • اهل عرفت الدار بالغرّيين

ويعنى ذلك أن معنى الاستفهام الداخلى فى هل من قبيل ملازمة الهمزة لها ، ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بسببها عنها ، وإقامة لها مقامها.<sup>(١)</sup> فكان الاستفهام فى " هل " أصله الهمزة على ما يظهر لى من كلام الاسترأبأدى فى أسلوب نحافيه نحو أهل الألب فى تناولهم للألفاظ إنه يقول: " فلما كان أصلها قد ، وهى من لوازم الأفعال ، ثم تطفلت على الهمزة ، فإن رأيت فعلاً فى حيزها تذكرت عهوداً بالحمى ، وحننت إلى الألف المألوف وعانقتة ، وإن لم تره فى حيزها تسلفت عنه<sup>(٢)</sup> .

ثانياً : كما أن امتناع دخول " هل " على اسمية خبرها فعل ربما كان من أصالة الفعلية فى " هل " ولذلك امتنع (هل زبداً خرج) إلا فى شذوذ.

ومن خصائص الهمزة عند ابن الحاجب والاسترأبأدى أنها:

- تستعمل فى الإثبات للاستفهام وللإنكار ، كما فى قوله تعالى ( أتقولون على الله ما لا تعلمون ) . وقال الشاعر:

• أطرباً وأنت فئسرى

وإذا دخلت على النافى فاسحض التقرير ، أى حمل المخاطب أن يقربأمر

يعرفه ، نحو ( ألم تشرح لك صدرك)<sup>(٣)</sup>

- ومن خصائصها أيضاً استعمالها مطرداً مع أم للتسوية<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> الكافية : ٣٨٨/٢

<sup>(٢)</sup> الكافية : ٣٨٨/٢

<sup>(٣)</sup> انظر هذا فى الكافية : ٣٨٨/٢

<sup>(٤)</sup> السابق والصفحة

- وهي تدخل على حروف العطف على النحو الذي رأينا عند سيبويه والميرد<sup>(١)</sup>
- وللهمزة الصدارة ، فلا تأتي بعد "أم" ، ويجوز ذلك في "هل"<sup>(٢)</sup>
- ثم يقول الاسترأباضي : "ومن خواص الهمزة جواز حذف المفرد بعده اعتماداً على ما سبق من ذكر - نحو قولك منكراً أو مستقهما : أزيداً لمن قال : رأيت زيداً..."<sup>(٣)</sup>
- والهمزة أم الباب والغالبة عليه عند ابن يعيش<sup>(٤)</sup> وذلك من قبل أنها:

#### - يلزمها الاستفهام لا يفارقها.

- وهي معادلة للهمزة ، إذا كانت في نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ إذ المراد: أيهما عندك؟ وعلى ذلك ينتفى: هل زيد عندك أم عمرو. ولا ينتفى قولنا: أزيداً ضربت ؟ ويمتنع القول: هل زيداً ضربت ، لما فسرناه عند ابن الحاجب.
- وبالهمزة يكون التقرير ، ولا يكون بـ"هل" ؛ إذ يُقال : أتضرب زيداً وهو أخوك ؟ ويمتنع هذا مع "هل" قال تعالى : (أنت بربكم) . وقال أيضاً (أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله).
- وهي التي لها الصدارة مع حروف العطف:
- أ + ( أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم )
- أ + ( أفمن كان على بينة من ربه )

<sup>(١)</sup> السابق والصفحة

<sup>(٢)</sup> السابق والصفحة

<sup>(٣)</sup> السابقة والصفحة

<sup>(٤)</sup> شرح المفصل: ١٥١/٨

## أ + ثم ( أنتم إذا ما وقع آمنتم به )

- والهمزة هي التي ينقطع بها بعض الجملة ، في نحو قولك : أيزيد ؟ لمن قال : مررت بزيد ، فتدخل على الجار والمجرور وهو بعض الجملة.

- وهي التي تكسب "هل" الاستفهام ؛ إذ تقدر معنا ، ويكون الأصل : أهل ؟ على نحو ما رأينا عند ابن الحاجب والأستراباذي ، فلما كثر الاستعمال حذفت الهمزة <sup>(١)</sup>.

ولكن ابن يعيش يرفض أن تكون "هل" في أصلها - بمعنى قد ، حيث يرى : أنها للاستفهام بطريق الأصل <sup>(٢)</sup> لما يأتي:

أولاً : محال أن يجتمع حرفان بمعنى واحد " ومن ثم لا تدخل الهمزة على "هل" وبذلك يمتنع هذا التركيب [ أ+هل ] باعتبار "هل" للاستفهام فسي الأصل عند ابن يعيس . في حين رأينا سيويوه يقول بدخول الهمزة على "هل" ثم شاع الاستعمال فحذفت الهمزة ، وتابع على ذلك الميرد وابن الحاجب والأستراباذي.

ثانياً: إن تفسير دخول "أم" على "هل" وهما حرفان

أم + هل

من قبيل أن "أم" فيها معنيان هما:

أ- الاستفهام

ب- العطف

<sup>(١)</sup> انظر هذا في: شرح المفصل: ١٥٢/٨-١٥٣

<sup>(٢)</sup> شرح المفصل: ١٥٣/٨

فلما كانت الحاجة إلى معنى العطف فيها مع هل ، خلع منسبها دلالة الاستفهام ، وبقي العطف بمعنى " بل " للترك... وليس كذلك الهمزة ، لأنه ليس فيها إلا دلالة واحدة<sup>(١)</sup>. وهنا يظهر لى أن كلام ابن يعيش في حاجة لمن يستدرك عليه ، ذلك أنه صرح برفضه دخول حرف على حرف وهما بمعنى واحد. فهو يفسر دخول:

أم + هل

بأن أم متضمنة لمعنيين: أحدهما: اللطف والثاني: الاستفهام، وأن معنى العطف لو كان مراداً لنحننا معنى الاستفهام فيها ، إن تحيية معنى الاستفهام ليس دليلاً على زواله، إنه شئ عارض فرضه المعنى . إلا أنه يظل كامناً فيها بعيداً عننا. وبذلك يكون حرف دخل على حرف وكلاهما بمعنى وإن كان هذا المعنى قد افترضنا تحييته في حين لا يكون الأمر هكذا مع الهمزة ، فلا تلجنا إلى هذه التأويلات. ومن ثم نرى أن ما قال به سيبويه وتابع عليه كثيرون، هو أقرب للتصور ، لأن الاستعمال اللغوي في شواهد النحاه يؤيد ذلك ، فقد جاء في كتاب شرح المفصل:

سائلٌ فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

ومن خصائص الهمزة أنها تحذف إن دل عليها دليل في ضرورة الشعر . وقد استشهد النحاة بقول عمر بن أبي ربيعة.

بدالى منها معصم يوم جمرت	وكف خضبت زينت بينان
فلما التقينا بالثنية سلمت	ونازعنى البغل اللعين عنانى
فوالله ما أدرى وإن كنت داريا	بسبع رمين الجمر أم بتمان

<sup>(١)</sup> السابق : ١٥٣/٨



والمراد أسبغ.<sup>(١)</sup>

ونصل إلى ابن هشام ، فنراه يقول \* والألف أصل أدوات الاستفهام ،  
ولهذا خصت بأحكام.<sup>(٢)</sup> فمن خصائصها :

- جواز حذفها في حالتين:

الأولى : إذا تقدمت على \* أم \*

الثانية : إذ لم تتقدمها

فمثال تقدمها على \* أم \* قول عمر بن أبي ربيعة الذي أشرنا إليه آنفاً ومثال  
عدم تقدمها ، قول الكميت:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطربَ ولا لعباً منى وذو الشيب يلعبُ

أراد : ذو الشيب يلعبُ؟<sup>(٣)</sup>

- ومن خصائصها أيضاً أنها ترد لطلب التصور ، نحو : أزيدَ قائمَ أم  
صرو ، كما ترد لطلب التصديق ، نحو : أزيدَ قائمَ<sup>(٤)</sup>.

- وهي تدخل على الإثبات كما رأينا ، وعلى النفي ، نحو قوله تعالى (السم  
نشرح لك صدرك) وكنحو من قال:

ألا اصطبَّأرَ لسئمي أم لها جندُ إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي<sup>(٥)</sup>

- ولها الصدارة على كل حال ، كما رأينا من قبل عند سيبويه وخالفه.

<sup>(١)</sup> شرح المفصل : ١٥٢/٨ - ١٥٥

<sup>(٢)</sup> المعنى : ١٤/١

<sup>(٣)</sup> المعنى : ١٥/١

<sup>(٤)</sup> المعنى : ١٥/٦

<sup>(٥)</sup> المعنى : ١٥/٦

تلك - إذا - خصائص الهمزة في أشتات متفرقة من نصوص النحاه ، طوفنا معها كثيرا ، لنصل إلى معنى الأم في الباب النحوى ، وهو ذلك المعنى الذى يدور على مفهوم الاختصاص . وقيل أن نعرض لكلام المفسرين عن هذه الهمزة ، نرى أن تبرز أهم المعايير التى أكد عليها النحاه ، وهى تتمثل لنا على النحو التالى:

أولا: إنها تدل على جميع وظائف الاستفهام، فكلمات الاستفهام، إما أن تكون وظيفتها:

١-التصديق: هل والهمزة

٢- التصور: بقية كلمات الاستفهام أما الهمزة فتستخدم فيهما جميعا. ثانيا : لا تنصرف إلى معنى غير الاستفهام . وهذا يؤكد على أصلتها فى هذا المعنى ؛ إذ ينتقى كونها أصلا ، ثم تنصرف عنه.

ثالثا : الصدارة .

رابعا : ألا ترى أن الأصل لو حذف ، حق أن يكون عليه دليل؟ إن ،أم" لدليل على حذف الهمزة ، وإن هذا أيضا لهو حق التمكن الذى قال به الميرد. خامسا: إنها لا تنازع فيما تفرقت به من استعمالات قصرها عليها اللسان العربى.

سادسا: ثم هى تكسب غيرها من صفتها .كيف لا . وهى أم تمنح غيرها . ألم تر هذا فى "هل" ؟ إن جمهور النحاه على أن هل أخذت الاستفهام من الهمزة حيث كانت أهل .

هذا ما أحسبه إجمالا لما قال به النحاه ، وهم يكتبون عن الهمزة - أما فى الباب - جمع به ما تفرق من خطوط الصورة ، فقد نرى خطوطا أخرى لصوره أخرى ، حين نتوجه للدرس عند المفسرين ، على النحو المعهود فى البحث إن شاء الله.

في قول الله عز وجل (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) [البقرة ٦].

يرى أبو حيان أن الهمزة قد يصاحبها المعاني الآتية :

١- التقرير ، كما في قوله (أأنت قلت للناس) [المائدة ١١٦]

٢- التحقيق ، كما في قول القائل

\* أستم خير من ركب المطايا\*

٣- التسوية ، كما في قوله (سواء عليهم أأنذرتهم) [البقرة ٦]

٤- التوبيخ ، (أذهب طيباتكم) [ ]

٥- الإنكار ، نحو أن تقول : أزيدني ، لمن قال : جاء زيد

٦- الإنذار والإعلام مع التخويف ، في مدة تسع التحفظ من المخوف ، وإن لم تسع ، سُمي إعلماً وإشعاراً وإخباراً.<sup>(١)</sup>

وفي قوله تعالى (أَتُخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْبَصَرُ) [ص ٦٣]

يقول أبو حيان : " وقرأ النحويان وحمزة : " اتخذناهم " وصلًا ... وقرأ أبو جعفر والأعرج والحسن وقتادة وباقي السبعة بهمزة الاستفهام ، لتقرير أنفسهم على هذا ، على جهة التوبيخ لها والأسف ؛ أي اتخذناهم سخريا ، ولم يكونوا كذلك."<sup>(٢)</sup>

وفي قول الله تعالى : (الْفَمْنِ حَقٌّ عَلَيْهِ كَيْمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ

فِي النَّارِ) [الزمر ١٩]

<sup>(١)</sup> انظر هذه المعاني في البحر : ٥/٦١

<sup>(٢)</sup> البحر : ٤٠٧/٧

يقول أبو حيان: "والظاهر أنها جملة مستقلة ... وقدر الزمخشري بين الهمزة والفاء جملة، حتى تفر الهمزة في مكانها، والفاء في مكانها، فقال: التقدير: أنت مالك أمرهم، فمن حق عليه كلمة العذاب ... والذي نقوله النحاة أن الفاء للعطف وموضعها التقديم على الهمزة، لكن الهمزة كما كان لها صدر الكلام قدمت، فالأصل عندهم: فأمن حق عليه". ثم يقول أبو حيان: "وعلى القول أنها جملة مستقلة، يكون قوله: ( فأنت تتقد من في النار) استفهام توقيف، وقدم فيه الضمير إشعاراً بأنك لست تتقد من النار، بل لا يقدر على ذلك أحد إلا الله".<sup>(١)</sup> وينقل أبو حيان عن الحوفي قوله: "وجئ بألف الاستفهام، لما طال الكلام توكيداً ولولا طوله لم يجز الإتيان بها".<sup>(٢)</sup>

من هذه النصوص الكريمة نرى أن كلام المفسرين قد أضاف إلى ما قدمه النحاة من خصائص الهمزة - أما في الباب: ما يلي:

أولاً: الإنذار والإعلام مع التحويف، وشرط ذلك أن يكون في مدة تسع التحفظ من الخوف.

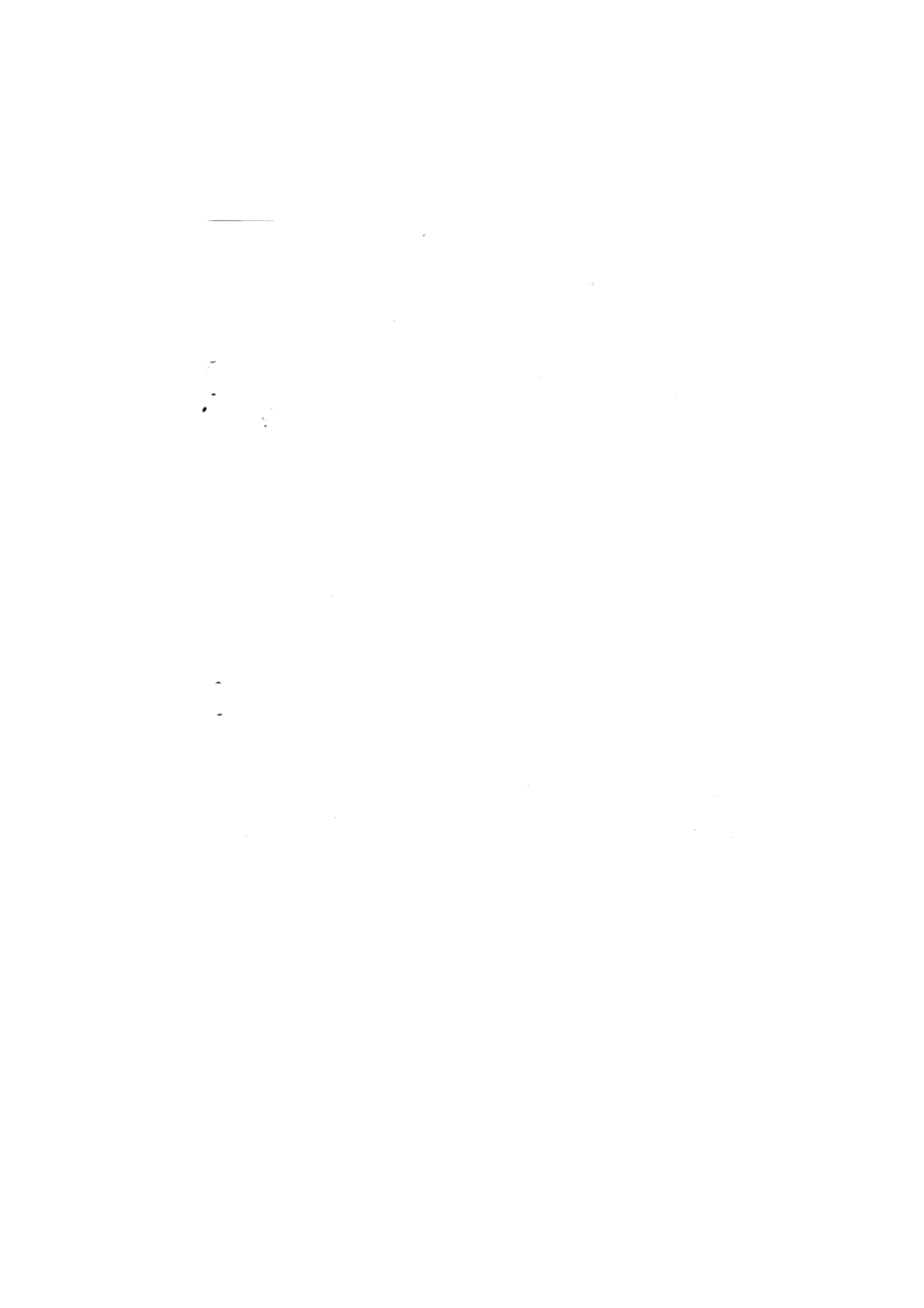
ثانياً: الإعلام والإشعار والإخبار، وذلك مشروط بالألا تكون المدة تسع التحفظ من المخوف.

ثالثاً: استفهام التوقيف، ويبدو أن الضابط فيه أن يلي الهمزة ضمير، إشعاراً بأن طلاقه القدرة من خصائصه تعالى، فمن ثم كانت وقفاً عليه.

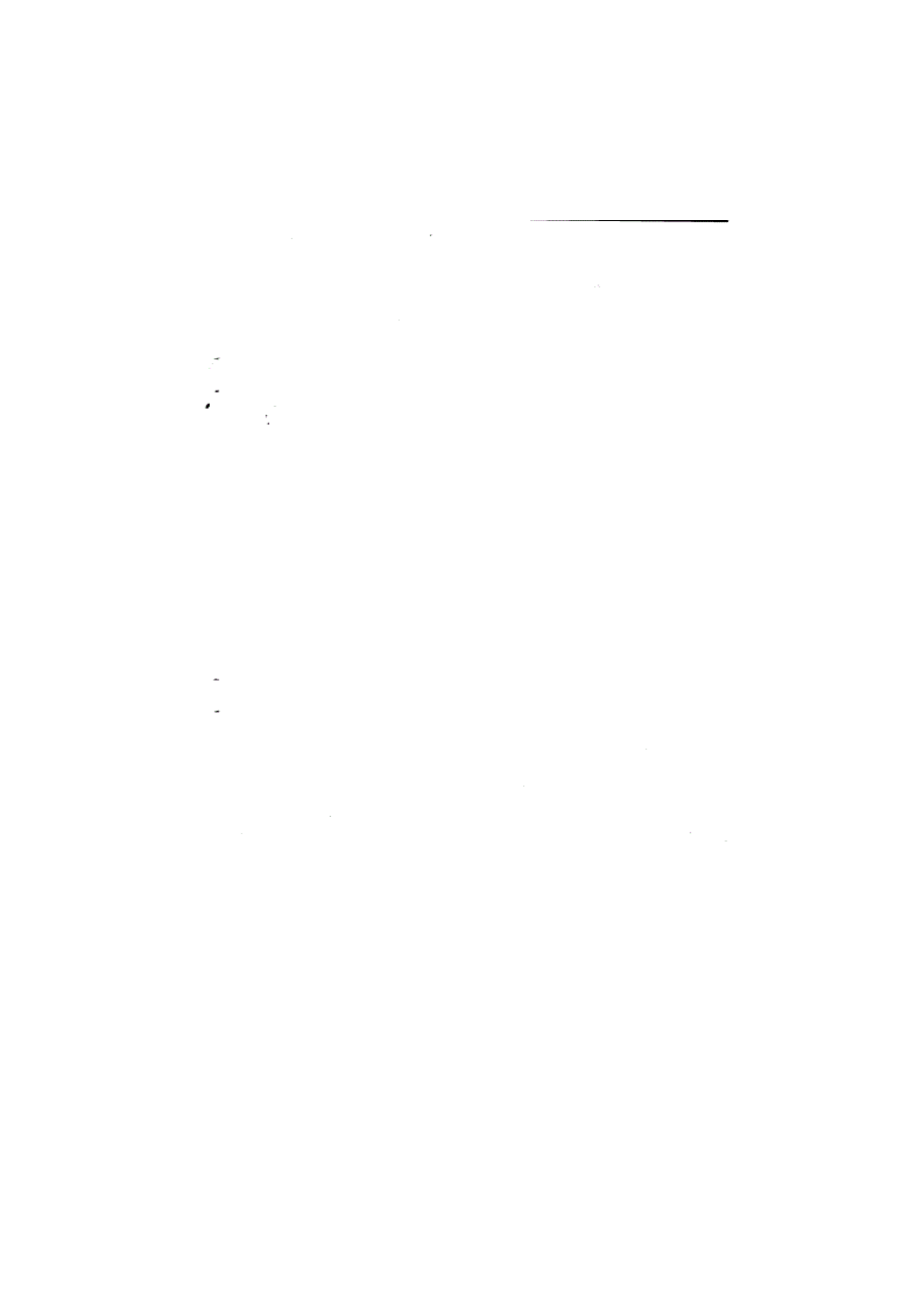
هذا ما أحسبه إضافة جديدة لخصائص الهمزة من لدن المفسرين، لسهوا بها ليزيدوا من رصيد الخصائص التي أتى بها النحاة.

<sup>(١)</sup> البحر: ٤٢١/٧

<sup>(٢)</sup> البحر: ٤٢١/٧



## الفصل الثانى



### إلا في الاستثناء

إلا أم في الباب ، لأنه حرف الاستثناء الأصيل الذي ينقاس عليه، فكل ما جاء على معناه فهو مثله: اسما كان أم فعلا . ذلك ما قاله سيبويه " فحرف الاستثناء إلا" (١) فغير وسوى اسمان فيهما معنى الاستثناء وكذلك " ما جاء من الأفعال فيه معنى "إلا" و " لا يكون" وليس ، وعدا ، "وخلا". وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة ، وليس باسم فحاشى دخلا في بعض اللغات؟ (٢). وذلك معنى الأم في إلا ، كما قدمه سيبويه ، وكما سنرى في نصوص خالقيه.

#### من خصائص " إلا "

- ومن خصائصها أن تكون عاملة في الاسم الذي بعدها " كما تعمل عشرون فيما بعدها ، إذا قلت : عشرون درهما" (٣).
- فهذا تفسير" أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله ، عاملا فيه ما قبله من الكلام" (٤) ومعنى هذا أن :
  - أ- المستثنى خارج من حكم المستثنى منه.
  - ب- وأن إلا هي العاملة في المستثنى ، لأن " إلا" هي التي قبله من الكلام ، كما قال سيبويه، ولأن حكمها إذ ذاك حكم ما تعمل عشرون فيما بعدها".

(١) الكتاب: ٣٥٩/١

(٢) الكتاب: ٣٥٩/١

(٣) الكتاب : ٣٦٠/١

(٤) كتاب: ٣٦٠/١



• أن يلغى عملها " فلا " تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق... ولكنها تجيء لمعنى<sup>(٣٠)</sup> "الوجه هنا" أن تُدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد، وما لقيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد<sup>(٣١)</sup> . لما المعنى الذي تجيء له فهو نفي ما سوى هذه الأسماء، كما أنها توجب عمل الأفعال لهذه الأسماء، فهذا معنى أنها لا تُغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، على نحو ما عبر سيبويه . ثم إنها تخص الاسم بعدها بالحكم المتضمن في الفعل، وتفتيه عما رآه بشرط ألا يكون في الجملة اسم آخر يتنازعه الفعل ، فذاك ما يقصده بقوله: وتفتيه عما سواه".

• ومما تنفرد به " إلا " أيضا أنها حين تكون في جملة تامة منفية يأتي الاسم بعدها على وجهين:

الأول : أن يكون منصوبا على الاستثناء على النحو الذي قدمنا، ذلك من قبل أن ما أتاني للقوم إلا أباك في معنى : أتاني إلا أباك.

الثاني: أن يكون بدلا من المستغنى منه . وتفسير ذلك أنك حين تقول : ما أتاني أحد إلا زيدا، وما مررت بأحد إلا زيدا ، وما رأيت أحدا إلا عمرا، كأنك قلت:

ما مررت إلا بزيد، وما أتاني إلا زيدا، وما لقيت إلا زيدا.<sup>(٣٢)</sup> ثم يزيد الأمر وضوحا فيقول : " كما أنك إذا قلت مررت برجل زيد فكأنك قلت: مررتُ بزيد فهذا وجه الكلام.<sup>(٣٣)</sup> ويجب سيبويه عن سؤال مسهم . لماذا جعلنا

<sup>(٣٠)</sup> الكتاب: ٣٦٠/١

<sup>(٣١)</sup> الكتاب: ٣٦٠/١

<sup>(٣٢)</sup> نظر الكتاب: ٣٦٠/١

<sup>(٣٣)</sup> الكتاب: ٣٦٠/١

المستثنى بدلا من الذى قبله؟ يقول: "لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول" (١)  
 معنى ذلك أن ضابط البدل هو الفعل نفسه. فإنه حين يكون منفيا يأتي بعده  
 اسمان على النحو التالي:

أولا : اسم قبل إلا.

ثانيا : اسم بعد إلا.

الاسم قبل " إلا خرج من الحكم الذى تضمنه الفعل.

الاسم بعد إلا " دخل فى ذات الحكم.

ولذلك رأينا سبويه يعبر عن هذا المعنى بطريقة أخرى حين يقول: " هذا  
 باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل فيه" (٢).

• ومن خصائصها أن يحمل الاسم قبلها على موضع العامل،، وذلك قولك :  
 ما أتانى من أحد إلا زيد، وما رأيت من أحد إلا زيدا... (٣) وسبب الحمل  
 على الموضع أن " معنى ما أتانى أحد ، وما أتانى من أحد واحد .ولكن  
 (من) دخلت ههنا توكيدا... (٤)

• ومن خصائصها أيضا أن تكون بمعنى لكن

• كما تختص بتقديم المستثنى عليها،... " وذلك قولك: " ما فيها إلا أبك أحد..  
 وقال كعب ابن مالك رضى الله عنه:

(١) الكتاب: ٣٦٠/١

(٢) الكتاب: ٣٦٠/١

(٣) الكتاب: ٣٦٢/١

(٤) الكتاب: ٣٦٢/١

الناسُ أَلْبَّ عَلَيْنَا فَيَكُ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السِّوْفُ وَأَطْرَافَ الْقَتَا وَزَرَ  
 سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم..<sup>(١)</sup> وفي هذه الحال يكون  
 منصوباً دائماً

• كما تزداد (إلا) للتوكيد إذا كانت مكررة.

هذا ما رأيناه اختصاصاً لـ "إلا" عند سيبويه، فهل تابع النحاة ممن  
 بعده على ما قدم؟ ذلك ما نحن بصدد.

وإلا "حرف الاستثناء الأصلي عند الميرد<sup>(٢)</sup> الذي تابع على أنها تأتي مغلغاة،  
 فقال: "الاستثناء على وجهين:

أحدهما: أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء...  
 ما جاعني إلا زيداً..

والوجه الآخر: أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثم تأتي  
 بالمستثنى بعداً. فالنصب واقع على كل مستثنى "ثم يقول: "  
 وإن كان الأجود فيه غيره"<sup>(٣)</sup> يقصد البديل على النحو الذي قدم  
 عند سيبويه.

• ويتابع الميرد كذلك على تقدم المستثنى نصباً<sup>(٤)</sup> وذكر الشاهد الذي ذكره  
 سيبويه:

الناسُ أَلْبَّ عَلَيْنَا فَيَكُ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السِّوْفُ وَأَطْرَافَ الْقَتَاوَزَرَ

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٣٧١/١

<sup>(٢)</sup> المنصب: ٣٩١/٤

<sup>(٣)</sup> المنصب: ٣٨٩/٤

<sup>(٤)</sup> المنصب: ٣٩٤، ٣٩٠/٤

<sup>(٥)</sup> المنصب: ٣٩٧/٤

- كما يتابع على مجئ "إلا" وما بعدها في معنى "غير" و "مثل" ووصفا<sup>(١)</sup>.  
وذكر قول الشاعر:

أُتِيخَتْ فَأَلْفَتْ بِلْدَةً فَوْقَ بِلْدَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بَغَامُهَا

- وتجيء في معنى "لكن" ويكون المستثنى منصوباً ، لأن الثاني ليس من نوع الأول ..<sup>(٢)</sup> أي تكون استثناءً متقطعاً ، ووجه النصب أن المستثنى لا يُبدل من المبدل منه ، لأنه ليس من نوعه، فينصب لذلك بأصل الاستثناء. على أنه يمكن تأويل الرفع في هذا المقام من طريقتين كما قال المبرد:

أحدهما : أنك إذا قلت : ما جاعني رجل إلا حماراً — فكأنك قلت : ما جاعني إلا حماراً .. فكأنك في التقدير : ما جاعني شيء رجل أو غيره إلا حماراً .

الأخر : أنك تجعل الحمار يقوم مقام من جاعني من الرجال على التمثيل ، كما تقول : عتايك السيف وتحيثك الضرب ، كما قال :

وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ تحيةً بينهم ضربٌ وجميع<sup>(٣)</sup>

وكذلك فيما ذهب إليه سيبويه في خصائص (إلا)<sup>(٤)</sup>

ويتابع ابن الحاجب والاسطراباذي على اختصاص (إلا) .<sup>(٥)</sup> ما خلا تفسيرات الاستراباذي (وابن الحاجب الفلسفي حول المستثنى بوصفه مخرجا

<sup>(١)</sup> المقضب: ٤٠٨/٤

<sup>(٢)</sup> المقضب: ٤١٢/٤

<sup>(٣)</sup> المقضب: ٤١٣/٤

<sup>(٤)</sup> المقضب: ٤١٢، ٤٢٠/٤ (تكرار الاستثناء)

<sup>(٥)</sup> الكافية: ٢٢٤/١-٢٢٩

من اسم متقدم عليه، هل المستثنى المتصل مخرج من متعدد من أجزاء ماهيته أو: هو الاسم المذكور بعد إلا .. مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا؟ وغير ذلك من الملامح المميزة لهذين العالمين الجليلين. وإن كان لمنهجهما هذا ثمار أتت أكلها في مواضع أخرى على ما أرى.

وعند ابن يعيش أيضا \* إلا \* أم حروف الاستثناء، وهي المستولية على هذا الباب<sup>(١)</sup> ويعلل ابن يعيش كونها أما ، " لأنها حرف، وإنما ينقل الكلام من حد إلى حد بالحروف ، كما نقلت "ما" في قولك: ما قام زيدٌ من إيجاب إلى النفي ..<sup>(٢)</sup> وعلى ذلك تكون إلا قد نقلت الكلام من العموم إلى الخصوص فيكون المستثنى منه متضمنا معنى العموم ،حتى يُخصص بالمستثنى.

ثم يتابع ابن يعيش على اختصاصات إلا على النحو الذي رأيناه عند من سبقوه، نشير إليها في النقاط التالية :

أ- الأوجه الثلاثة التي يكون عليها الاسم بعد إلا<sup>(٣)</sup>

ب- الاستثناء المنقطع وتكون إلا بمعنى لكن<sup>(٤)</sup>

ج- أن تكون بمعنى العطف.<sup>(٥)</sup>

وهكذا يتابع النحويون حتى نصل إلى ابن هشام ، فلا نجد عنده إلا ما قدم سابقوه، وأن اختلف الأمر في طريقة العرض. فعلى سبيل التمثيل لا الحصر نرى من خصائص \* إلا ":

<sup>(١)</sup> شرح للفصل: ٧٧/٢

<sup>(٢)</sup> شرح للفصل: ٨٣/٢

<sup>(٣)</sup> شرح للفصل: ٨١٨-٨١٩/١

<sup>(٤)</sup> شرح للفصل: ٨٢/٢

<sup>(٥)</sup> شرح للفصل: ٨٢/٣

• أنها تكرر. وهذا التكرار يأتي على وجهين:

أحدهما : للتوكيد . وفي هذه الحالة :

• إما أن تأتي بعد حرف عطف ، نحو : ما جاء إلا زيد وإلا عمرو .

• أو يأتي بعدها اسم مماثل لما قبلها ، كقوله:

- لا تمرز ربهم إلا الفتى إلا العلاء<sup>(١)</sup>

وفي هاتين الحالتين تلغى " إلا "

ثانيهما : لغير توكيد ، ويكون ذلك في غير العطف والبديل . وفي هذه الحال نرى الأمر على وجهين :

الأول : بالنظر إلى العامل الذي قبل "إلا" من حيث هو مفرغ . فإِنَّكَ تُعْمَلُهُ فِي الْأَوَّلِ تَرْجِيحاً ، وَيُنْتَصَبُ مَا عَدَاهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ . مِثَالُ ذَلِكَ :

ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ

معمولاً لقام ← إنصبا على الاستثناء بإلا

وكذلك : ما رأيت إلا عمراً إلا زيداً إلا بكرأ

معمولاً للفعل ← إنصبا على الاستثناء بإلا

الثاني: بالنظر إلى العامل غير المفرغ - فالأمر على وجهين:

اولهما : تتقدم المستثنيات على المستثنى منه ، فتتصب جميعاً

ما قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ أحد.

ثانيهما: أ- إما أن يكون الكلام إيجابياً

<sup>(١)</sup> أوضح الملوك : ٢٧١/٢

فتنصب المستثنيات جميعاً " قاموا إلا زيداً إلا عمراً إلا  
بكرأ".

ب- أو يكون غير إيجاب.

فيعطى أحد المستثنيات الحكم الذي يُعطاه لو انفرد،  
وينتصب ما عداه

ما قاموا إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ



الرفع راجحاً      النصب مرجوحاً

ذلك حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ (١)

وكلام ابن هشام في مسألة التكرار باعتباره من خصائص إلا يمكن  
أن نستنتج منه خصائص أخرى . ذلك على النحو التالي

أ- أنها تكون زائدة لدلالة التوكيد.

ب- ولها غلبة العمل إذا اجتمع معها عامل آخر، بذلك على ذلك ما  
جاء به ابن هشام من أمثلة ، فهو يذكر أن " ما قام إلا زيداً إلا  
عمراً إلا بكرأ " يكون العمل لـ " قام " في معمول واحد،  
وتعمل إلا في باقي المعمولات. ويسود عملها إذا كان العامل  
غير مفرغ ، أو إذا تقنمت للمستثنيات.

ج- ثم هي تنفرد- فيما أرى - بما يمكن استثناء بعضه من  
بعض، نحو: له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحداً.

وعلى ذلك تكون معايير الاختصاص في إلا كما يلي :

(١) أوضح المللك : ٢٧٠-٢٧٤

- الأعمال ك ويكون معمولها على وجهين.
- الإلغاء.
- الزيادة.
- يتقدم المعمول عليها.
- التكرار.

ذلك ما قدرنا عليه ونحن نحاول استحضار خصائص إلا من تصوص النحاة - فماذا يا ترى يقدم لنا المفسرون ؟؟

في قوله تعالى (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأته) [هود ٨١]

يقول أبوحيان: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إلا امرأته) بالرفع، وباقى السبعة بالنصب، فوجه النصب على أنه استثناء من قوله: بأهلك - كقراءة ابن عامر (ما فعلوه إلا قليلا منهم بالنصب.. ووجه الرفع على أنه بدل من أحد، وهو استثناء متصل<sup>(١)</sup> ثم يقول: "فالنصب لغة أهل الحجاز، وعليه الأكثر، والرفع لبنى تميم.. فإنه إذا لم يقصد إخراجها من الأمور بالإسواء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، وجعل استثناء منقطعاً، كان الاستثناء المنقطع الذي لم يتوجه عليه العامل بحال، وهذا النوع من الاستثناء المنقطع يجب فيه النصب بإجماع من العرب، وليس فيه النصب والرفع باعتبار اللغتين، وإنما هذا في الاستثناء المنقطع، وهو الذي يمكن توجه العامل عليه، وفي كلا النوعين يكون ما بعد "إلا" من غير الجنس المستثنى منه، فكونه جاز فيه اللغتان دليل على أنه مما يمكن أن يتوجه عليه العامل، وهو قد

(١) البحر المحيط: ٢٤٨/٥



فرض أنه لم يقصد بالاستثناء إخراجهما عن المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، فكان يجب فيه إذ ذاك النصب قولا واحدا.<sup>(١)</sup>

من كلام أبي حيان نستنتج مايلي:

أولا : إذا لم يتوافر قصد الإخراج فالاستثناء منقطع، ولم يتوجه العامل إلى المستثنى، والنصب واجب بإجماع.

ثانيا: إن الذي فيه النصب والرفع، هو استثناء منقطع يتوجه فيه العامل إلى المستثنى فشرط توجه العمل منوط بجواز قراءتى النصب والرفع.

قال الله تعالى (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) [هود: ٤٣]

يقول أبو حيان: "ويكون الاستثناء منقطعا"، أى: لكن من رحمه الله معصوم.<sup>(٢)</sup> فجاءت إلا بمعنى لكن.

وعن قوله تعالى (فشربوا منه إلنا قليلا منهم) [البقرة ٢٤٩]

يقول أبو حيان: "والمعنى أن هذا الموجب الذى هو فشربوا منه، هو فى معنى المنفى، كأنه قيل: فلم يطيعوه، فارتفع قليل على هذا المعنى، ولولم يلحظ فيه معنى المنفى، لم يكن ليرتفع ما بعد إلا فيظهر أن ارتفاعه على أنه بدل من جهة المعنى، فالموجب فيه كالمنفى."<sup>(٣)</sup>

خلاصة هذا أن ما نراه إضافة قدمها أبو حيان يتمثل فيما يأتى:

أولا : إن قصد الإخراج عامل فى تحديد نوع الاستثناء المنقطع من حيث توجه العامل، أو عدم توجهه.

(١) البحر المحيط : ٢٤١/٥

(٢) البحر المحيط : ٢٢١/٥

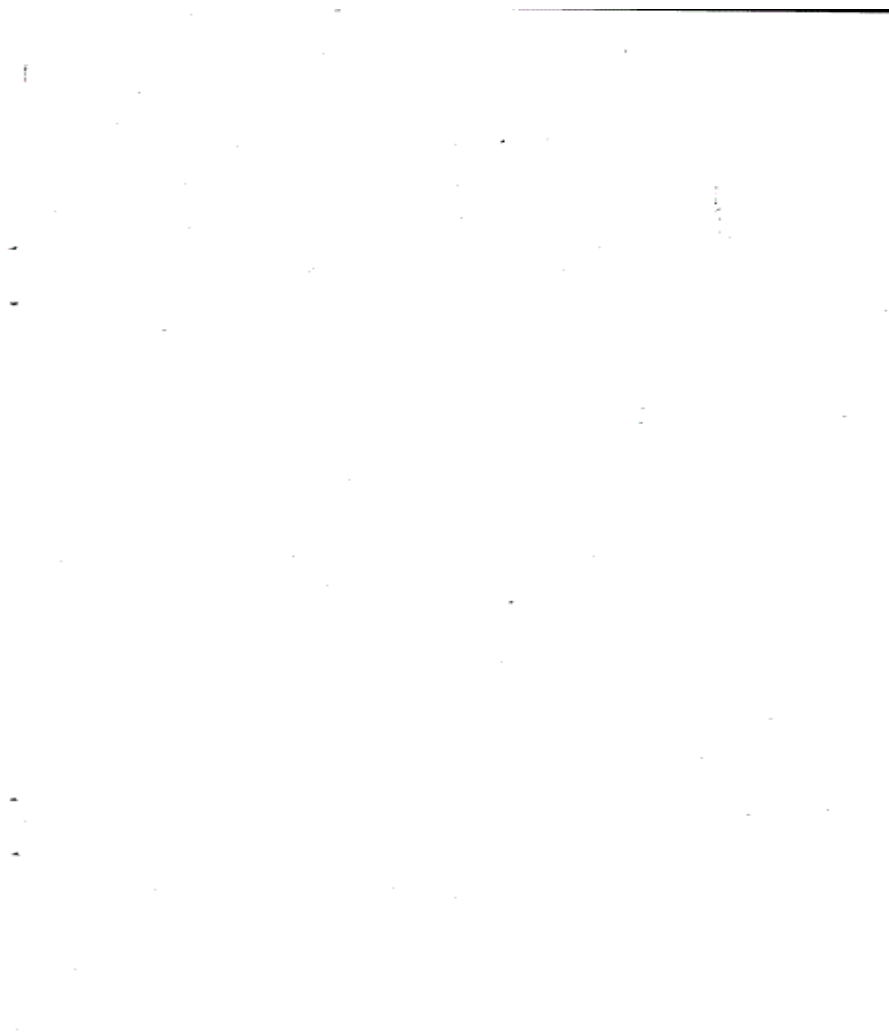
(٣) بحر الغريب : ٢٦٦/٢

ثانياً: كما أن فهم المعنى فهما دقيقاً بغير مفهوم الظاهر ، على النحو الذى  
بان لنا ، حينما رأينا الموجب فى معنى المنفى ، ومن ثم يتغير حكم  
الاسم الواقع بعد "إلا" .  
ذلك ما خلص إليه درس "إلا" أما للباب ، أرجو أن يكون نقطة ضوء على  
الطريق.



---

## الفصل الثالث



### إن الشرطية

نقل سيبويه عند الخليل أن "إن" لم حروف الجزاء، لما قال : " وزعم الخليل أن "إن" هي أم حروف الجزاء"<sup>(١)</sup> ثم صرح بهذا بعض النحويين في مصنفاتهم.<sup>(٢)</sup> والحق أن سيبويه لم ينقل كلام الخليل وكفى ، ولكنه سأل عن العلة في كونها أي "إن" أما في الباب، فما كان جواب الخليل إلا أن قال : " من قيل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استقهماً، ومنها ما يفارقه ما، فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة."<sup>(٣)</sup> هذا النص - إذا - يفسر معنى الأم هنا بأنه الثبات على حال واحدة، لا تفارق "إن" فيها معنى الجزاء، على حين تتصرف أخواتها، فتتصرف إلى الجزاء وغير الجزاء. وعلى ذلك تكون المسألة مسألة اختصاص تفسر مفهوم الأم في هذا الباب، وفي أبواب أخرى سبق الحديث عنها.

ولما كان مفهوم الاختصاص هنا منوطاً بالثبات على معنى الجزاء حسب ، فليس ذلك قصارى القول ، وإنما لهذا الاختصاص دلالات لها مواضع معروفة في الدرس ؛ بعضها نص عليه النحاة ، وبعضها لم ينصوا عليه ، إلا أنه بادٍ بين أسطرهم على أى حال. وجملة هذه المواضع عند سيبويه تظهر لنا على النحو التالي:

- إنك تراها تربط بين جملتين ، بحيث لا تستغنى احداهما عن الأخرى ، كما لا يستغنى مبتدأ عن خبر ، ولا خبر عن مبتدأ ، ويدلنا على ذلك قول سيبويه ، واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء

<sup>(١)</sup> الكتاب : ٦٣/٣ .

<sup>(٢)</sup> الطر مثلاً شرح الأصول : ٥٦/٨ .

<sup>(٣)</sup> الكتاب : ٦٣/٣ .

إلا يفعل أو بالفاء. فأما الجواب بالفعل فقولك : إن تأتني آتـك  
وإن تضرب أضرب ، ونحو ذلك <sup>(١)</sup> ثم يقول : \* وأما الجواب  
بالفاء فقولك : إن تأتني فأنا صاحبك . ولا يكون الجواب في  
هذا بالواو ولا بثم <sup>(٢)</sup> ، هذا كلام جماعة في لزوم الجواب  
للشـرط ، وإلا فلا تمام للكلام ، ألا ترى أن ذلك نظير المبتدأ  
والخبر؟

• وإذا تتبعنا استعمالات \* إن الشرطية ، ألفيناها مقصورة على  
المعاني المحتملة المشكوك في كونها . يدل على ذلك قول  
سيبويه : \* ألا ترى أنك لو قلت : آتـك إذا أحمر البـسر كان  
حسناً ، ولو قلت : آتـك إن أحمر البـسر كان قبيحاً . فإن أبدأ  
مبهماً <sup>(٣)</sup> . وذلك من قول أن وجود البـسر حقيقة واقعة ، وهذا  
لا يتفق مع استعمال \* إن من حيث إنها معنية بالاستقبال ، إذ  
الأفعال المستقبلية ، قد تكون وقد لا تكون .

• ومن اختصاصات \* إن أنك ترى \* إذا \* الفجائية تخفى عن الفاء  
في جوابها بذلك على ذلك قول سيبويه : \* وسألت الخليل عن  
قوله عزوجل ( وإن تصبهم سيئة بما قـممت أيديهم إذا هم  
يقنطون ) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء  
معلقة بالكلام الأول وهذا ههنا في موضع قنطوا ، كما كان

<sup>(١)</sup> الكتاب : ٦٣/٣

<sup>(٢)</sup> الكتاب : ٦٣/٣

<sup>(٣)</sup> الكتاب : ٦٠/٣

\* الروم (٣٦)

الجواب بالفاء في موضع الفعل: ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة<sup>(١)</sup>.

• ومن اختصاصات "إن" أن يُفصل بينها وبين مجزومها . يقول سيبويه : "واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال ، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم"<sup>(٢)</sup> ثم يقول بعد ذلك: "ويجوز الفرق في الكلام في "إن" إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله :

"عاوِدْ هَرَاةً وَإِنْ مَعْمُورًا خَرِيًّا"

فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يُشبهه بلم، وإنما جاز في الفصل ولم يُشبهه لم لأن "لم" لا يقع بعدها "فعل"، وإنما جاز هذا في "إن" لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه ، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا :  
إن خيرا فخير، وإن شرّ فشرّ. وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف، لأنها ليست كلن ..<sup>(٣)</sup> .

ومن أهم ما يميز "إن" في اختصاصها ، أنك ترى النحويين يتوسعون في القياس عليها ، إذا كان الكلام على معنى الجزاء ، ولم يُذكر فيه اسم ولا حرف مما وضعوه لذلك ، بذلك على الأمر قول سيبويه: "فأما ما انجزم بالأمر فقولك : لئننى أتيتك<sup>(٤)</sup>، وقوله أيضا : وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعل يكن خيرا لك<sup>(٥)</sup> ، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا

<sup>(١)</sup> الكتاب : ٤٥٧/١

<sup>(٢)</sup> الكتاب : ٤٥٧/١

<sup>(٣)</sup> الكتاب : ٤٥٧/١-٤٥٨

<sup>(٤)</sup> الكتاب : ٤٤٩/١

<sup>(٥)</sup> الكتاب : ٤٤٩/١



تأتيني أحدثك؟ وأين تكون أزرّك؟<sup>(١)</sup> وأما ما انجزم بالتّيني فقولك : ألا ملء  
أشربه ، وليته عندنا يحدثنا.<sup>(٢)</sup> ، وأما ما انجزم بالعرّض فقولك : ألا تنزل  
تصبّ يراً.<sup>(٣)</sup>

ثم يعلل سيبويه كل ذلك بقوله : " وإنما انجزم هذا الجواب كما  
انجزم جواب "إن أتتني ، بيان أتتني ، لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن  
عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن "إن أتتني غير مستغنية عن آتيك<sup>(٤)</sup> . إن هذه  
النصوص كلها تؤكد معنى " إن " لأنها تصلح نائبة عن كل هذه المواضع  
بمعانيها ، لذلك يمكن أن نتصور هذه المواضع في دلالتها على الجزاء على  
النحو التالي :

- |              |                               |
|--------------|-------------------------------|
|              | أ- فعل الأمر                  |
|              | ب- لا الناهية + الفعل المضارع |
| بمعنى " إن " | ح- الاستفهام                  |
|              | د- التمني                     |
|              | هـ العرّض                     |

والذي يؤكد ذلك الذي أذهب إليه ، قول سيبويه : " وزعم الخليل :  
أن هذه الأوائل<sup>(٥)</sup> كلها فيها معنى إن ، فلذلك انجزم للجواب ، لأنه إذا قال

<sup>(١)</sup> الكتاب : ٤٤٩/١

<sup>(٢)</sup> الكتاب : ٤٤٩/١

<sup>(٣)</sup> الكتاب : ٤٤٩/١

<sup>(٤)</sup> الكتاب : ٤٤٩/١

<sup>(٥)</sup> لا شك في أن المقصود بالأوائل تلك التقسيمات التي أماننا.

أنتنى أنك فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان أنك ، وإذا قال : أين بيتك لزرك فكانه قال : إن اعلم مكان بيتك لزرك ..<sup>(١)</sup>

هذا ما قدرنا عليه ، ونحن نحاول استجلاء دلالة "إن" الشرطية أما في الباب، فهل هذا ما وقف عليه النحاة الخالفون لسيبويه ؟ هذا ما نحاول الإجابة عنه إن شاء الله.

وافق المبرد سيبويه فيما ذهب إليه من اختصاصات "إن" فقد بدأ أولاً بتعريف الشرط على أنه "وقوع الشيء لوقوع غيره"<sup>(٢)</sup>. ثم أخذ يعدد عوامله من ظروف: كإين ، ومتى وغيرهما ، ومن أسماء نحو : مَنْ ، وما ، وأى ، ومهما ، ثم من حروف جاءت لمعنى مثل : إن ، وإنما.<sup>(٣)</sup> ويصل المبرد بعد ذلك إلى المعنى من الكلام فيقول : "فحرفها في الأصل - يقصد المجازاة- "إن" وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها.<sup>(٤)</sup> أما كيف فسر أنها أم في الباب ، فمن قبيل أنها تربط بين جملتين ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه يقول المبرد : "إن تأتتى أنك، وجب الإتيان الثاني بالأول .."<sup>(٥)</sup> ولذلك شبهها بالمبتدأ والخبر ، لما قرن بينها - مع معمولها - فى "إن تأتتى أنك" مثلاً ، وبين الجملة الاسمية ، فقال : "فإن تأتتى مجزومة بإين ، (وإنك) مجزومة بإين وتأتتى - ونظير ذلك من الأسماء قولك : زيدٌ منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ ."<sup>(٦)</sup> وعلى ذلك تكون صورة العامل والمعمول فى هذه المسألة عند سيبويه والمبرد على هذا النحو .

<sup>(١)</sup> القنطرب : ٤٥/٢

<sup>(٢)</sup> القنطرب : ٤٥/٢

<sup>(٣)</sup> انظر القنطرب : ٤٥/٢

<sup>(٤)</sup> القنطرب : ٤٥/٢

<sup>(٥)</sup> القنطرب : ٤٥/٢

إن ← عامل في فعل الشرط  
 إن + فعل الشرط ← عاملان في جواب الشرط

ولكن محقق كتاب المقتضب فضيلة الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة يرى أن هذا القول " وإن اعتمد عليه كثير من البصريين ، لا ينفك من ضعف ، وذلك لأن فعل الشرط فعل، والأصل في الفعل ألا يعمل في الفعل .. والتحقيق عندي أن يقال : إن " هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ."<sup>(١)</sup> والحق أن هذا النص أوقعني في ارتكاس شديد، خاصة أنه من عالم جليل حجة ، ذلك أننا رأينا سيبويه منذ قليل، يقول:  
 \* فأما ما انجزم بأمر فقولك : انتك أنتك "<sup>(٢)</sup> فذلك يعني أن :

\* أنتك \* مجزوم بالفعل \* انتك "

فكلا الطرفين - العامل والمعمول - فعل ، يعني فعل يعمل في فعل . هذا معنى كلام سيبويه، فكيف السبيل إذاً إلى تفسير هذا ؟ إنه لمن الصعوبة بمكان أن ندخل طرفاً رابعاً في المسألة ، والأطراف الثلاثة هم كما يعرف أهل الدراية.

لكني أرى على استحياء - أن المحاولة في العلم ربما تفسح للطريق أمام للنظر العلمي ومن ثم يسوغ أن أقول في المسألة ما يعن لي من رأي يدور على محورين :

أولهما : قول سيبويه والميرد بأن " إن " وفعل الشرط عاملان يعملان في معمول واحد، هو جواب الشرط . ولا يحسن أحد أننا بصدد القول في التنازع ، كلا ليس هذا سبيل القول في المسألة من قريب ولا من بعيد ،

<sup>(١)</sup> هامش المقتضب : ٤٨/٢

<sup>(٢)</sup> انظر ص : ٣ من هذا البحث

ولكننى أحسب المعاملة قد حُسمت عند سيبويه . هل نذكر قوله في الصفحات القليلة الماضية عما انجزم بالأمر وبالاستفهام ، وبغيرها مما ذكر ، ألم يقل بعد ذكره لهذا كله ، "وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى "إن"<sup>(١)</sup>.

إن هذا الذى نقله سيبويه عن الخليل أظنه حسماً يقطع كل قول ، ذلك من قبل أننى أفهمه على هذا النحو :

• إن معنى الشرط موجود فى الأوائل التى ذُكرت على هذا التفصيل :

أ- انتنى [ الأمر ]

ب- لا تفعل [ النهى ]

ج- ألا تأتبنى [ الاستفهام ]

د- ألاماء [ التمنى ]

هـ- ألا تنزل [ العرض ]

فكل هذه المعانى متضمنة معنى الشرط ، ولذلك يمكن القول بأن معنى الشرط هو العامل فى جواب هذه المعانى . ولما كانت "إن" هى أم الباب ، لأنه "يجازى بها فى كل ضرب منه"<sup>(٢)</sup> فتكون هى التى أعطت هذه المعانى "الأوائل" معنى الشرط ، فجاز أن تعمل هذه المعانى أو الأفعال الأوائل فى غياب "الأم" ، لأنها مهيأة أن تعمل هذا العمل الذى لا ينصرف إلا إلى معنى الشرط حسب ، ثانيهما : ما ذهب إليه فضيلة الأستاذ عزيمة من

<sup>(١)</sup> انظر ص : ٣ من هذا البحث.

<sup>(٢)</sup> المنصوب : ٤٩٢

أن فعلاً عمل في فعل ، فإنه بناءً على ما رأينا يمكن أن نتصور المسألة على هذا النحو :

" إن " + فعل الشرط

ليس من قبيل : حرف يعمل هو " إن " + فعل يعمل هو فعل الشرط ومعمولهما هو جواب الشرط . ولكن تأخذ الصورة شكلاً آخر يمكن أن يكون هكذا :

" حرف ومعناه ← يعملان في معمول واحد هو جواب الشرط فكأنهما عامل واحد ، لأن الحرف " إن " أم ، والفعل ' فعل الشرط ' تأويله في معنى الأم ، فكأنهما شيء واحد .

وللشلوبين رأى في هذه المسألة ، أحسب أن ما قلته كان له نصيب من بعض ما قال . يقول الشلوبين : " والمسألة محتمل أن يقال فيها : إن أدوات الشرط هي التي جزمت الشرط والجواب معاً ، لأنها مقتضية لهما معاً من حيث لم تكف بأحدهما دون الآخر ... ومحتمل أن يقال فيها : إن " إن " إنما هي كلمة شرط فلا تقتضى إلا فعل الشرط فلا تجزم إلا إياه ، وفعل الشرط هو الذي يقتضى الجواب ، فهو الذي ينبغي أن يجزم الجواب دون الشرط .. ومحتمل أن يُقال : إن فعل الشرط لا يقتضى الجواب وحده إلا مع أداة الشرط ، و" إن " تقتضى فعل الشرط خاصة .."<sup>(١)</sup>

ثم يقول " فينبغي أن يُنسب جزم الشرط لـ "إن" ؛ وجزم الجواب لـ (إن) وفعل الشرط ، وهذا أيضاً قد قال به جماعة أخرى ، إلا أن هذا هو أحق هذه الأقوال من جهة النظر ، فلذلك عول عليه الأكثر . فإن قيل : فكيف

<sup>(١)</sup> الشلوبين " أبو علي صبر بن محمد بن عمر الأزدي ت ٦٥٤هـ : شرح المقدمة الخزلية الكبير : ٤٨٣/٢ تحقيق د. تركي بن سهر بن زبال العنبي " الطبعة الثانية ١٩٩٤م مؤسسة الرسالة بيروت.

يجزم الفعل والفعل ليس بجازم؟ قيل: كما يجزم الاسم في الشرط والاسم ليس بجازم، فكما جزم الاسم في الشرط لما معه في التقدير من معنى "إن" التي ضمها، كذلك يجزم الفعل في الشرط لما معه من "إن" التي للشرط لفظاً<sup>(١)</sup>.

ولعلنا نذكر في هذا الصدد "إلا" بوصفها أما في الاستثناء، إذ رأينا كيف أن معنى الاستثناء في الحرف هو الذي عمل النصب في الاسم الواقع بعده ولكن ربما استقام القول هنا بأن المسألة معكوسة، ففسى "إلا" أخذ الحرف معنى الفعل، ليكون بمعنى استثنى، في حين أخذ فعل الشرط معنى حرفه "الأصيل" "إن" باعتباره أما في الباب باجماع النحاة بدءاً من شيخهم.

ووافق الميرد سيبويه على معنى الظن والشك في "إن" إذ يقول: "إن" إنما مخرجها الظن والتوقع فيما يخبر به المخبر<sup>(٢)</sup> كما وافقه على أنها، أي "إن" تحيل معنى المضى إلى الاستقبال، إن وليها فعل ماضٍ، فيقول: "وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبل؛ لأن الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع، فتكون مواضعها مجزومة..."<sup>(٣)</sup>.

وعن احتمال الفصل بين "إن" وما عملت فيه، فقد وافق الميرد سيبويه في جواز الفصل، حتى إن الميرد ذكر الشاهد الذي استشهد به سيبويه على ذلك:

• عَاوَدَ هَرَاةٌ وَإِنْ مَعْمُورًا خَرِبًا<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> شرح المقدمة الجزولية: ٤٨٤/٢

<sup>(٢)</sup> القنطرب: ٥٥/٢

<sup>(٣)</sup> القنطرب: ٤٩٠/٢

<sup>(٤)</sup> انظر القنطرب: ٧٢/٢

ثم يقول المبرد: " وإنما احتملت " إن " هذا في الكلام ، لأنها أصل  
الجزاء ، كما تحتمل الألف في الاستقهام تقديم الاسم ... <sup>(١)</sup> كما تابع المبرد  
على حوازي أن تعني " إذا " الفجائية عن اللفاء مستشهدا بالآية الكرسي في  
سورة الروم <sup>(٢)</sup> التي ذكرها سيبويه.

ويتابع ابن السراج على ما ذهب إليه سيبويه والمبرد ، إذ يقول :  
..فإن ... ويقال لها : أم الجزاء، وذلك قولك: إن تأتني أنك ... وهو نظير  
المبتدأ الذي لا بد له من الخبر .. وحق " إن " في الجزاء أن يليها المستقبل  
.. أنك إنما تشترط فيما يأتي ، أن يقع شيء لوقوع غيره ، وإن وليها فعل  
ماض أحالت معناه إلى الاستقبال .. <sup>(٣)</sup> ثم هو يتابع أيضا على تقدير معنى " إن  
في الأمر والنهي والاستقهام والتمنى والعرض .ومن أمثله في هذا  
الصدد قوله : .. ولا تفعل يكن خيرا لك ، وهذا نهى ، والتأويل لا تفعل  
فإنك إن لا تفعل يكن خيرا لك .. <sup>(٤)</sup>.

ومما أحسب ابن السراج قد تفرد به أنه جعل " إن " الأساس الذي  
ينقاس عليه صلاحية الموضع للشرط ، فما لا يصلح فيه " إن " للشرط  
لا يصلح فيه غيره من أخواتها في الباب ، يدل على ذلك قول ابن السراج :  
فينبغي أن تعلم أن المراد من التي لا يصلح فيها " إن " لا يجوز أن يجازى  
فيها شيء من هذه الأسماء البتة ، لأن الجزاء في الحقيقة إنما هو بها.

<sup>(١)</sup> المقضب : ٧٢/٢

<sup>(٢)</sup> الآية رقم ٣٦

<sup>(٣)</sup> ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ت ٣١٦ هـ : الأصول في النحو : ١٥٨/٢ ، الطبعة الثالثة : ١٩٩٦ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

<sup>(٤)</sup> الأصول : ١٦٢/٢

ويتابع الرماني على أقوال من ذكرنا ، مثال ذلك قوله : " فالعامله تكون شرطاً ، وذلك قولك : إن تقوم أقم معك .. فإن أدخلتها على فعلين ماضيين حكمت على موضعهما بالجزم .. ولا يلي إن الفعل إلا مظهراً أو مضمراً .. والمضمر نحو قوله تعالى : ( إن امرؤ هلك ) [ النساء ١٧٦ ] ..<sup>(١٠)</sup> .

ويتابع الزمخشري على ما تابع عليه الرماني وسابقوه . فأنت تراه يقول : " ولا تستعمل " إن " إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها<sup>(١١)</sup> وفي موضع آخر يقول : إن تضربني أضربك . الأولى شرط والثانية جزاء ، وهي تجعل الفعل للاستقبال ، وإن كان ماضياً<sup>(١٢)</sup> وهكذا نجد الزمخشري متابعاً لكل من سبقوه ممن ذكرنا .<sup>(١٣)</sup>

وإذا كان ابن يعيش ، رأينا حقاً عبارة مشرقة تعين الباحث على رؤية واضحة ، تكاد تجمع ما كان شتاتاً في مصنفات سابقة . انظر إلى حديثه عن " إن " . إنه يقول : " وأعلم أن " إن " أم هذا الباب ؛ للزومها هذا المعنى ، وعدم خروجها عنه إلى غيره ، ولذا اتسع فيها<sup>(١٤)</sup> . قال كما قال غيره بأنها أم الباب ، لكن الذي أراه يزيد فيه على أصحابه ، أنه جعل من ملازمتها معنى الشرط اختصاصاً ، ثم جعل من هذا الاختصاص منخلاً للتوسع في استعمالاتها ، فساقها على منوال من التنظيم والترتيب ، بحيث جمعت أقوال السابقين التي تابع عليها ، وأقوالاً خاصة به ، أظنه تفرّد بها . جاء ذلك على النحو التالي :

<sup>(١٠)</sup> الرماني " أبو الحسن على بن عيسى ت ٣٨٤ " : معان الحروف ، ص : ٧٤ ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلى

، دار النهضة مصر / القاهرة

<sup>(١١)</sup> شرح المفصل : ٤/٩

<sup>(١٢)</sup> شرح المفصل : ١٥٥/٨ بتصرف

<sup>(١٣)</sup> انظر أيضاً شرح المفصل : ٩/٢

<sup>(١٤)</sup> شرح المفصل : ١٥٦/٢



**أولاً: تابع ابن يهيش على:**

أ- الفصل بين "إن" ومجزومها "نحو قولهم": "إن الله أمكنني من فلان فعلت" (١)

ب- وعلى ربطها بين جملتين \* وتصيرهما كالجمله ،نحو قولك :إن تأتني أنتك، والأصل : تأتيني أنتك، فلما دخلت \* إن \* عقدت أحدهما بالأخرى (٢).

ج- كما أنها تحيل الماضي إلى المستقبل أيضا (٣).

**ثانياً: تفرد ابن يهيش بما يأتي:**

أ- إنه يقتصر عليها ، ويوقف عندها ، نحو قولك ؛ صل خلف فلان وإن ،أى وإن كان فاسقا ، ولا يكون مثل ذلك فى غيرها مما يجازى به.

ب- إن العلاقة بين "إن" و"كان" علاقة على نحو خاص من قبل أن كان يمكن أن تقلب دلالتها إلى "إن" ، بوصفها أصل الأفعال ، ولقوة دلالتها على المضى . وعلى هذا الأساس يمكن أن نقول:

• "إن" + كان تظل كان على معنى المضى

• "إن" + أى فعل ماض غير كان ، يكون معناه مضارعاً.

(١) شرح الفصل : ١٥٦/٨

(٢) شرح الفصل : ١٥٦/٨

(٣) شرح الفصل : ١٥٦/٨

ج- إذا دخلت على الجملة الفعلية صيرت معناها ناقصاً ، إذا أصبحت مفتقرة إلى جواب، ودليل ذلك قول ابن يعيش حين تحدث عن "إن" بوصفها عاقدة بين جملتين : .. فالجملة الأولى كالمبتدأ والجملة الثانية كالخبر ، فهو من التام الذي لا يزداد عليه فيصير ناقصاً نحو : قام زيد، فهذا كلام تام ، فإذا زدت عليه "إن" وقلت "إن" قام زيد ، صار ناقصاً ، لا يتم إلا بحواب ، ومثله المبتدأ والخبر ..<sup>(١)</sup> فنخول "إن" على الجملة الفعلية ، أوجب لها طرفاً آخر يحصل به بناءان جديان:

أ- بناء تركيبى لجملة جديدة.

ب- بناء معنوى جديد متصل بالبنية التركيبية الجديدة

هذا الشكل البنائى الجديد أوجب معنى مغايراً للجملة الفعلية قبل أن تدخل عليها "إن" . ولوجود هذه البنية الجديدة يمكن أن نقول:

- إن الفعل "قام" لم يعد مجرد عامل في الفاعل ، ولا هو وفاعله من قبيل الإسناد الذى تحصل به فائده ما .
- لقد صار عاملاً ومعمولاً أيضاً من قبل أن (إن) جعلته فى موضع جزم ، لأنه فعل ماضى .
- ومن ثم أصبح يطلب فعلاً آخر ليكون جواباً ، وليتم المعنى المطلوب ، معنى الشرط فى الشكل البنائى الجديد المستوجب شرطاً يتوقف عليه الجزاء ، كما أشار إلى ذلك ابن الحاجب فى

<sup>(١)</sup> شرح اللغة ل: ١٥٦/١٠

قوله : " وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الأول ومسببيه  
الثاني بسميان شرطاً وجزاءاً. (١) "

ويوافق ابن الحاجب سابقة على ما يأتي :

١- وجود معنى " إن " بعد الأمر والنهي والاستفهام ، والتمنى - مثل اسلم  
تدخل الجنة ، ولا تكفر تدخل الحبة .. لأن التقدير : إن لا تكفر. (٢)

٢- إن رابطة بين جملتين (٣)

٣- جواز دخولها على الاسم بشرط أن يكون بعدها فعل (٤)

٤- يكون شرطها للاستقبال ، وإن كان ماضياً قلبته للاستقبال (٥).

ولكن الاسترلاباذى له نظر في بعض ما اتفق عليه النحاة في مسألة  
اختصاص " إن " على النحو التالي:

١- يشترط في الفعل الماضي الذي يأتي بعد " إن " أن يكون لفظ " كان "   
الناسخة للمبتدأ أو الخبر ، لأن دلالة " كان " على الزمن الماضي ومطلق   
الحدوث ، الذي يخص بالخبر . يدل على ذلك قوله : " ثم اعلم أن " إن "   
" يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى ، فإن أردت معنى الماضي   
جعلت الشرط لفظ كان ، كقوله تعالى ( إِنْ كُنْتُمْ قَلْتُمْ ) ، ( إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ ) -   
وإنما اختص ذلك بكان لأن الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو

(١) الكافية : ٢٥٢/٢

(٢) نظر الكافية : ٢٦٥/٢

(٣) نظر الكافية : ٢٥٤/٢

(٤) الكافية : ٢٥٤/٢

(٥) الكافية : ٢٤٦/٢

فيه الزمن الماضي فقط ، وذلك لأنه يدل على الزمن الماضي ، ومطلق الحدوث<sup>(١)</sup> . وهذا الشرط ذكر معناه ابن يعيش<sup>(٢)</sup>.

٢- حذف الشرط والجزاء بعد "إن" في الشعر خاصة مع القرينة ، وذكر شاهراً على ذلك قول الشاعر:

قالت بنات العم ياسلمى وإن كان فقيراً مُعجباً قالت : وإن

ويحذف في السعة شرطها وحده ، إذا كان منغياً<sup>(٣)</sup>.

٣- والاسترلاباذى لا يوافق النحويين على أن تكون "إن" للشك ، بل هي عنده لعدم القطع في الأشياء الجائزة وقوعها وعدم وقوعها<sup>(٤)</sup>.

وابن هشام متابع للنحاة ، ولابن يعيش في جوازه حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة "إن" مقرونة بـ(لا)<sup>(٥)</sup> . ولكنه لم يذكر حذف الشرط والجزاء كما رأينا عند الاسترلاباذى.

والشيخ الأزهرى يخبر أيضاً بأن "إن" أم الباء<sup>(٦)</sup> ويوافق النحويين

على :

١- جواز غناء إذا الفجائية عن الفاء إذا كانت الأداة (إن)<sup>(٧)</sup> بالشروط التسي تحدث عنها النحاة ، ويستشهد في هذا بما استشهدوا به من نحو ذكره لقوله تعالى ( وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيْئَةٌ )

(١) الكافية : ٢٦٤/٢

(٢) انظر ص: ٦٩٠ من هذا البحث

(٣) انظر الكافية: ٢٥٣/٢

(٤) الكافية : ٢٥٣/٢

(٥) انظر أوضح المسالك ١٩٤/٤

(٦) شرح التصريح : ٢٤٧/٢

(٧) شرح التصريح : ٢٥١/٢

٢- وعلى أن "إن" رابطة بين جملتين على نحو ما سبق<sup>(١)</sup>

٣- ويتابع الأزهرى ابن هشام وابن يعيش على جواز حذف الشرط ، إذا كانت الأداة "إن" مقرونة بلا النافية<sup>(٢)</sup> وقد ذكر شاهداً على ذلك ، وهو قول الأحوص مخاطباً مطراً الذى كان نديم الخلقة ، وتحتة امرأة جميلة.

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍّ وَإِلَّا يَحُلُّ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ

فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه ، وأبقى جوابه ، أى مر إلا تطلقها يَحُلُّ<sup>(٣)</sup>.

وقد تجدر الإشارة هنا إلى أحد المحدثين الدكتور محمود فجال الأستاذ في جامعة الإمام وهو يؤكد على ضرورة الاستشهاد بالسأل الشريف ، حتى إنه تحدى أن يكون لسببويه والخليل وأضرابهما موقف رافض من الاستشهاد بكلامه صلى الله عليه وسلم .

إن الباحث يتحدى ، ولا أرى لذلك وجهاً لأن الأمر بين لأهل الاختصاص ولأن ما استشده به النحاة من كلامه صلى الله عليه وسلم - على قلته بالنسبة لشواهد أخرى - أكثر مما قدمه فضيلة الدكتور . فحين تحدث عن مسألة حذف فعل الشرط مثلاً ، ذكر قوله صلى الله عليه وسلم ( إما لا فأعنى على نفسك بكثرة السجود ) " والتقدير: إن كنت لا تقول غير هذا فأعنى " <sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> انظر شرح التصريح: ٢٠١/٢.

<sup>(٢)</sup> انظر شرح التصريح: ٢٠٢/٢.

<sup>(٣)</sup> السابق والصفحة

<sup>(٤)</sup> الدكتور محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي ، ص: ٢٩٠ الطبعة الأولى ١٩٨٤م نادي أمم الأدب.

ولو كان أمعن النظر في مصنفات النحاة ، لوجد غير ذلك مما يغنيه عن أن يرفع صوت التحدى ، ألم يقرأ قول الشيخ الأزهري في مسألة حذف الشرط والجواب: " وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم (فإن جاء صاحبها ، والا استمتع بها) فحذف من الأول للجواب، ومن الثاني الشرط . والتقدير : فإن جاء صاحبها فردها إليه ، وإن لم يجرى ما استمتع بها<sup>(١)</sup> هذا مثال على سبيل المثال ، لأنه كان أقمن به أن يذكره في المسألة التي ذكرها ، وغير ذلك كثير.

ثم إن تحفظ النحاة في الاستشهاد بالحديث ، لا أظنه إلا من قبيل التحري ، ولا أظنه أيضا إلا درءاً لمظنة الشبهة، فيما لو تسمخوا فتوسعوا في مسألة الاستشهاد بحديثه صلى الله عليه وسلم ، خاصة أن الجدل في رواية الحديث لفظا ومعنى قسم النحاة على أنفسهم ، وقد ذكر ذلك المؤلف نفسه في أول كتابه.

٤- ويفهم من كلام الشيخ الأزهري أن "إن" هي العامل في الشرط والجزاء ، وذلك في رده على من قال بأن الجازم كالجار ، لا يعمل في مسئين ، يقول: " ويجاب بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار ، وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف ، كمفعولى ظن ، ومفاعيل أعلم<sup>(٢)</sup>.

ويذهب الشيخ الأزهري مذهبا أحسب أنه تفرد به ، وأحسب أيضا أنه من الرجحان بمكان، فهو يرد على الخليل وسيبويه ، حين ذهب إلى أن:

"إن" + فعل الشرط ← عاملان في الجواب

(١) شرح التصريح : ٢٥٢، ٢٥٣

(٢) الشرح القدر . ج ١ . ص : ٢٤٨

يقوله إن " العامل المركب لا يُحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر ، وفعل للشرط قد يحذف. وبأن العامل المركب ، لا يفصل بين جزأيه . وقد جاء الفصل، نحو: ( وإن أحد من المشركين استجارك).." (١)

ولعل مذهب الشيخ الأزهري هنا يؤيد ما ذهبنا إليه في تفسير الأوائل التي ذكرها سيبويه (٢).

هذا شتات الاختصاص في " إن " حاولت أن أجمع بينه هنا ، فلعل المحاولة قد أفلحت ، ولعلني أقدر بعد ذلك على إبراز أهم ملامح الدرس في هذا الصدد على النحو التالي:

١- اتفق النحاة جميعهم على أن " إن " أم الباب ، وربما كان هذا الموضوع هو الذي رأينا فيه سيبويه يسأل الخليل عن العلة في معنى الأم.

٢- إن بقاء " إن " على حال واحدة ، كما ذكر سيبويه وغيره هو تفسير معنسى الأم، ثم هو وجه من وجوه الاختصاص فيها ، الذي يُعد من الخصائص المميزة في الاستعمال الذي تؤكد تلك الأنماط المختلفة التي تميزت بها، على اختلاف منازع النحاة في تفسيرها.

٣- إن " إن " عاقدة بين جملتين على نحو ما ظهر لنا من كلام النحاة ، ولذلك شبهوا الجملتين — معقودتين بـ" إن " بالمبتدأ والخبر، ولكن يجب أن نلتفت إلى أن :

أ- العلاقة بين جملتي الشرط والجواب ، ليست علاقة إسناد على النحو المفهوم من البنية التركيبية في المبتدأ والخبر.

ب- إنما العلاقة بين الجملتين علاقة سببية ومسببة.

(١) السابق من: ٢٤٨

(٢) النظر من : ٩٠٨

٤- ربما كان هناك شبه بين جملتي الشرط والجواب من وجهة ، والمبتدأ والخبر من وجهة أخرى، إذ رأينا طرفا يعمل في طرف آخر ، على نحو ما هو معروف في المبتدأ والخبر ، كما اختلف في تفسير العمل هنا وهناك أيضا .

٥- إن النظر إلى :

الأمر

والنهي

والاستفهام

والتمنى

والعرض

على أنها في معنى " إن" ، يلفت إلى أن السياق هو الذي أوجب هذا من قبل أن المعنى في كل ذلك مقيس على المعنى الموجود في " إن" الذي لا يفارقها ، والذي هو الجزاء ، كما عبر النحاة . ولعل الذي فهمنا ، كسان مدعاة للقول بعمل الحرف ومعناه في معمول هو جواب الشرط وبأن عمل الحرف ومعناه عددناه من قبيل العامل الواحد على نحو ما بينا .

٦- إن مسألة تفسير الأم في الباب النحوي على أنها اختصاص ، كلام مقبول وصحيح على ما يظهر لي : ولذلك أحسبه يلقي بضلال ، إن سلط عليها الضوء ، ربما وافتتا بما قد نعده - يوما - نظرا جديدا . ذلك أننا رأينا صلة على نحو ما بين " إن" و " كان" ، وقبلا بين " كان" و " عسى" . وهكذا ترى أمعات الأبواب صاحبات الاختصاص .

وقد يكون من تنمة القول في " إن" أما للباب ، أن نرى أحوالها فسي استعمال النص القرآني الكريم ، عسى أن يضيف ذلك شيئا إلى ما رأيناه عند النحاة .



## قال تعالى (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ) [المائدة ١١٦]

يقول أبو حيان معلقاً على هذه الآية الكريمة : " علق مستحيلاً على مستحيل ، وهو نفيه علمه تعالى بذلك القول ، فانتفى ذلك القول <sup>(١)</sup> "

وقال عز من قائل : (إِنْ تَشَاءُ نُنزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً ..) [الشعراء ٤٤].

يقول أبو حيان : " إِنْ دَخَلْتَ عَلَى نَشَأٍ ، وَ"إِنْ" لِلْمَمَكِنِ ، أَوْ الْمَحْقُوقِ الْمُبْهِمِ زَمَانِهِ قَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : مَا فِي الشَّرْطِ مِنَ الْإِبْهَامِ ، هُوَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي حَيْزِنَا . وَأَمَّا اللَّهُ تَعَالَى فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُنْزِلُ عَلَيْهِمْ آيَةً اضْطِرَّارًا ، وَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ مَعْرُضَةً لِلنَّظَرِ وَالْفِكْرِ لِيَهْتَدَى مِنْ سَبْقِ فِي عِلْمِهِ هِدَاةً .. <sup>(٢)</sup> "

وقال أيضا : " وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتَنُصُونَ . " [الروم ٣٦].

يقول أبو حيان : " وَإِذَا هُمْ جَوَابِهِ : " وَإِنْ تُصِيبُهُمْ ، " يَقُومُ مَقَامَ الْفَاءِ فِي الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ لِلْوَاقِعَةِ جَوَابًا لِلشَّرْطِ <sup>(٣)</sup> .

ومن قوله عز وجل :

(قُلْ فَاتُوا بِالْتَّوْرَةِ فَاتُّوْهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) [ آل عمران ٩٣ ]

يقول أبو حيان : " وخرج قوله : " إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ " مخرج الممكن ، وهم معلوم كذبهم ، وذلك على سبيل الهزاء بهم ، كقولك : إِنْ كُنْتَ شَجَاعًا

<sup>(١)</sup> البحر المحيط : ٥٩/٤

<sup>(٢)</sup> البحر المحيط : ٥/٧

<sup>(٣)</sup> البحر المحيط : ١٧٤/٧

فالقنى، ومعلوم عندك أنه ليس بشجاع ، ولكن هزأت به ؛ إذ جعلت هذا الوصف مما يمكن أن يتصف به<sup>(١)</sup>

وعن قول الحق تبارك اسمه:

﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾ [ الأنفال: ٣٢ ]

يقول أبو حيان : وهذه الجملة الشرطية فيها مبالغة في إنكار الحق عظمة، أي: إن كان حقا فعاقبنا على إنكاره بإمطار الحجارة علينا ..<sup>(٢)</sup>

وعن قوله سبحانه:

﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ...﴾ [ يوسف : ٢٧ ]

يقول صاحب الدر المصون : قوله : " إن كان " هذه الجملة الشرطية : إما معمولة لقول مضمرة تقديره : فقال : إن كان ، عند البصريين ، وإما معمولة لـ " شهيد " لأنه بمعنى القول عند الكوفيين ..<sup>(٣)</sup>

نستنتج من ذلك ما يأتي :

- ١- " إن " تأتي لتعليق مستحيل على مستحيل.
- ٢- وتأتي للممكن، أو المحقق المبهم زمانه.
- ٣- " إذا " تقوم مقام الفاء.
- ٤- ومن معاني " إن " في النص الكريم أن ترى معها غير الممكن على صورة الممكن للدلالة على الهزاء والاحتقار.

<sup>(١)</sup> البحر المحيط : ٤/٣

<sup>(٢)</sup> البحر المحيط : ٤/٤٨٨

<sup>(٣)</sup> السمين الحلبي " أحمد بن يوسف ت ٧٥٦هـ الدر المنصوره في علوم الكتاب المكنون : ٤٧٢/٦ ، نقبس الدكتور أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م ، دار القلم ، دمشق ، بيروت.

٥- ونرى الإنكار معنى من معاني "إن" في استعمالات النص الكريم ،  
وليس أدل على هذا من قول أبي حيان في تفسيره لقوله تعالى : " .. إن  
كان هذا هو الحق.."

٦- في كثير من استعمالات النص الكريم نرى:

إن + كان

كما رأينا ذلك في نحو قوله تعالى:

[ إن كنت قلته ]

وقوله :

[ إن كان قميصه ]

وقوله :

[ إن كان هذا ... ]

٧- إن رأى الاسترأباضى وابن يعيش في كون الفعل الماضي بعد "إن" كان  
تؤكد تلك النماذج التي قمنهاها من الذكر الحكيم.

٨- إن تركيب : [ إن + كان ]

ربما كان يقصد في النص الكريم إلى المعاني التالية

أولا : تعليق مستحيل على مستحيل كما رأينا.

ثانيا : المبالغة في الإنكار

ثالثا : الشك

بعد هذه المحاولات ، يمكن القول بأن النص الكريم أضاف معنيين جديدين لما قدم النحاة ، وهم يسجلون آراءهم في اختصاصات " إن " هما كما رأينا :

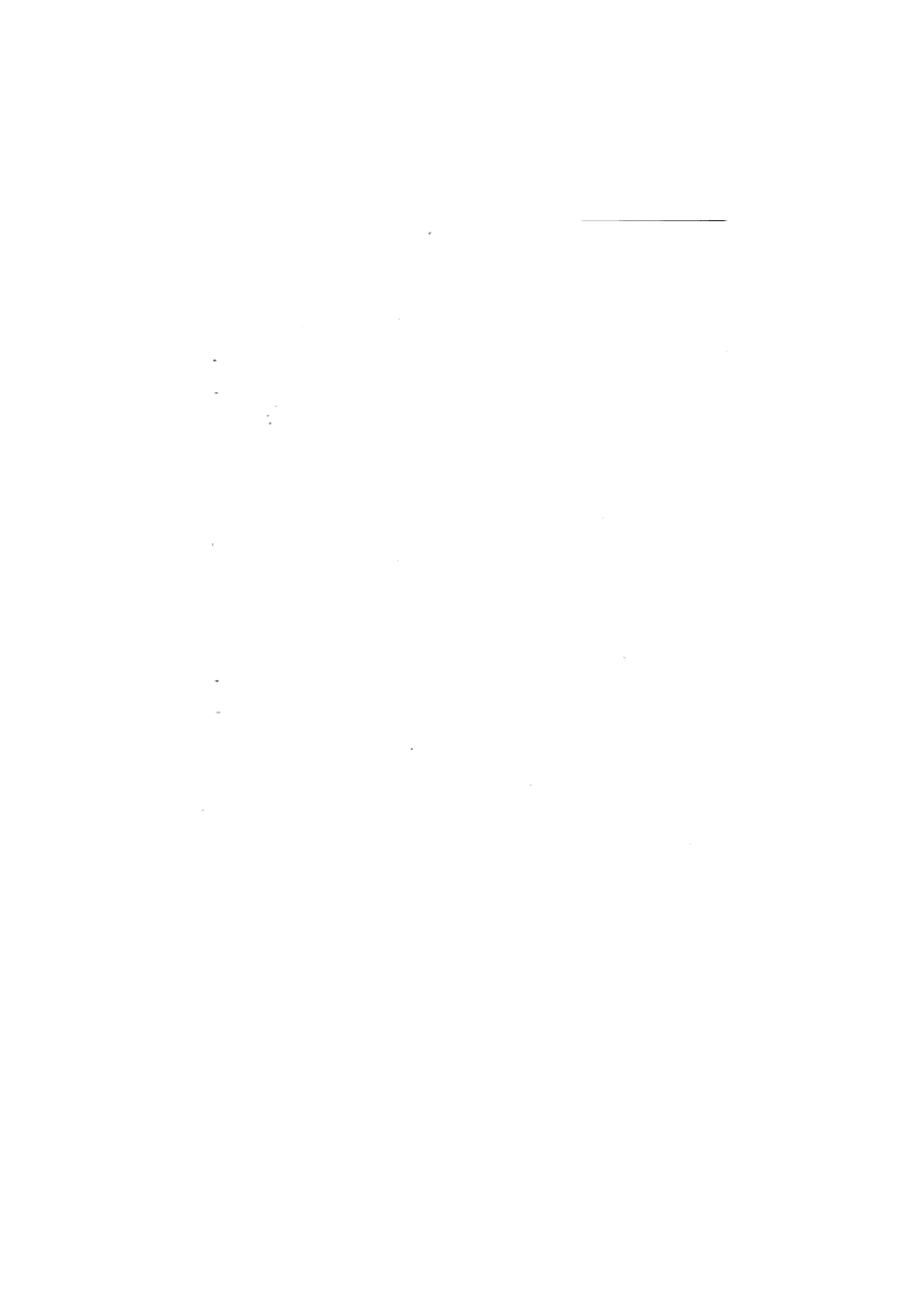
أ- تعليق مستحيل على مستحيل.

ب- المبالغة في الإنكار.

فعلى ذلك يمكن إدراج هذين المعنيين ضمن اختصاصات " إن " :  
عسى أن يكون ذلك تنمته للقول في حديث " إن " .



## الفصل الرابع



## "أَنَّ"

في حديث "أَنَّ" يلقانا تعبير جديد يدل على معنى الأم في الباب .. ذلك ما ظهر لنا عند المبرد ، حين قال : "أَنَّ" أمكن الحروف في نصب الأفعال<sup>(١)</sup> ولذلك نقل عن الخليل أنه كان يقول : "لا ينتصب فعل البتة إلا بـ"أَنَّ" مضمرة أو مظهرة ."<sup>(٢)</sup> .

ورب سائل يقول : ما معنى أَنَّ نضع يدنا على تعبير آخر معناه هو معنى الأم في الباب النحوي ؟ ماذا يقدم لنا ؟ الحق أن الأمر ليس من قبيل الوقوف على تعبير جديد ، لكنني أرى ذلك التمكن الذي في "أَنَّ" يعنى الاختصاص الذي نبني عليه مفهوم الأم ينضاف إلى ذلك أن معنى "التمكن" هذا ، ربما أسلم إلى تفسيرات أخرى تعمق مفهوم الاختصاص .  
والآن إلى أقوال النحاة وآرائهم في مسألة اختصاص "أَنَّ" . يرى سيبويه أن من اختصاصات "أَنَّ" :

• أنها مع معمولها بمنزلة مصدر لا يقع في الحال

أَنَّ + فعل ← المصدر من هذا الفعل

وذلك حيث يقول : "فإن مفتوحة تكون على وجوه، أحدها : أن تكون فيه" أَنَّ" وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها ."<sup>(٣)</sup>

• ولا فرق بين أن يكون الفعل ماضيا أو مضارعا بعد "أَنَّ" . يقول سيبويه : "أنكتي بعد أن يقع الأمر ، وأتاني بعد أن وقع الأمر ، كأنه قال بعد وقوع

(١) المقتضب : ٦/٢

(٢) السابق والصفحة

(٣) الكتاب : ٤٧٥/١



الأمر<sup>(١)</sup>. نفهم من هذا أنها لا تقع مع الفعل حالاً ، لذلك قصرت على المضارع والماضى وقصر المضارع على ما يكون توقعا لا يقينا<sup>(٢)</sup>.

ووقوع معنى المصدرية في "أن" ومعمولها ، ربما أعطى لها بعض المعاني المخصصة لها ، كأن تراها في معنى:

\* العلة ، أو في معنى المفعول لأجل كذا ، حتى لكانها المصدر الواقع مفعولاً لأجله ، لذلك يقول سيبويه في نص طويل : " وأعلم أن السلام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من "أن" كما حذفت من " أن" ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلت ذاك حذر الشر ، أى لحذر الشر... ومثل ذلك قولك : لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه ، كأنه قال : لأن يصيبك ، أو من أجل أن يصيبك . وقال عز وجل ( أن تفضل إحداهما ) [ البقرة ٢٨٢ ] ، وقال تعالى ( أن كان ذا مال وبنتين ) [ القلم ١٤ ] كأنه قال : الآن كان ذا مال وبنتين وقال الأعشى:

أ أن رأيت رجلاً أعشى أضربه ريب المتون ودهر مفسد خيل

فإن ههنا حالها في حذف الجر كحال أن ، وتفسيرها كتفسيرها ، وهى مع صلتها بمنزلة المصدر<sup>(٣)</sup> ، ويقول سيبويه أيضا : " وتقول : لا يلبث أن يأتك ، أى لا يلبث عن إتيانك " .<sup>(٤)</sup>

\* وقد يظهر من النصوص أن العلة يمكن أن تأتى على صورتين :

أحدهما : " أن + الفعل

<sup>(١)</sup> كتاب : ٤٧٦/١

<sup>(٢)</sup> انظر الكتاب : ٤٧٦/١

<sup>(٣)</sup> كتاب : ٤٧٦/١

<sup>(٤)</sup> كتاب : ٤٧٦/١

كما في قول سيبويه : أن يصيبك أمر تكرهه

وكما في قوله تعالى الذي أورده سيبويه :

(أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا)

وكقول الأعشى :

\* أ أَنْ رَأَتْ \*

الثانية : حرف الجر + "أَنْ" والفعل بعدها \*

وهذا ظاهر في قول سيبويه :

\* كأنه قال . لِأَنْ يصيبك \*

وكذلك في قوله : \* وتقول : إنه خَلِيقٌ لِأَنْ يفعلَ ، وإنه خَلِيقٌ أَنْ يفعلَ على الحذف <sup>(١)</sup>.

هكذا رأينا استعمال "أَنْ" وصلتها بدون حرف الجر مرة بومرة مسبوقة بحرف جر ، وأحسب أن هذا الاستعمال بسبب قابليتها للمصدرية مع معمولها ، وذلك من قبل أن المصدرية تعنى اسما مفردا ، ومن خصائص الأسماء ، أنها قابلة للجر ، فلذلك رأينا:

[ أَنْ + الفعل ] في تأويل اسم مجرد

ورأينا :

[ حرف الجر + "أَنْ" والعقل ] في تأويل اسم مجرور

ودليل ما ذهبنا إليه قول المبرد : \* هذه الأفعال المضارعة في الإعراب كالأسماء المتمكنة . والأسماء إذا دخلت عليها العوامل لم تغير أبنيتها ، إنما

<sup>(١)</sup> الكتاب : ٤٧٦/١

تحدث فيها الإعراب، وكذلك هذه الأفعال تلحقها العوامل فتحدث لها الإعراب<sup>(١)</sup>. ولأن معمول "أن" فعل مضارع أو ماضٍ في معنى المضارع . فلذلك رأينا أن وصلتها تؤول بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور . وهذا ما أكده سيبويه بقوله : " من زعم أن الأفعال ترتفع بلا ابتداء فإنه ينبغي له أن ينصيها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكونيتها في موضع الاسم .."<sup>(٢)</sup> . وربما ظهر لنا هنا معنى التمكن في (أن) الذي جاء في نص الميرد.

\* " وأن " تدخل على الأفعال المضارعة المتوقعة التسي لا يقين فيها ، فتنصبها - يقول سيبويه " وليست أن " التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموقع ، لأن ذا موضع يقين وإيجاب " فأما ظننت وحسبت وخلصت ورأيت فإن (أن) تكون فيها على وجهين : على أنها تكون (أن) التي تنصب للفعل ، وتكون الثقيلة ، وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت ، وخفت فتقول : ظننت أن لا تفعل ذلك ، ونظير ذلك (تظن أن يفعل بها فاقرة) ، ( إن ظننا أن يقرما جنود الله)<sup>(٣)</sup>

ويحذف حرف الجر مع (أن) ، حتى استحسنت ذلك النحاة . واستشهد سيبويه على ذلك بقول الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب<sup>(٤)</sup>

\* ومن الاختصاص فيها أن تكون مفسرة.

<sup>(١)</sup> المقتضب : ٣/٢

<sup>(٢)</sup> الكتاب : ١/٤١ - برجع مطبعة مارون

<sup>(٣)</sup> الكتاب : ٤٧٦/١

<sup>(٤)</sup> الكتاب : ١٧/٦

قال سيبويه: "وقال جل ذكره: (يُسْتَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ) [البقرة ٩٠]. ثم قال "أن يكفروا" على التفسير، كأنه قيل له: ما هو؟ فقال: هو أن يكفروا.<sup>(١)</sup>

\* وأن تقول إضافة الأسماء إليها.

ففي هذا يقول سيبويه: "وتقول إذا أضفت إلى "أن" الأسماء: إنه أهل أن يفعل، ومخافة أن يفعل، وإن شئت قلت: إنه أهل أن يفعل، ومخافة أن يفعل."<sup>(٢)</sup>

\* وتأتي في معنى المقاربة

يقول سيبويه: "وتقول: ضمنت أن تفعل، فإنها بمنزلة ما في قولك: قاربت أن تفعل، أي قاربت ذلك، وبمنزلة ذنوت أن تفعل"<sup>(٣)</sup>. ولذلك فهي محمولة على عسى، كما حُملت على "كان". يقول سيبويه في معنى هذا: "وعسى محمولة عليها" أن "كما تقول: دنا أن يفعلوا، وكما قالوا: أخلوقت السماء أن تمطر، وكل ذلك تكلم به عامة العرب."<sup>(٤)</sup>

ويترتب على ما جاء في كلام سيبويه أن (أن) إذا وقعت بعد "عسى" و "أخلوq" لم تؤول بمصدر، كما هو ظاهر كلام سيبويه، يقول: "فلا تقول: عسيت الفعل، ولا عسيت للفعل. وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا، وعسى أن يفعلوا، وعسى محمولة عليها" أن". ويقول أيضا: "وأعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلاً. استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٤٧٦/١

<sup>(٢)</sup> الكتاب: ٤٧٦/١

<sup>(٣)</sup> الكتاب: ٤٧٦/١

<sup>(٤)</sup> الكتاب: ٤٧٦/١

استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسياً ، وعسواً ، وبـ (أو) أنه ذاهبٌ عن : لو ذهابه ، ومع هذا فإنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشئ عن الشئ<sup>(١)</sup>.

• ومن اختصاص (أن) : الإضمار

لإضمار "أن" مواضع وقف عليها النحاة في مصنفاتهم على النحو التالي:

أ- بعد اللام المكسورة التي يسميها النحاة بالام التعليل

يقول سيبويه: "وأما اللام في قولك : جئتك لتفعل - فيمنزلة "إن" في قولك : إن خيراً فخير وإن شراً فشر . إن شئت أظهرت الفعل ههنا وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك "أن" بعد اللام إن شئت أظهرته، وإن شئت أضمرته<sup>(٢)</sup> . ذلك يعني أن الإضمار هنا جائز .

ب- وبعد " أو " العاطفة بشرط أن يكون المعنى " إلا أن يكون " .

يقول سيبويه : " واعلم أن معنى ما انتصب بعد "أو" على " إلا أن " كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لأكرمك أو تقضييني ، ولأضربنك أو تسبقني ، فالمعنى : لأكرمك إلا أن تقضييني ، لأضربنك إلا أن تسبقني . هذا معنى للنصب<sup>(٣)</sup> .

ومن قبيل ما استشهد به سيبويه على ذلك ، قول امرئ القيس:

فقلت له : لاحبك عينك إنما تحاول ملكاً أو نموت فتعذر<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> سيبويه : الكتاب ص ٥٨

<sup>(٢)</sup> الكتاب : ٤٠٨/١

<sup>(٣)</sup> الكتاب : ٤٢٧/١

<sup>(٤)</sup> انظر الكتاب : ٤٢٧/١

وعلى ذلك يكون التقدير : إلا أن نموت.

وكذلك قول زياد الأعجم:

وكننتُ إذا عُرْتُ قنّاة قوم كسرتُ كعوبها أو تستقيما<sup>(١)</sup>

على معنى : إلا أن تستقيم

ج- وبعد حتى تُضمّر " أن " .

يقول سيبويه : " وأعلم أن "حتى" تتصب على وجهين : فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، كأنك قلت : سوت إلى أن أدخلها فالناصب للفعل وهنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية . فالفعل إذا كان غاية منصوب ، والاسم إذا كان غاية جر . وهذا قول الخليل . وأما الوجه الآخر : فإن يكون المسير قد كان والدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل "كى" التي فيها إضمار "أن" وفي معناها ، وذلك قولك : كلمتك حتى تأمر لى بشئ<sup>(٢)</sup> . معنى ذلك أن حتى تتصب بإضمار (أن) في حالين :

الأولى : تكون بمعنى (إلى أن) ، أي تكون غاية على نحو ما ذكر

سيبويه من أن الدخول غاية من السير ، في قوله : سرت حتى أدخلها .

وقول سيبويه هنا بأن الناصب للفعل هو الجار في الاسم تفسيره أن عوامل الأفعال لا تكون هي عوامل الأسماء . فمن ثم لا يخلو الأمر من أن يكون هناك إضمار ، فتضمّر "أن" ويبقى عملها ، ثم هي ومعملها في تساويل المصدر الذي يكون هنا مجرورا بحتى التي هي من عوامل الأسماء في الجر ، فعلى ذلك يكون تركيب:

<sup>(١)</sup> انظر الكتاب : ٤٢٨/١

<sup>(٢)</sup> الكتاب : ٤١٣/١

[ سرت حتى أدخلها ]

في تأويل : [ سرت حتى دخولها ]

فهذا تأويل قول سيويه من أن الناصب للفعل هو الجار في الاسم.

الثانية : إن كانت بمعنى "كى" وذلك لأنها شبيهة بـ"أن"

\* وبعد الفاء أيضا .

يقول سيويه : " ما تأتيني فتحدثنى فالنصب على وجهين من المعانى:  
أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثنى ، أى لو أتيتنى لحدثتني . وأما الآخر : فما  
تأتيني أبداً (إلا لم تحدثنى أى لو أتيتنى لحدثتني ...<sup>(١)</sup> ويقول في موضع آخر:  
" وتقول : ما أنت منا فتحدثنا لا يكون الفعل محمولا على (ما) لأن الذى قبل  
الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله . قال الفرزدق :

ما أنت من قيس فتتبع دونها ولا من نعيم في الله والغلاصم<sup>(٢)</sup>

في النص الأول حدد سيويه وجهين يُضمَر معهما " أن ". والنص الثاني يحدد  
لنا ضابط النصب بـ" أن " مضمرة ، وذلك حينما يكون الثاني مخالفاً للأول  
ليس داخلا فيه . ولو شئنا لحملنا النصَّيين على مضمون واحد على هذا  
النحو :

أولا : إن القول بإضمام " أن " مرهون بخروج ما بعد الفاء مما قبلها .

ثانيا : إن صورة الخروج هذه تكون مشتملة على المعانى الأتية :

أ- في معرض النفي ، كما أشار سيويه بقوله :

<sup>(١)</sup> الكتاب : ٤١٩/١ .

<sup>(٢)</sup> الكتاب : ٤٢٠/١ .

\* ما تأتيني فتحدثني \*

أو \* ماتأتيني فكيف تحدثني:

فالحديث معلق على الإتيان الذي هو سبب وشرط، فلا يكون حديث ، حيث لا إتيان وربما كان هذا هو معنى انقطاع السبب بين الأول والثاني ، الذي عني به سيبويه انقطاع الثاني من الأول .وزيادة في الإيضاح نقول : إن الفعل " تأتيني" محمول على أصل وجوده في التركيب ، يعني على أنه فعل مضارع مسبوق بحرف نفي ليس عاملاً فيه ، وأما " فتحدثني كحملة على إضمار " أن" لانقطاعه عن الأول كما قال سيبويه والنحاة من بعده .

ب- إقرار الأول ونفي الثاني ، يعني إقرار الإتيان ، ونفي الحديث بعد الإتيان.

ج- وفي استشهاد سيبويه بقول الشاعر:

ياتاق سيرى عنقا فسيحا إلى سليمان فتستريحاً

يكون معنى الأمر من المعاني التي تضممر بعدها أن بعد فاء السبب.

\* ومن خصائصها أن تكون زائدة : يقول سيبويه : " ووجه آخر تكون " فيه لغواً نحو قولك : لما أن جاء .. وأما والله أن لو فعلت لأكرمك" (١).

هذا ما عن لنا من اختصاصات لـ"أن" جاءت متناثرة هنا وهناك في كتاب سيبويه ، حاولنا أن نجمع بينها هنا على نحو ما نرى ، فلعل المحاولة قد أفطحت إن شاء الله.



والآن نستصحب المبرد في مقتضبه لتتعرف على تلك الاختصاصات في (أن) فنقول : إن المبرد تابع سيبويه على كل ما أورد من اختصاصات في(أن):

\* فهي عنده والفعل \* بمنزلة مصدره ، إلا أنه مصدر لا يقع في الحال . إنما يكون لما يقع إن وقعت على مضارع، ولما مضى إن وقت على ماضٍ : (١) .  
\* وهي أمكن الحروف في نصب الأفعال ، كما أخبر نقلاً عن الخليل.

\* وعند المبرد أن (إن) لا تلحق بعد كل فعل . إنما تلحق إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون توقعاً لايقيناً ؛ لأن اليقين ثابت . وذلك قولك : أرجو أن تقوم يا فتى ، وأخاف أن تذهب يا فتى . كما قال عز وجل (تَخَشَى أَنْ تُصِيبْتَنِي دَائِرَةٌ) [ المائدة ٥٢ ] (٢) ثم يزيد إيضاحاً فيقول : " ولو قلت: أعلم أن تقوم يا فتى لم يجز ؛ لأن هذا شيء ثابت في علمك ، فهذا من مواضع (أن) الثقيلة: نحو: أعلم أنك تقوم يا فتى . (٣) "

\* ووافق المبرد سيبويه على مواضع إضمار (أن) (٤) ، وعلى حذف حرف الجر معها ، (٥) وعلى دخولها على \* ما يكون توقعاً لا يقيناً ؛ لأن اليقين ثابت . (٦) وكذلك وافق على كونها \* زائده توكيداً . نقول : لما أن جاء ذهبته . والله أن لو فعلت . فإن حذفتم لم تخلل بالمعنى . (٧) "

(١) التتضب : ٢/٦ ، وانظر أيضا : ٢/٣٠٢٩/٥

(٢) التتضب : ٢/٢٩

(٣) التتضب : ٢/٣٠٢٩/٧

(٤) فطر التتضب : ٢/٦ وما بعدها

(٥) التتضب : ٢/٦ وما بعدها

(٦) التتضب : ٢/٢٩

(٧) التتضب : ١٨٨٠

وإذا كان ابن الخشاب رأينا له آراء يوافق فيها سيبويه والمبرد ، كان تراه يذكر إضمار "أن" ، حين يقول : "وما عدا هذه الحروف الأربعة - يقصد أخوات "أن" - مما ينتصب بعده الفعل ، فيتقديرها يُعمل وعليها يُحْمَل ، وكله منصوب بإضماره "أن" خاصة"<sup>(١)</sup> ثم يذكر بعد ذلك تأويل "أن" مع معمولها بمصدر ، على نحو ما رأينا عند سيبويه والمبرد ، يقول : " (أن خاصة دون غيرها من نواصب الأفعال : وهي "إن" و"كسى" و"إذن" لأن "أن" مع الفعل في تقدير اسم ، ولهذا صح دخول حرف الجر غير "حتى" عليها "<sup>(٢)</sup> ويؤكد على ذلك بقوله : "ولو رمت إدخال شيء من هذه الحروف الجارة التي دخلت على "أن" على بقية أخواتها لم يصح فكأنت لهذا هي المضمرة دون أخواتها .."<sup>(٣)</sup>

على أننا نرى ابن الخشاب متفردا في موضع اختصاص حين يذكر "أن" بوصفها أما في الباب، فهو يذهب إلى أن "أن" تطلب معمولها على أحد وجهين :

**أحدهما : تطلب العامل للمعمول إذا كانت ناصبة له**

**ثانيهما : تطلب الموصول للصلة إذا أولت مع معمولها بمصدر**

وربما كان هذا المعنى مفهوما من هذا النص الذي ذكر ، يقول : "واعلم أن "أن" تقتضى الفعل لقتضائين ؟ أحدهما : اقتضاء العامل المعمول ، إذا

<sup>(١)</sup> ابن الخشاب "أبو محمد عبد الله بن أحمد ت ٥٦٧ هـ" : المرجل ، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٩٧٢، ص: ٢٠٥

<sup>(٢)</sup> المرجل : ص: ٢٠٥

<sup>(٣)</sup> السابقة والصلحة

كانت ناصبة له ، والأخر اقتضاء الموصول الصلة ، إذا كان معها مصدراً مقدرًا<sup>(١)</sup> .

وإين يعيش يتابع على ما تابع عليه النحاة من أن " أن " لم السلب ، إذ يراها " الأصل من هذه الأربعة ..<sup>(٢)</sup> وسائر النواصب محمول عليها ، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال ، كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها ..<sup>(٣)</sup> واختصاص " أن " للنصب عند ابن يعيش من قبل مشابهتها " أن " الثقيلة التي تنصب الاسم ، على النحو التالي:

• من جهة اللفظ حيث يتشابهان ، وإن زاد اللفظ في أحدهما عن الآخر  
 \* ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين النقيضين ،  
 فلا يحس عندهم : إن أن تقوم خير لك ، كما يستقبحون إن أن زيدا  
 قائم يعجبني . في معنى : إن قيام زيد يعجبني .<sup>(٤)</sup>

• من جهة المعنى ؛ إذ نرى :

" أن " + الفعل في تأويل مصدر

و"أن" + الاسم + الخبر في تأويل مصدر

فكما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل .<sup>(٥)</sup> فتكون " أن " نصبت لمشابهة " أن " الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص.<sup>(٦)</sup> فكأنى

<sup>(١)</sup> السابق: ص: ٢٠٢

<sup>(٢)</sup> بقصد: " أن " و" أن " و" كي " و" إذن " .

<sup>(٣)</sup> شرح المفصل : ١٥/٧

<sup>(٤)</sup> شرح المفصل : ١٥/٧

<sup>(٥)</sup> شرح المفصل : ١٥/٧

<sup>(٦)</sup> السابق والصفحة ، انظر أيضا الأتباري : أسرار العربية بص: ١٣٩ طبعة لندن ١٨٨٦ م.

بالحجبتين يعيشتين يريد أن يقول إن المشابهة حسب ، ليسب كافيته ، دون أن يكون هناك اختصاص في العمل أولاً.

ويتابع ابن يعيشتين كذلك على إضمار " أن " بعد:

- حتى
- اللام
- أو
- واو الجمع
- الفاء

فالفعل بعد هذه الحروف منصوب بإضمار " أن " لايها نفسها<sup>(١)</sup> .

وابن الحاجب يتابع على أن نصب المضارع بإضمار ( أن ) بعد " حتى " ولام كي ، ولام الجحود ، والفاء ، والواو ، وأو " من خصائص " أن " .<sup>(٢)</sup> ومن خصائصها المميزة عن ابن الحاجب أيضا أنها مثال ، يشبه به ، ذلك أنه يرى أن ( أن ) المثقلة إذا خفت لا تقع إلا بعد فعل التحقيق ، " كالعلم وما يؤدي معناه كالتيبين ، واليقين ، والاكتشاف ، والظهور ، والنظر الفكري ، والإيحاء ، والنداء ، وبعد فعل الظن بتأويل أن يكون ظنا غالبا ..<sup>(٣)</sup> ثم يقول بعد هذا " وذلك أنها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى " أن " المصدرية<sup>(٤)</sup> . فالمشابهة جاءت من طريق اللفظ . ومن طريق المعنى فأما مشابهاة باللفظ فظاهرة في البنية التركيبية من الهمزة والنون ، وأما من جهة المعنى "

<sup>(١)</sup> انظر السابق ، ص : ١٩ .

<sup>(٢)</sup> شرح الكافية / ٢ / ٢٣٢ .

<sup>(٣)</sup> شرح الكافية : ٢ / ٢٣٢ .

<sup>(٤)</sup> السابقة والصفحة

فلكونهما حرفي المصدر ، فأريد الفرق بينهما<sup>(١)</sup> ومن ثم أُلزموا قبل المخففة فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه . وعلى ذلك يمكن أن نتصور \* المسألة على النحو التالي :

• فعل التحقيق + أن المخففة من التعليلة. بلغة : بعد ذلك .

• فعل التحقيق ينتفي معه مجيء أن المصدرية. بلغة : بعد لا غير .

• الاختصاص في الظاهر معتبر .

• والاختصاص في المعنى معتبر أيضا .

ويعرض الاسترإاباذى لدخول (أن) المخففة على الجملتين:

أ- الاسمية ، نحو : " أن هالك كل من يخفى وينتعل "

ب- والفعلية الشرطية نحو : " أن لو استمعتم "وأن لو استقاموا "

فيري أن هذين التركيبين:

• أن مخففة + اسمية

• أن مخففة + فعلية شرطية

لا يكون معهما مصدر مؤول ، ولذلك ذهب إلى أن هذين التركيبين صورتان كافيتان للتفريق بين " أن " المخففة والمصدرية فلم " يحتاجوا إلى فرق آخر ؛ إذ المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر ، فلا يحتمل أن تختل على الاسمية ولا الشرطية .

ولفت الاسترإاباذى إلى أنموذج آخر ينجلي به الفرق بين " أن " مخففة

ومصدرية إذ يقدم لنا هذين الشكلين:

(١) شرح الكافية : ٢٣٣/٢

أ- \* أن \* + فعل غير متصرف

كقوله تعالى: (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ )

(وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ إِلَيْهِمْ) [الاعراف ١٨٥]

في هذه الحالة تكون \* أن \* مخففة.

والضابط في هذا كما يرى الاسترأباذي أن \* المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفية ، لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ، ولا مصدر لغير المتصرف <sup>(١)</sup>.

ب- \* أن \* + فعل متصرف

هنا نؤكد أن تقع في ارتكاس ، لأن \* أن \* المصدرية لا تدخل إلا على متصرف فلو كانت المخففة فصلت من الفعل بأحد هذه الأشياء

الأول : السين نحو : \* علم أن سيكون\*

الثاني : \* سوف نحو : \* سوف يكون\*

الثالث : \* قد نحو : \* ليعلم أن قد أبلغوا\*

الرابع : \* حرف نفي \* نحو : \* علم أن لم يقم \* ، \* وإن يقوم\*

وهنا يقول أبو علي الفارسي: \* إذا وقعت السين في الفعل المستقبل بعد أن ، لم تكن أن الناصبة .. ولم تكن إلا المخففة لأن السين للاستقبال <sup>(٢)</sup>.

وعلة ذلك أن (أن) المصدرية \* لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من الحروف المذكورة ، لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى ، فلا يفصل بينها وبين ما

<sup>(١)</sup> شرح الكافية : ٢٣٣/٢.

<sup>(٢)</sup> الفارسي \* أبو علي الحسن ابن أحمد ت ٣٧٧ : التعليق على كتاب مسبووه ، ص: ٢٦٦١٢ ، تحقيق د. عوض الفوزي : الطبعة الأولى ١٩٩١ م ، دار المعارف بمصر.

يؤثر فيها ..<sup>(١)</sup> وقد يسأل سائل: إن هذا لا يعد اختصاصاً لـ(أن) ، لأن "أو" و"كى" المصدرتين يشتركان معها في هذا الاختصاص . يجيب عن هذا الاسترلابى بقوله : "بلى قد يفصل " لا" بين المصدرية والفعل لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها أخواتها ، نحو قولك : جئت بلا مال."<sup>(٢)</sup> وهي إجابة سديدة على ما أرى ، لأنها تتضمن على غير قصد اختصاصاً لـ(أن) يتمثل في كثرة الشبوع والدوران على الألسنة في الاستعمال اللغوى . وهو ما يمكن أن نسميه بتلقائية الاختصاص، لأنه - فيما يعنى لى - ليس من قبيل الاختصاص المتوصل إليه من استقراء النماذج اللغوية ولا هو من قبيل الاختصاص المتعارف عليه بين النحاة لذلك رأينا أن نسميه بهذه التسمية.

ثم يتبع فين الحاجب والاسترلابى على ما قال به سيبويه والمسيرد وابن يعيش من نحو مجئ " أن" مفسرة وزائدة.<sup>(٣)</sup>

ولين هشام متابع على ما جاء به النحاة ، فإن عنده :

- تقول مع معمولها بمصدر كما في قوله تعالى : " (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [البقرة ١٨٤] وكما في قوله : " (وَالَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ بِكَ عَلَىَّ) [الشعراء ٨٢].
- وتأتى مفسرة ، وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروقة<sup>(٤)</sup> ، نحو (فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ التَّفَلُّكَ) [المؤمنون ٢٧] (وَأَتْلَقَ التَّمَا مِنْهُمْ أَنْ امْتُوا) [ص ٦].

<sup>(١)</sup> سابق والصفحة

<sup>(٢)</sup> السابقة والصفحة

<sup>(٣)</sup> انظر السابقة ص ٢٢٢-٢٣٥

<sup>(٤)</sup> ترمذ اللالك : ١٥٩/٤

- وتأتى زائدة وهي : التالية لـ(لما) نحو (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) [ يوسف ٩٦] والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كتقوله :  
" كَانِ ظَبِيَّةٌ تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّمِّ " (١)

هذه اختصاصات "أن" أما في نواصب المضارع، طوقنا معها في مصنفات النحاة كي نقف على ما عن لنا منها حسيما نراءى ونحن نستقصى النصوص ثم على منوال المنهج في البحث نرى ماذا يقول المفسرون عن هذه الأم .

في تفسير قوله تعالى (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) [ البقرة ١٨٤] يقول أبو حيان : " وقرأ أبي : " والصوم خير لكم " هكذا نقل عن ابن عطية ونقل الزمخشري أن قراءته " والصيام خير لكم " (٢) هذا دليل على أن (أن) تؤول مع معمولها بمصدر ، كما يقول النحاة ، وخاصة سيبويه الذي رأينا قوله : " .. تكون فيه "أن" وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها (٣).

في قوله تعالى (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) [ البقرة ٢٣٣].

يقول أبو حيان : " وقرأئ " أن يتم برفع الميم ..وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر . وأنشد الفراء رحمة الله تعالى :  
أن تهبطن بلاد قوم يرتعون من الطلاح

وقال آخر :

(١) السابق والصفحة

(٢) بحر المحيط : ٣٨/٢

(٣) الكتاب : ٤٧٥/١



أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا . مَبْنَى السَّلَامِ وَأَنْ لَا تَكَيْفَا أَخَذَا

والذى يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع أن مخصوص بضرورة الشعر ، ولا يُحفظ أن غير ناصبة إلا في هذا الشعر .<sup>(١)</sup>  
هنا يظهر لى أن رفع المضارع بعد أن في الشعر من خصائص (أن) التى تتفرد بها .

وفى قول الله عزوجل (وَأَتَلَقَ أَمْتًا مِنْهُمْ أَنْ امشُوا) [ ص ٦ ]

يقول أبو حيان : " وتكون أن مفسرة لذلك المحذوف .. وقال الزمخشري : وأن بمعنى أى : لأن المنطلقين عن مجلس التقاؤل لا بد لهم من أن يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم، فكان انطلاقهم مضمنا معنسى القول والأمر بالمشى، أى بعضهم أمر بعضا .<sup>(٢)</sup> ويتابع أبو حيان كلامه عن " أن" فى هذه الآية الكريمة قائلا : " ويجوز أن تكون أن مصدرية أى وانطلقوا بقولهم : امشوا وقيل الانطلاق هنا الانتفاع فى القول والكلام ، وأن مفسرة على هذا .<sup>(٣)</sup> "

من النص السابق يظهر لنا أن أحوال (أن) عند المفسرين لا تكاد تندعما جاء به النحاة ، فهى عندهم :

- مؤولة بمصدر .
- ومفسرة .

<sup>(١)</sup> البحر المحيط : ٢١٣/٢

\* يقصد يتحاورون أن ---

<sup>(٢)</sup> البحر المحيط : ٣٨٠/٧

<sup>(٣)</sup> السابق والبعث

• والفعل بعدها مرفوع في كلام الغرب في الشعر حسب ، مما جعلنا نذهب إلى أن ذلك يعد من خصائص " أن " ؛ لأنه من قبيل التفرد.

نخلص من كلام النحاة عن " أن " أنهم جعلوا معايير الأم فيها على النحو التالي:

١- التمكن في " أن " أصل الاختصاص فيها.

٢- " أن " مع معمولها بمنزلة مصدر لا يقع في الحال ؛ لأنه توقع لا يقين.

٣- وهي مع معمولها بمعنى العلة ، أو المفعول لأجله أحيانا ، وجاء ذلك على صورتين:

الأولى : أن + الفعل

[ أن يصيبك أمرٌ تكرهه ]

الثانية: حرف الجر + " أن " والفعل بعدها

[ لأن يصيبك ]

٤- ومع " أن " يحذف حرف الجر.

٥- وتحمل على " أنعم " ، فقالوا:

[ أنعم أن تشده ] ، أى بالغ في أن يكون ذلك هذا المعنى.

٦- وهي مفسرة.

٧- وتضاف إليها الأسماء.

" إنه أهل أن يفعل " . وإن شئت قلت " إنه أهل أن يفعل .

- ٨- وتأتى في معنى المقاربة ، ومن ثم حملوها على " عسى " كما حملوها على كان إلا أنهم لم يؤولوها بمصدر مع عسى
- ٩- وتضمير " أن " في المواضع التي المحنأ إليها.
- ١٠- وهى زائدة ، كما في قول سيويوه.
- " وأما والله أن لو فعلت "
- ١١- تطلب " أن " معمولها على أحد وجهين:
- أحدهما : طلب العامل للمعمول إذا كانت ناصية له.
- ثانيهما : طلب الموصول للصلة إذا أولت مع معمولها بمصدر.
- ١٢- مشابهتها " أن " لفظا ومعنى.
- تلك إذا معايير الاختصاص في " أن " استقصيناها في مصنفات النحاة، كي نصل إلى معنى الأم في الباب النحوى الذى يدور حوله هذا البحث.



## الفصل الخامس

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

### باء القسم

يصرح بعض النحاة بأن الباء أصل القسم. فهذا المبرد يقول في باب القسم: "فهو والواو<sup>(١)</sup> تتخلان على كل مقسم به، لأن الواو في معنى الباء؛ وإنما جعلت مكان الباء، والباء هي الأصل.."<sup>(٢)</sup> وإين هشام يجعل القسم من معاني الباء، فيقول: "وهو أصل أحرفه.."<sup>(٣)</sup>.

وعلى هدى هذه النصوص ومثلها عند آخرين، نقدم الباء أصلاً في باب القسم، أو أما فيه على النحو الذي نسير عليه. يقول سيبويه: "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو ثم الباء، يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء، ولا تدخل إلا في واحد.."<sup>(٤)</sup> هنا نسجل هذه الخواطر:

- ينكر سيبويه أن الواو والباء من حروف القسم، وأن الواو أوسع في الاستعمال، ثم تأتي الباء.
- وتختص الواو والباء بالدخول على كل محلوف به، وهذا يُعد اختصاصاً لهما.
- قصر "التاء" على لفظ الجلالة.

على أنه يُخيل لنا ونحن نتابع نصوص سيبويه، أن مسألة الأصل بين الواو والباء، مسألة غير محسومة، لم يقل فيها برأى قاطع، بذلك على ذلك أنه يرى أن الذي قبل المحلوف به - إن لم يكن الواو أو الباء - يكون عوضاً عن الواو، ولم يقل إنه عوض عن الواو والباء مما يوهم بدفع أصالة الباء،

<sup>(١)</sup> يقصد بـ

<sup>(٢)</sup> للتنضيد: ٣١٧/٢، وانظر أيضاً ص: ٣١٩

<sup>(٣)</sup> المعنى: ١٢٣/١.

<sup>(٤)</sup> الكتاب: ١٤٣/١.

ومن ثم يدفع الاختصاص القائم بينهما ، في نصه الذي قدمناه. ويقوى ذلك أنه لما رأيناه يتحدث عن حروف القسم، نص على أن أكثرها الواو، ثم الباء. إن جماع ذلك في هذا النص: "هذا باب ما يكون ما قبل المخلوف به عوضاً من اللفظ بالواو.. وذلك قولك: إى ها الله ذا، تكتب ألف ها" لأن الذى بعدها مدغم. ومن العرب من يقول: إى هالله ذا فيحذف الألف التي بعد الهاء، ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر ؛ لأن قولهم "ها" صار عوضاً عن اللفظ بالواو ، فحذفت تخفيفاً على اللسان.<sup>(١)</sup> ألا ترى أن "ها" عوض عن الواو حسب؟ إننا لانزال نذكر قول سيبويه: " .. وأكثرها الواو ، ثم الباء، يدخلان على كل مخلوف به." لذلك أحسب أنه كان لزاماً أن يقول: "عوضاً عن اللفظ بالواو والباء" حتى لا نقع فيما نحسبه جموحاً وشططاً.

وحروف القسم التي ذكرها سيبويه. إنما تجرى على القسم من طريق الإضافة ، يعنى أننا نضيف الحلف إلى المخلوف به . يؤكد هذا ما نقله سيبويه عن الخليل حين يقول: "وقال الخليل: إنما تجئ بهذه الحروف؛ لأنك تضيف حلفك إلى المخلوف به ، كما تضيف مررت به بالباء، إلا أن الفعل يجئ مضمراً في هذا الباب والحلف توكيد." <sup>(٢)</sup> هذا النص قد يبدو مقطوع الصلة عن حديث الأصل بين الواو والباء ، ولكن الحق أنه منه موصول بسبب متين ، وتفسير ذلك أن سيبويه -بما نقل عن الخليل جعل القسم إضافة حلف إلى مخلوف به، وذلك عنده كإضافة "مررت به بالباء" . ويمكن أن نتخيل ذلك على النحو التالي:

والله

في مقابله ← مررت به

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٤٩٩/٣

<sup>(٢)</sup> الكتاب : ٤٩٧/٣



بالله في مقابله ← مررت به

حيث تعدى الفعل المحذوف الدال على القسم إلى المحلوف به ، كما  
تعدى المرور بالياء .

بعد هذا نلمح مفارقة في كلام سيبويه على ما أبين:

أولاً : رأينا الواو تارة قرينة الباء في الاختصاص .

ثانياً : ثم تارة تؤخر الباء عن الواو ؛ لأن الواو أجرى في الإستعمال .

ثالثاً : وطوراً تبدل من الواو حروف أخرى ، ومقتضى الكلام أن يُبدل ما  
يُبدل من الواو والياء معاً - هذا وجه في المفارقة ، يضاف إليه وجه  
آخر أظنه من الأهمية بمكان، ولنا لفسره بما يأتي :

إننى أرى سيبويه يقول بأصالة الباء دون أن يعتمد إلى القول صراحة  
بهذا، ألا ترى أنه يجعل العلاقة بين حروف القسم ، والمحلوف به كعلاقة  
المرور بالياء؟ إنه لا سبيل لتعدية المرور إلا بالياء . إن أصالة الباء في  
القسم، هي بمثابة الرجوع إلى فهم تعدية المرور بالياء ، ليس غير .

والحق أننا لا نستطيع بعد ذلك أن نحدد ما جئنا به من اختصاص ،  
أهو للواو أم للياء؟ أم هو للواو والياء معاً؟ ذلك أمر عسير بسبب ما رأيناه  
مفارقة في كلام سيبويه . ولو لا ما نقله سيبويه عن الخليل حين جعل القسم من  
قبيل الإضافة التي تُعدى فعل القسم المحذوف إلى المحلوف به عن طريق  
حرف الجر .. الياء لقلنا إن الاختصاص عند سيبويه ، للواو ، وليس للياء .

وباصطحاب المبرد في حديثه عن القسم ، نراه يحدد لنا المسألة من  
أولها ، لافتنا إلى أصالة الباء وما الواو إلا حرف مبدل منها ، على نحو ما  
يقدم لنا من نصوص . يقول: " فهكذا القسم في إضمار الفعل وإظهاره . وذلك

قوله: أحلف بالله لأفعلن، وإن شئت قلت: بالله لأفعلن..<sup>(١)</sup> فيعد أن يبين أن حروف القسم بديل عن الفعل، ينتقل إلى الحديث عن الواو والباء، ذاهباً إلى أن الباء هي الأصل، معللاً سبب ذلك، إذ يقول: "والباء موصلة، كما كانت موصلة في قولك: مررت بزيد فهي الواو تكخلان على كل مقسم به؛ لأن الواو في معنى الباء، وإنما جعلت مكان الباء والباء هي الأصل؛ كما كان في مررت بزيد، وضربت بالسيف ياقتى، لأن الواو من مخرج الباء. مخرجهما جميعاً من الشقة، فلذلك أبدلت منها.."<sup>(٢)</sup>.

هذا الذي نقلنا من نصوص المبرد، يؤكد ما يلي:

أولاً : أصالة الباء في القسم.

ثانياً : إن ضابطة الأصل فيها أنها تُضيف الحلف إلى المحلوف به، وهذا من خصائص الباء، ولا يكون موجوداً في الواو، ولا في التاء.

ثالثاً : إن علة الأصل في الباء مباشرة، حيث ذكرها أصلاً، ثم علل أصالتها بوجود معنى الإضافة فيها.

رابعاً : ومن خصائص الباء أن يُجمع بينها وبين فعل القسم، كما رأينا في كلام المبرد "أحلف بالله لأفعلن"

ثم يتابع المبرد على دخول التاء في "الله سبحانه - وحده، وتمتتع من الدخول في جميع ما دخلت فيه الباء والواو، إنه يقول؛ " وإنما امتتعت - أي التاء - من الدخول في جميع ما دخلت فيه الباء والواو؛ لأنها لم تدخل

<sup>(١)</sup> المنتضب: ٣١٧/٢

<sup>(٢)</sup> المنتضب: ٣١٧/٢-٣١٨

على الباء التي هي الأصل، وإنما دخلت على الواو الداخلة على الباء، فلذلك لم تتصرف.<sup>(١)</sup>

ويتفق ابن الحاجب والاستراباذي على هذه الشروط لولو القسم:

١- يحذف معها فعل القسم، فلا يقال: أقسم والله.  
٢- لا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: والله أخبرني، كما يقال: بك.<sup>(٢)</sup>

ويُعلل الاستراباذي حذف فعل القسم مع الواو بكثرة استعمالها؛ إذ يراها أجرى على اللسان في القسم: ومن ثم تهي أكثر استعمالاً من أصلها، أي الباء.<sup>(٣)</sup>

وتمتوقني نصوص ابن الحاجب والاستراباذي حول مسألة الاختصاص في الواو والباء بما عرضه على النحو التالي:

أولاً: إن اختصاص الواو بحذف الفعل معها وجه مقلوب، حقيقته اختصاص الباء باثبات فعل القسم، على نحو ما رأينا عند المبرد في صورة واضحة. وينسحب هذا على الكلام عن الضمير؛ إذ تدخل عليه الباء دون الواو.

ثانياً: إننا رأينا في البحث مسألة الشبوح من الدعامات المهمة التي يتنبس عليها القول بالاختصاص في أم الباب النحوي. وقد ثبت بالنصوص أن الباء أم في حروف الجر عند جميع النحاة، ومن ثم لا يسوغ قلب الاختصاص في الأم، ليكون اختصاصاً لأخواتها من أفراد الباب، ولعل كلام ابن الحاجب، والاستراباذي كليهما، يؤكد قولنا، إذ يقول ابن

<sup>(١)</sup> المقضب: ٢/١٠٣٢/٤٠.

<sup>(٢)</sup> انظر الكافية: ٢/٣٣٤.

<sup>(٣)</sup> الكافي: ٢/٣٣٤.

الحاجب - بعد ما بين أن الواو والتاء تختصان بالظاهر - : " والباء أعم منهما في الجميع"<sup>(١)</sup>.

وقد رأينا كلام الاسترأباذى : حين قال : " فهى أكثر استعمالاً - أى الواو - من أصلها فكيف تكون أكثر استعمالاً من أصلها، وأصلها أعم منها ومن غيرها؟ إننى أرى المسألة في حاجة إلى فهم آخر ، أقول ذلك على استحياء شديد ، لأننى منذ أن بدأت أتابع درس الباء - باعتبارها أما - عند النحاة ، لم أجدنى إلا والنفس فيها شئ من كلام النحاة في هذا الصدد ثم إن تفسيرهم بأن الواو يدل من الباء لقرب المخرج مسألة لم تسكتنى من إقناع، ولم تغلج محاولات الفكر أن يتقبلها بقبول حسن إذ بدا الأمر على وجهه أخرى تنادى بأن لماذا لا تكون الواو حرفاً آخر من حروف القسم ؟ ليس شرطاً أن يكون بدلاً من الباء ، وإنما هو حرف له استعمالته التى قصرها الاستعمال على الظاهر دون المضممر ومنع فعل القسم معها، وغير ذلك مما لها من أوجه خاصة بها في الاستعمال.

**ثالثاً :** ثم إن قول الاسترأباذى بأن اختصاص الواو " بالحكمين الأخيرين لكونها فرع الباء وبدلاً منها"<sup>(٢)</sup> ، قول فيه نظر على ما يبدو لى ؛ إذ أراه يوهم بأن الحكم الأول المختص بحذف فعل القسم معها، مقطوع الصلة عن الباء أصلاً وبدلاً مما عساه أن يؤكد ما ذهبت إليه من أن الواو حرف من حروف القسم له استعمالته التى لا يند عنها، مثله فى ذلك مثل الباء، والتاء، وهو عندى أقمن من أن يكون بدلاً عن الباء لقرب مخرج ، أو لعله أخرى. على أن الذى يقوى أصالة الباء في القسم

<sup>(١)</sup> الكافية ٣٣٤/٢

<sup>(٢)</sup> الكافية : ٣٣٤/٢

قول ابن الحاجب: " وإنما حكم بأصالتها ، لأن أصلها الإلصاق ، فهي تلصق <sup>(١)</sup> الفعل القسم بالمقسم به.. إن هذا الإلصاق لهو معنى الإضافة في الباء على النحو الذي رأينا عند المبرد ، وإنه ليدعم ما قلنا به ، من أن الواو يجب أن تكون حرف قسم برأسه غير مبدل من حرف غيره شريك له في المخرج أو غير شريك.

والباء عند ابن يعيش موصولة \* لمعنى الحلف إلى المحلوف به، وقد وحذف الفعل تخفيفاً لكثرة القسم..<sup>(٢)</sup> وهي عنده " أصل حروف القسم ؛ لأنها حرف إضافة ومعناها الإلصاق.<sup>(٣)</sup> الذي هو بمعنى الإضافة. يدل على ذلك قوله " .. فأضافت معنى القسم إلى المقسم به ، وألصقته به.. كما توصل الباء للمرور إلى الممرور به في قولك : مررت بزيد.<sup>(٤)</sup> وهذا قول أراه مؤيداً لما ذهب إليه من أن الواو يجب أن تُدرس بوصفها حرف قسم قائماً بذاته، غير مبدل منه حرف آخر.

ولقد ذهب ابن يعيش مذهب السابقين من النحاة ، حين جعل الواو مبدلة من الباء باعتبار المخرج، إذ الواو والباء جميعاً من الشفتين <sup>(٥)</sup> بيد أنه لم يتوقف عند مسألة المخرج حسب ، بل حمل على المعنى، ومن الحمل على المعنى سادت الواو في الاستعمال. ذلك ما أحسبه أدنى للعقل ثم إن تفسير الحمل على المعنى عند ابن يعيش قوامه " أن الواو للجمع، والباء للإلصاق، فهما متقاربان؛ لأن الشيء إذا لاصق الشيء، فقد اجتمع معه، فلما وافقها في المعنى والمخرج حُمِلت عليها، وأنبئت عنها وكثر استعمالها حتى

<sup>(١)</sup> كتابه: ٣٣٤/٢

<sup>(٢)</sup> شرح المفصل: ٩٩/٩

<sup>(٣)</sup> شرح المفصل: ٩٩/٩

<sup>(٤)</sup> السابق .

<sup>(٥)</sup> السابق

غلبتها، ولذلك قدمها سيبويه في الذكر..<sup>(١)</sup> ألا ترى أن ابن يعيش قد جاء بما ذهبت إليه، إن الواو ما كانت لتكون في القسم لولا أنها محمولة على الباء في المعنى، ثم تصادف أنها شركة معها في المخرج على حد قول النحاة، فأدخل المخزح في الاعتبار، ومن هنا كان ما ذهبت إليه من أن الباء حُرِفَ في القسم أصيل فيه، والواو حُرِفَ في القسم، ليس بذى أصل، وإنما هو محمول على الأصل، وإن ساء. هذا ما أحسبه قول الفصل في تفسير بدل الواو من الباء، بذلك على ذلك أن مفهوم اللبدال - كما نراه عند ابن يعيش - يجب أن يختص ببنية الكلمة، ذلك عند كلامه عن بدل التاء من الواو، إنه يقول: "والتاء بدل من الواو.. وإنما أبدلت منها، لأنها قد أبدلت منها كثيرا، نحو قولهم تجاه، وتراث، وهما "فعال" من الوجه والوراثة.."<sup>(٢)</sup> أليس ذلك الإبدال في صلب الكلمة؟

ويتابع ابن يعيش بعد ذلك على اختصاص الباء بالدخول على المظهر والمضمر، وأنها تُجَامَعُ فعل القسم.<sup>(٣)</sup> وهي تختص أيضا بالاستعطف والتقريب إلى المخاطب.<sup>(٤)</sup>

وبذهب ابن عصفور الأشبيلي مذهب ابن يعيش، حين يرى الحمل على المعنى تفسيراً لإبدال الواو من الباء، فضلاً عن المخرج الواحد. إنه يقول: "والواو بدل من الباء، وإما أبدلت منها لأمرين:

أحدهما: أن معنى الباء قريب من معنى الواو، لأن السواو للجمع والباء للإصاق والإصاق جمع في المعنى.

<sup>(١)</sup> شرح الفصل: ٩٩/٩

<sup>(٢)</sup> شرح الفصل: ٩٩/٩

<sup>(٣)</sup> شرح الفصل: ٩٩/٩

<sup>(٤)</sup> السابق

والآخر : أنها من جروف مقدم القم<sup>(١)</sup>

على أننا نرى ابن عصفور يؤكد على أن معنى البدل يجب أن يكون مفصلاً بينية الكلمة، حين يقول : " والأصل هو الباء ، والتاء بدل من الواو ، وذلك أنها لا تخلو من أن تكون بدلاً من الواو من الباء ن فلا ينبغي أن تجعل بدلاً من الباء ، لأن التاء لم يكتب إبدالها من الباء في موضع وقد ثبت إبدالها من الواو في مثل تراث، وتخمه ، وتاه، فينبغي أن تجعل في هذا الباب بدلاً من الواو.<sup>(٢)</sup> إن المعتبر إذاً في تفسير معنى البدل أن يكون البدل متصلاً بينية الكلمة، وقد شاع إبدال التاء من الواو، وليس الشائع أن تبدل الواو من الباء، فلم يبق إلا أن تحمل عليها على النحو الذي تقدم. هذا معنى كلام ابن عصفور. فإذا كان الأمر كذلك؛ أي إبدال الواو تاءً وهى أصل، فكيف نقبل الرأي بالإبدال؟ إننى أرى أن تكون موقفاً خاسماً بالقسم.

ثم يتابع ابن عصفور على:

أ- دخول الباء على كل محلوف به ، ظاهر نحو : بالله لأفعلن.

ب- ودخول الباء على المضمر كقولها:

رأى برقاً فأوضع فوق بكرٍ فلا بك ما أسأل ولا أغام

أى: فلا وحقك لا أسأل ولا أغام.<sup>(٣)</sup> وقول الآخر

ألا نادى أميمةً باحتمالٍ لتُحزّنى فلا بك ما أبالي.

أى : فلا وحقك ما أبالي<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> ابن عصفور الأشيلي (ت ٦٦٩هـ): شرح جبل الرحيمي (الشرح الكبير) تحقيق د. صاحب أبو جناح بدون دار نشر ولا سنة طبع، ٥٢٥١٢.

<sup>(٢)</sup> شرح الجبل: ٥٢٥/٢

<sup>(٣)</sup> نظر شرح الجبل: ٥٢٣/٢

<sup>(٤)</sup> السابق ٥٢٤، ٥٢٣

والآن مع حديث الباء عند المفسرين

قوله تعالى: "وَتَاللَّهِ لَتَكِيدُنَّ أَصْنَامَكُمْ" [الأنبياء ٥٧]

يقول أبو حيان في كلام له حول هذه الآية الكريمة موجهاً كلاماً للزمخشري: "قال الزمخشري: فإن قلت ما الفرق بين التاء والياء، قلت: إن الباء هي الأصل، والتاء بدل من الواو والمبدل منها، وأن التاء فيها زيادة معنى، وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأنبه، لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره" (١) ثم يقول أبو حيان - رداً على الزمخشري: "أما قوله الباء هي الأصل؛ وإنما كانت أصلاً، لأنها أوسع حروف القسم؛ إذ تدخل على الظاهر والمضمر، ويُصرح بفعل القسم معها وتُحذف. وأما أن التاء بدل من باء القسم فشئ قاله النحويون، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد رد هذا القول السهلي. والذي يقتضيه النظر أنه ليس شئ منها أصلاً لآخر..." (٢).

بعد هذا الذي قدم أبو حيان من كلام سديد، أرى أن أجمل في إيجاز كلام السابقين من النحاة في المسألة.

- إن ملامح الأصالة في الباء لم تكن واضحة عند سيبويه، حتى لتوشك أن تقع في حيرة، أنتت بإزاء كلام عن الباء أم الواو.
- إن ضابط الأصل في الباء أنها تضيف الحلف إلى المحلوف به عند المبرد.
- ثم يذهب ابن الحاجب، والاسترأبادي، وابن يعيش، وابن عصفور إلى أن الباء أصيلة في القسم من قبل أنها للإلصاق الذي بمعنى الإضافة. وهذا في معنى كلام المبرد أيضاً.

(١) البحر المحيط: ٣٢١/٦

(٢) السابق والصفحة



أما إنني أرى كلام أبي حيان سديداً، فذلك أنه جاء مؤيداً لواقع الاستعمال من قبل إن الباء حرف في القسم له خصائصه في الاستعمال ، والواو يجب أن تكون حرفاً له خصائص أخرى في الاستعمال، تتأى به عن أن يكون بدلاً من حرف آخر . وقد جاء كلام أبي حيان كقولك الصحيح، إذ نظر إلى كلام النحاة، فإذا هو لا ينهض على دليل، وما الأمر في مسألة الأصل إلا أنها " أوسع حروف القسم" من حيث إنها:

- تتدخل على الظاهر.
- وتتدخل على المضمير.
- ويصرح بفعل القسم معها.

إلى آخر ما قال به النحاة في مسألة أصلتها في الباب" الذي عده أبو حيان سعه في الاستعمال ، والقول بأن حرفاً أصله من حرف آخر لا وجود له عنده .إنه يقول: " ولما أن التاء بدل من واو القسم الذي أبدل من باء القسم ، فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل.. والذي يقتضيه النظر، أنه ليس شيء منها أصلاً لآخر" فهو برفض أن تكون التاء من الواو ، ولا الواو من الباء. وهو ما حاولت أن أؤكد في هذه السطور.

وقد عن لي أن أضرب صفحا عن هذا الرأي في مسألة أصالة الباء والواو ، وكان الباعث على ذلك أنني استكثرت على نفسي الأمر، فقلت ، ما بالك يا صاح يكون لك هذه الوقفة مع بعض النحاة وشيخهم فيهم، إنني - إذا - لفي ضلال مبين. وأخذ ذلك منى وقتاً بين يقين الإيمان بطلاقة الفكر، والشك في التطاول والافتئات على العلماء الذين نحاول أن نفهم كلامهم. فأنى لي هذه الجرأة ؟ ولا يزال الأمر على هذه الصورة حتى: استبدت بي فكرة الانتهاء إلى قرار ؛ فبدأت أتابع منهج البحث حتى وصلت إلى نقطة النهاية،

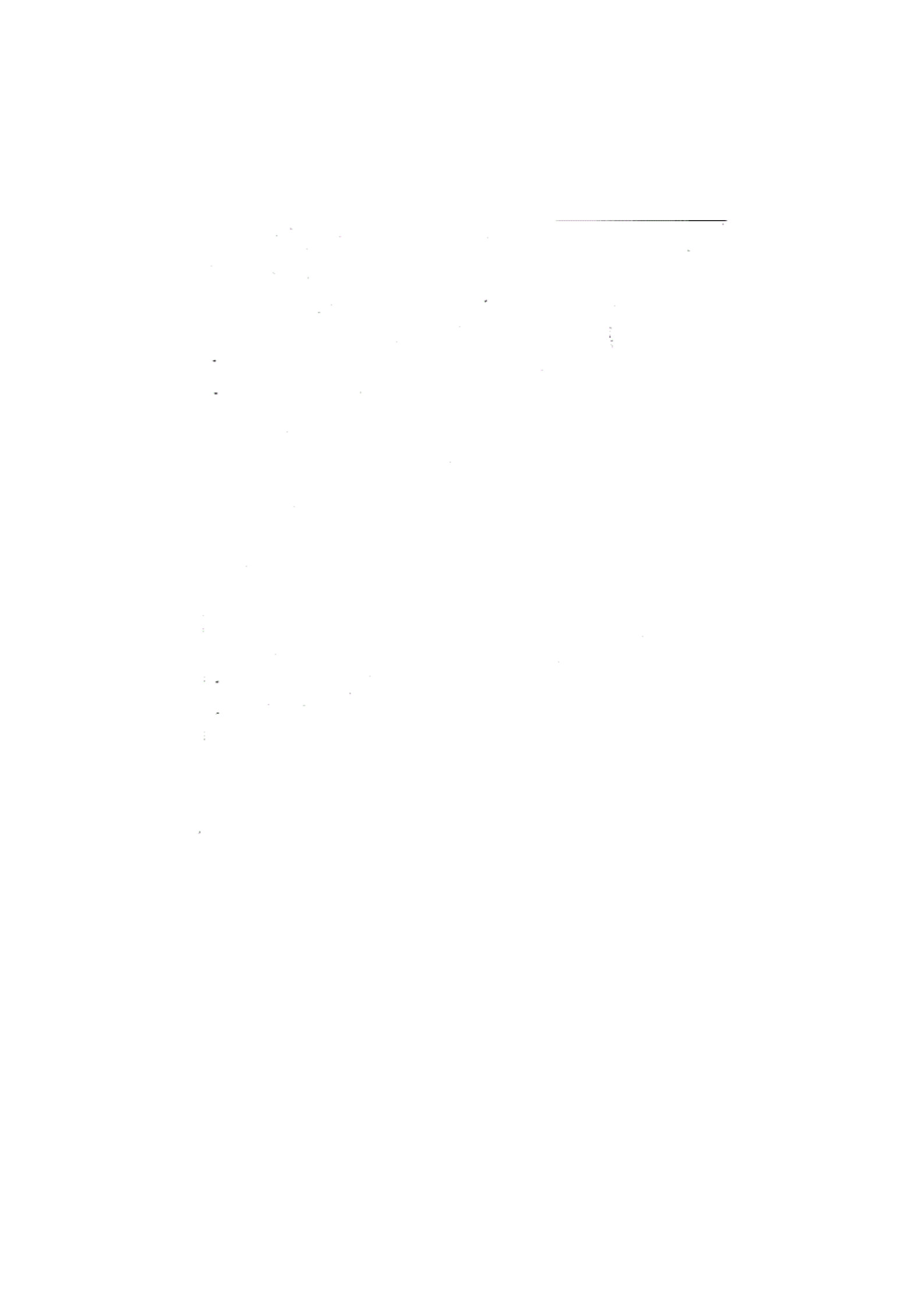
وهي بدء رحلة التطواف مع المفسرين- ولم أكد أصدق ما وقعت عليه عيني من نصوص وأنا أتابع عند أبي حيان في بحره. حتى انتهى الأمر إلى ما قدمت . فحمدت الله ورجوت أن يكون توفيقا لا زيغا . وإنه لذلك إن شاء الله.

وتجمل بعد ذلك الأمس في جعل الباء أما، كما ذهب النحاة:

أولا : وجود معنى الإضافة فيها.

ثانيا : ملازمتها فعل القسم.

ثالثا : إنها تعطى الشبوع في الاستعمال للمحمول عليها وهو الواو، وأرى أن هذا دليلا على أصالتها ، ومن ثم أعطت صفاتها لما حمل عليها فشاع استعمال الواو في القسم لهذا السبب.



## **الفصل السادس**



### واو العطف

ولو العطف أم في الباب ، لما لها من اختصاص قال به النحاة في مصنفاتهم؛ إما تصريحاً، أو فهماً من النصوص. فهذا شيخ النحاة سيبويه نلمح بين أسطره هذا الاختصاص في بعض نصوصه، يقول مثلاً: "ومما يدلُّك أيضاً على أن الفاء ليست كالواو، قولك: مررت بزيد وعمرو ، ومررت بزيد وعمرو، وتريد أن تعلم بالفاء أن الآخر مريد به بعد الأول. وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى."<sup>(١)</sup> ويقول بعد ذلك: "إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء"<sup>(٢)</sup> ويقول في موضع آخر: "ومما يُنتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك: بعث الشاة شاة ودرهما.. وأعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده.. ولا يجوز أن نقول : بعث شاتي شاة شاة وأنت تريد بدرهم... وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك: كل رجل وصنعتة في معنى مع"<sup>(٣)</sup>

فمن اختصاص الواو هنا:

- أنها لا تفيد ترتيباً، كما في الفاء مثلاً.
  - وهي تدل على الجمع والإشراك في حكم واحد.
  - كما تجيء في معنى "الباء" وفي معنى "مع"
- ثم يقول بعد ذلك مؤكداً اختصاص الواو بما قدمنا- : "وأعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء تختلفان، ألا ترى الأخطل قال:

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٤٢٥/١

<sup>(٢)</sup> السابق

<sup>(٣)</sup> السابق ص: ١٩٦-١٩٧

### لاتنة عن خلق وتأتي مثله - عار عليك إذا فعلت عظيم

فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى...<sup>(١)</sup> . ويقول أيضا : "وتقول لا  
بمعنى شئ ويعجز عنك، فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب في  
الفاء، إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء . وتقول: انتتى  
وأنتيك، إذا أردت ليكن إتيان منك، وأن أنتيك تعنى: إتيان منك ، وإتيان  
منى."<sup>(٢)</sup> .

وفي الجزء الثاني من كتاب سيبويه ينص على أن من أهم خصائص الواو  
كونها لمطلق الجمع، إنه يقول : " وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول  
وتجمعهما، وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر"<sup>(٣)</sup> .

ولا يذهب المبرد - في معرض اختصاص الواو - بمنأى عما ذهب إليه  
سيبويه . يقول مثلا في "باب حروف العطف بمعانيها": " فمئها الواو .  
ومعناها: إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ؛ وليس فيها دليل على أيهما كان  
أولا ؛ نحو قولك: جاءني زيد وعمر . . كما قال الله عز وجل (واسجدى  
واركعى مع الراكعين)<sup>(٤)</sup> والمسجود بعد الركوع ."<sup>(٥)</sup> ويقول المبرد أيضا :  
"فإن جعلت الثاني جوابا فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو  
الجمع بين الشئين، وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أى لا يكون  
منك جمع بين هذين"<sup>(٦)</sup> . وعن مجيئ الواو بمعنى الباء يقول أيضا : "ومن ذلك  
قولك: بعث الشاء شاة ودرهما . إنما تأويله على الحقيقة : بعث الشاء شاة

<sup>(١)</sup> الكتاب: ١/ ٤٢٤-٤٢٥ .

<sup>(٢)</sup> السابق: ص: ٤٢٥ .

<sup>(٣)</sup> السابق: ٢/ ٣٠٤ .

<sup>(٤)</sup> آل عمران: ٤٣ .

<sup>(٥)</sup> المنتصب: ١/ .

<sup>(٦)</sup> المنتصب: ٢/ ٢٠ .

بدرهم... وتقدير قولك: الشاة شاة ودرهما: وجب لسك الشاء سعرا شاة بدرهم...<sup>(١)</sup> ألا ترى أن المبرد جاء بما أورده سيبويه في هذه المسألة؟ إن النصوص تؤكد هذا.

على أنني أذهب في تفسير كلام سيبويه بأن الواو في معنى الباء. وفي معنى "مع" إلى القول بأن معنى الإلصاق الذي في الباء، ومعنى المصاحبة الذي في "مع" هما من قبيل المعنى العام في الواو الذي ذهب إليه سيبويه، وتابعه عليه المبرد: وهو كون الواو للجمع والإشراك. إنه قال: "وإنما جاءت الواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما".

ويؤكد ابن الحاجب على كون الواو للجمع المطلق يقول: "فالواو للجمع مطلقاً، ولا ترتيب فيها"<sup>(٢)</sup> ولكن الاسترأباضي يحدد أبعاد هذا الجمع المطلق على النحو التالي:

- ١- إن مراد النحويين بهذا الجمع أن لا يكون لأحد الشيئين، أو الأثنياء.
- ٢- ليس اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل من الاجتماع في زمان أو في مكان؛ لأن نحو: جاء زيد وعمرو أو فعمر، أو ثم عمرو، أي: حصل الفعل من كليهما على غير اتفاق في الزمان أو في المكان:
- ٣- إن مطلق الجمع في الواو مسألة لا ينهض عليها دليل، كما يرى، لوجود احتمالات عقلية تتمثل في:
  - أ- احتمال الحدوث من كليهما - أي زيد وعمرو - في زمان واحد.
  - ب- أو يكون حصل من زيد أولاً.

<sup>(١)</sup> السابق: ٢٥٦/٢-٢٥٧

<sup>(٢)</sup> الكافية: ٣٦٣/٢



ح- أو من عمرو أولاً<sup>(١)</sup>

فهذه الاحتمالات الثلاثة يرى الاسترلاباذى أنها لا تقبل الدليل على المعنى المطلق للجمع الذى فى الواو<sup>(٢)</sup>

ومن خصائص الواو التى أوردها ابن الحاجب والاسترلاباذى:

- أنها تُسعمل فيما يستحيل فيه الترتيب ، نحو المال بين زيد وعمرو ، وتقاتل زيد وعمرو.<sup>(٣)</sup>
- وكذلك فىم الثانى فيه قبل الأول كقوله: أو جونة قدحت وفضن ختامها.<sup>(٤)</sup> ثم ذكر فى هذا قوله تعالى(واستجدى واركنعى)؛ إذ الركوع قبل السجود .
- وتجمع الواو وتشارك الأسمين فصاعدا فى فعل واحد ، نحو : قام زيد وعمرو، أى حصل منهما القيام، ومرة تجمع الفعلين فصاعدا فى اسم، نحو : قام زيد وقعد ، أى : حصل كلا الفعلين من زيد ، ومرة تجمع بين مضمونى الجملتين فصاعدا فى الحصول ، نحو : قام زيد ، وقعد عمرو.<sup>(٥)</sup> على أنه كان من الممكن أن يُعلم حصول مضمونى الجملتين فيما لو كان العطف بغير الواو ، فلم كانت الواو حسب ما يجب عن ذلك ابن الحاجب فيقول : " كان يحتمل احتمالاً مرجوحاً أن يكون الكلام الأول غلطاً ، ويحتمل حصول الأمرين . فبالواو صار نصفاً فى حصول الأمرين معاً."<sup>(٦)</sup> وعلى ذلك يمكن فهم ما يأتى:

<sup>(١)</sup> انظر الكافية: ٣٦٣/٢-٣٦٤

<sup>(٢)</sup> انظر الكافية: ٣٦٤/٢

<sup>(٣)</sup> انظر السابق والصفحة

<sup>(٤)</sup> انظر السابق والصفحة

<sup>(٥)</sup> الكافية: ٣٦٤/٢

<sup>(٦)</sup> الكافية : ٣٦٤/٢

أولاً = إن نحو : قام زيد وقعد عمرو، دليل على حدوث القيام والقعود معاً.  
 ثانياً = وإن نحو : قام زيد ثم قعد عمرو، أو قام زيد فقعد عمرو فهناك احتمالان:

أولهما : يكون الأول غلطاً.

ثانيهما: حصول أحد الأمرين.

• ومن خصائصها أن ترى "لا" النافية فارقة بينها وبين المعطوف بها .  
 يقول أمين الحاجب : "والأكثر على أن لا يُعطف على المنفى بالواو ، إلا وبعد الواو " لا " نحو : ما جاعني زيد ولا عمرو"<sup>(١)</sup> وتفسير ذلك عنده

أ- أن حرف الواو إن كان في ظاهر الأمر له دلالة الجمع المشتمل على الاجتماع في وقت ، وعلى الترتيب إلا أنه لما كان يستعمل كثيراً للاجتماع في وقت<sup>(٢)</sup> فقد أتى بـ"لا" لدفع وهم أن المنفى هو المجيء من زيد ومن عمرو كليهما في وقت.

ب- وانتفاء الاجتماع في وقت لا ترتب مجيء أحدهما على الآخر ، بيان بأن المراد نفي الاحتمالات جميعاً .

• وكذلك تختص الواو بمجيئها فيما لا يحتمل الترتيب، كقوله تعالى(ولاستوى الحسنه ولا السيئه ) . وقوله(وما يستوى الأحياء ، ولا الأموات) ثم إذا أُريد نفي بعض الاحتمالات دون بعض ، فلا بد من قيد.<sup>(٣)</sup>ويمكن أن نتصور هذا من خلال الأمثلة الآتية:

<sup>(١)</sup> السابق والصفحة

<sup>(٢)</sup> الاجتماع في وقت : كما في المفعول معه، ومع المعطف

<sup>(٣)</sup> انظر الكافية : ٣٦٥/٢

١- ما جاءني زيد وعمرو معا فهنا قيد المجيء بالمعينة. فغير المعينة غير داخل في الانتقاء.

٢- ما جاءني زيد أولاً ولا عمرو ثانياً . قيد للترتيب في سواء ليس داخلاً في القيد.

فالانتقاء- إذا بعد التقييد بأحدى الاحتمالات احتمالات آخران.

ويصرح ابن يعيش بأصالة الواو في العطف. يقول: "فمسن ذلك الواو، وهى أصل حروف العطف"<sup>(١)</sup>. ثم أصالة الواو في الباب "بأنها لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجيه الواو، ألا ترى أن القاء توجب الاسترئيب، و"أو" الشك "وغيره وتبل" الإضراب"<sup>(٢)</sup> من هنا يذهب ابن يعيش إلى القول بأصالة الواو، من حيث إنها:

• متفردة بحكم.

• ومن حيث زيادة حكم في بقية أخواتها من أفراد الباب على ما توجيه الواو، فصارت "بمنزلة المركب مع المفرد"<sup>(٣)</sup>.

وباستقراء نصوص ابن يعيش نجده يتابع ابن الحاجب على القول بدلالة الواو "على الجمع المطلق؛ إلا أن دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف"<sup>(٤)</sup> ودليل ذلك عنده.

١- أن معنى الجمع ملازم لها في الاستعمال.

<sup>(١)</sup> شرح المفصل : ٩٠/٨

<sup>(٢)</sup> شرح المفصل: ٩٠/٨

<sup>(٣)</sup> السابق والصفحة

<sup>(٤)</sup> السابق والصفحة

٢- في حين نراها وقد تعرّكت عن معنى العطف ، على ما نرى في:

ـ واو المفعول معه، في قولنا مثلاً : استوى الماء والخشبة . إنها في معنى الجمع ، لأنها نائية عن "مع" الموضوع لمعنى الاجتماع.  
ـ وفي واو القسم معنى الجمع لنيابتها عن الباء التي هي أصل في القسم ومعنى الباء الإصاق . والشئ إذا لاصق الشئ فقد جاء معه.  
ـ وواو الحال داخله في معنى الاجتماع، من قبيل أن الحال مصاحبة لصاحبها.<sup>(١)</sup>

• وإذا كانت الواو أصلاً في باب العطف على النحو الذي رأينا ، فإنني ألمح لها أصلاً آخر غير هذا الأصل ، قد أتى به ابن يعيش ، يتمثل في أصلتها للتثنية والجمع. يقول ابن يعيش وهو يدفع قول القائلين بأن الواو تفيد الترتيب: "والذي يؤيد ما قلنا، أن الواو في العطف نظير التثنية والجمع ، فإذا اختلفت الأسماء احتيج إلى الواو، وإذا اتفقت جرت على التثنية والجمع، تقول : جاعني زيد وعمرو، لتعذر التثنية، فإذا اتفقت قلت: جاعني الزيدان والعمران . والواو الأصل . وإنما زادوا على الاسم الأول زيادة تدل على التثنية ، وكان ذلك أوجز وأخصر من أن تذكر الأسمين ، وتعطف أحدهما على الآخر.. ومما يدل على ذلك أن الشاعر إذا اضطر عاود الأصل ، فقال:

كأن بين فكها والفك<sup>(٢)</sup> فارة مسكك ذبحت في سك<sup>(٣)</sup>

• ويتابع ابن يعيش على اختصاص واو العطف بأنها تستعمل " في مواضع لا يسوغ فيها الترتيب ، نحو قولك.

<sup>(٢)</sup> انظر هذا في شرح المفصل: ٩٠/٨

<sup>(٣)</sup> السابق والصفحة

اختصم زيد وعمرو ، وتقاتل بكر وخالد..<sup>(١)</sup>

- ومن إختصاصها أن تُراد . هكذا نقل ابن يعيش عن البغداديين . يقول: " أعلم أن البغداديين قد أجازوا في الواو أن تكون زائدة ، وأحتجوا بأنها قد جاءت في مواضع كذلك ، منها: قوله تعالى: (فلما أسئما وتله للجبين ، وناديناه أن ياإبراهيم قد صدقت الرويا) . قالوا معناه: ناديناها أن يا إبراهيم ؟ والواو زائدة ."<sup>(٢)</sup> .

ويتابع ابن هشام على أن الواو لمطلق الجمع (٣) ثم بعد ذلك يبين للواو خصائص كثيرة لم تر بعضها عند سابقته، وهالك هي:

- تعطف الشيء على مصاحبة نحو : (فأتجيناها وأصحاب السفينة).
- وعلى سابقه نحو : (ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم).
- وعلى لاحقة نحو ( كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك).
- اقترانها بـ (إما) نحو : ( إما شاكرا وإما كفورا).
- اقترانها بـ (لا) إن سبقت بنفى ولم تقصد المعية نحو " ما قام زيد وعمرو" ولتفيد أن الفعل منفي عنها في حالتى الاجتماع والافتراق.
- اقترانها بـ " لكن" نحو (ولكن رسول الله).
- عطف المفرد السببى على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط كـ (مررت برجل قائم زيد وأخوه" وقولك في باب الاشتغال "زيداً ضربت عمراً وأخاه"

<sup>(١)</sup> شرح المفصل : ٩١٨

<sup>(٢)</sup> السابق ص: ٥٣

<sup>(٣)</sup> أوضح لك: ٣٥٦/٣

- عطف العقد على الذئف ، نحو : أحد وعشرون .
  - عطف الصفات المفارقة مع اجتماع منعوتهما ، كقوله .  
بكَيْتُ، وما بَكَى رَجُلٌ حَزِينٌ؟ عَلَى رَبَّعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبِالِي
  - عطف ما حقه التنثية أو الجمع، نحو قول الفرزدق :  
إِنَّ الرِّزِيَةَ لَا رِزِيَةَ مِثْلَهَا فُقْدَانٌ مِثْلَ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ
  - عطف مالا يُستغنى عنه كاختصم زيدو عمرو... وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب .
  - عطف العام على الخاص، وبالعكس ، فالأول نحو: (رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً، وللمؤمنين والمؤمنات) ، والثاني نحو: (وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمَنْكَرَ وَمَنْ نُوحٍ)
  - عطف عاملٍ حذف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعها معنى واحد، كقوله:  
إِذَا مَا الْغَائِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا
  - عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله:  
أَلَا يَتَخَلَّةُ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
  - عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى (وَامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) فيمن خفض الأرجل. <sup>(١)</sup>
- تلك - إذا - خواطر النحاه حول واو العطف، فما تلك خواطر المفسرين؟

<sup>(١)</sup> انظر في هذا المعنى: ٢٥٥/٢-٢٥٧

في قول الله عز وجل ( .. وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً )<sup>(١)</sup>

يقول أبو حيان : " وأما التقديم والتأخير في \* وقولوا .. وادخلوا فقال الزمخشري: سواء قدموا الحط على دخول الباب وأخروها ، فهم جامعون في الإيجاد بينهما.<sup>(٢)</sup> ولم يعترض أبو حيان إلا على التركيب، فقال: " تركيب غير عربي، وإصلاحه: سواء أقدموا ، أم أخروا.."<sup>(٣)</sup> . وعلى ذلك نفهم مسن كلام الزمخشري أن الجمع من معاني الواو التي أكدها النحاة. وهو ما ذهب إليه أبو حيان نفسه، حين قال : " فصنعت الواو الجامعة للأمرين في الزمن الواحد ، وهو أحد محاملها. وبرغم بعض النحويين أنه أولى.."<sup>(٤)</sup> وعن شبيهه هذه الآية الكريمة في سورة البقرة الآية الثامنة والخمسين . يقول أبو حيان مشيراً إلى أية الأعراف... والقصة واحدة، فرتب الغفران هناك<sup>(٥)</sup> على قولهم "حطة" وعلى دخول الباب سجداً ؛ لما تضمنه الدخول من المسجود . وفي تخالف هاتين الجملتين في التقديم والتأخير دليل على أن الواو لا ترتب، ولأنها لمطلق الجمع.<sup>(٦)</sup>

وفي قول الله عز وجل ( - واسجدى واركعى مع الراكعين )

يرى أبو حيان أن الواو تختص بظاهر الهيئات ، تعطف ، ولا ترتب<sup>(٧)</sup>. ولذلك يقول : " فلا يُسأل : لم قدم السجود على الركوع إلا من جهة علم البيان. والجواب أن السجود لما كان الهيئة التي هي أقرب ما يكون العبد

<sup>(١)</sup> الأعراف (١٦٦)

<sup>(٢)</sup> البحر : ٤/٤٠٩

<sup>(٣)</sup> البحر : ٤/٤٠٩

<sup>(٤)</sup> البحر : ٤/٤٠٨

<sup>(٥)</sup> بقصد الأعراف

<sup>(٦)</sup> البحر : ١/٢٢٤

<sup>(٧)</sup> انظر هذا المعنى في البحر : ٢/٤٥٦

فيها إلى الله ، وإن كان متأخرا في الفعل على الركوع، فيكون -إذ ذلك -  
التقديم بالشرف.<sup>(١)</sup> فالظاهر أن عطف المتقدم على المتأخر اختصاص  
بظاهر الهيئات ، لا يعنى الترتيب ، وإنما كان لمعنى من معانى البيان التى  
يذكرها البيانون في هذا الشأن. وعلى ذلك يمكننا القول بأن عطف المتقدم  
على المتأخر حين يكون متصلا بظاهر الهيئات، تنصرف دلالة التقديم  
والتأخير إلى معنى من معانى البيان التى يؤكد عليها أرباب الصنعة في هذا  
الصدد وبذلك يضاف هذا القول إلى ما قال به النحاة في مسألة اختصاص  
واو العطف التى أشاروا إليها في مصنفاتهم، على النحو الذى قدمناه، ولم نر  
فيه شيئا عن مسألة التقديم والتأخير بين المتعاطفين حينما يكون الأمر متصلا  
بظاهر الهيئات.

وبعد ، فيحسن أن نقدم أهم المعايير التى جعلت من واو العطف أما فى  
الباب على النحو التالى:

أولا : الجمع والإشراك.

ثانيا : استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب.

ثالثا : اختصاصها فيما لا يحتمل الترتيب.

رابعا : انها نظير التثنية والجمع، من حيث إن الأسماء لو اختلفت كانت  
الواو، وإذا اتفقت جرت على التثنية والجمع..

خامسا: زيادتها.

(١) البحر : ٤٥٦/٢





## الفصل السابع



### بياء في النداء

نص ابن يعيش على أن "يا" أصل حروف النداء<sup>(١)</sup> لأنه يراها دائرية على جميع وجوهه - وإذا كان سيبويه لم يصرح بهذا ، فإننا نستطيع أن نؤكد من خلال النصوص في مواضع كثيرة من كتابه. ولعل أهم ما يلفت في هذه المواضع:

• الشبوع وكثرة الاستعمال ، فلا يكاد يخلو مثال من الأمثلة الجارية على الباب من هذا الحرف ، كأن تراه يقول : " اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على إضمار الفعل المستترك إظهاره .. وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو : يا عبد الله، ويا أخانا<sup>(٢)</sup> ويقول في موضع : " والمفرد رفع ، وهو في موضع اسم منصوب، وذلك قولك : " يا زيد ويا عمرو..<sup>(٣)</sup> ويقول : " وتركوا التتويين في المفرد كما تركوه في قبل<sup>(٤)</sup>.. رأيت قولهم : يا زيد الطويل، علام نصبوا الطويل؟ قال: نصب لأنه صفة لمنصوب..<sup>(٥)</sup> وفي موضع آخر يقول : " وبعضهم ينشد: يا نصر نصر نصراء، وتقول : يا زيد وعمرو، وليس إلا أنهما قد لشتراكا في النداء في قوله: يا ، وكذلك يا زيد وعبد الله، ويا زيد لا عمرو، ويازيد وعمرو؛ لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما دخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على يا<sup>(٦)</sup> وغير ذلك مما لا نستطيع استقصاءه قد جاء على نحو ترى فيه

(١) شرح الفصل : ١١٨/٨.

(٢) الكتاب : ٣٠٣/١.

(٣) الكتاب : ٣٠٣/١.

(٤) الكتاب : ٣٠٣/١.

(٥) الكتاب : ٣٠٥/١.

يا" أجرى على اللسان في الاستعمال اللغوي ، وهو ما يُعرف بالشبوع.

ولعلني أسارع بعد هذا بالقول بأن مسألة الشبوع ربما تولد عنها بعض الاختصاص هنا مع "يا" كأن ترى استعمالها مع كل نداء ، فهي:

\* مختصة بالتعجب والاستغاثة: يقول سيبويه : \* هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة . وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة . وذلك قول الشاعر :

يا لَبِكرِ أَنْشُرُوا لِي كَلِيباً      يا لَبِكرِ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرارُ

فاستغاث بهم لأن يُنشروا كليباً وهذا منه وعيد وتهديد . وأما قوله : يا لَبِكرِ أَيْنَ أَيْنَ الْفَرارُ؟ فإنما استغاث بهم لهم، أي : لم تفرون؟ استطالة عليهم ووعيداً<sup>(١)</sup> ثم يضيف سيبويه قائلا : \* وقال أمية بن أبي عائذ للهنلي:

ألا يا تقوم لطيف الخيال      أرقى من نازح ذي دلال

وقال قيس بن ذريح:

تَكْنَفِي الوِشاة فَأزْعَجُونِي      فَيالْبَناسِ لِلوِاشِي الْمُطاعِ

وقالوا : يا لله بالبناس، إذا كانت الاستغاثة به، فالواحد والجمع فيها سواء... وأما في التعجب فقوله<sup>(٢)</sup>:

لَخَطَّابُ لَيْلى وَالْبُرْتَنُ مَنْكُمُ      أدَلُّ وَأَمْضَى مِنْ سَيْبِكَ الْمُقَاتِبِ

وقالوا: يا للتعجب، ويا للفتيقة، كأنهم رأوا أمراً عجباً فقالوا: يا للبرتَنَ،

<sup>(١)</sup> الكتاب : ٣١٨/١ - ٣١٩

<sup>(٢)</sup> بقصد فرار الأسي

أى متلكم دعى للعظام. (١) وعلى منهج سيبويه فى استقصاء القضايا للإيضاح والإفهام يقول: " وقالوا: يا للعجب ، ويا للماء، لما رأوا عجبا، أو رأوا ماء كثيرا" كأنه يقول : تعال يا عجب أو تعال يا ماء، فإنه من أيامك وزمانك. ومثل ذلك قولهم: يا للدوا هي أى تعالين، فإنه لا يستكر لكن، لأنه من أحيا نكن. وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة وإلا لم يجر. ألا ترى أنك لو قلت: يا لزيد وأنت تحدثه، لم يجر، ولم يلزم في هذا الباب، إلا بالتنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد، كقولك: لعمرو خير منك. ولا يكون مكان "يا" سواها من حروف التنبيه، نحو : أى، وهيا، وأيا، لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذى ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب (٢)

نحن- إذا- أمام نص يسجل لنا هذه الحقائق:

أ- بحرف النداء "يا" حسب يستغاث ويتعجب.

أ- النداء بـ"يا" يصل إلى المنادى بلام مفتوحة، على نحو ما رأينا:

يا + "لـ" + بكر " منادى"

هذا النحو من النداء دلالاته الاستغاثة والتعجب؛ وأداته "يا" ليس غير

ح- إن النداء بـ"يا" في التعجب والاستغاثة لا يكون مخاطبة، بذلك على ذلك قول سيبويه: "ألا ترى أنك لو قلت: يا لزيد وأنت تحدثه لم يجر".

د- واللام المدحجة هنا من قبيل التنبيه، حتى لا تلتبس بلام التوكيد في نحو: لزيد، خير منك .

(١) الكتاب: ٣١٩/١

(٢) الكتاب: ٣٢٠-٣/٩/١

\* وهي تدخل في باب الندبة بشرط أن يُؤمّن اللبس وإلا فـ "وا" يقول سيبويه: "والندبة يلزمها "وا" و"يا" ، لأنهم يختلطون ويدعون من قد فأت ويعد عنهم . ومع ذلك فإن الندبة كأنهم يترنمون فيها، فمن ثمّ أزموها المد، وألحقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترتم.<sup>(١)</sup> فهذا اختصاص مشروط.

\* ولكثرة استعمال "يا" وشيوعها في الاستعمال جوزوا حذفها من النكرة في الشعر .

يقول سيبويه: "وقد يجوز حذف "يا" من النكرة في الشعر. قال العجاج:

"جاري لا تستكري عذيري"

يريد: يا جارية.<sup>(٢)</sup> فهذا الحذف ربما كان مرده الشيوخ وكثرة الاستعمال؛ إذ يحذفون ما كان أجرى على لسانهم ، خاصة في النداء " لكثرة في كلامهم"<sup>(٣)</sup> ؛ من قبل أن " أول الكلام أبدأ النداء، إلا أن تدعه استغناءً بإقبال المخاطب عليك."<sup>(٤)</sup>

تلك - إذا - خصائص في "يا" النداء بنيانها على كثرة الاستعمال والشيوخ، فلعلنا أصبنا فيما ذهبنا إليه . والآن تتابع خصائص "يا" عند سيبويه.

\* من خصائص "يا" أن يأتي بعدها "أى" يتلوها "ها" ، على هذا النحو:

[ يا أيها ] ← يا + أى + ها

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٣٢٦/١

<sup>(٢)</sup> الكتاب: ٣٢٥/١-٣٢٦

<sup>(٣)</sup> الكتاب: ٣١٦/١

<sup>(٤)</sup> الكتاب: ٣١٦/١

وجعلوا "ها" هذه تنبيهاً "بمنزلة" يا وأكدوا بها التنبيه، حين جعلوا "يا" مع "ها"، فمن ثم لم يجز لهم أن يسكتوا على "أى" ولزمه التفسير<sup>(١)</sup>. معنى ذلك أن وجود "ها" في الصورة التي قدمناها، لا ينفك عن "أى" لأنها مبهمه، ومن ثم كانت "ها" تفسيراً لها، ثم هي قبل ذلك تؤكد لـ "يا" في النداء، مما جعل سيبويه يسميها تنبيهاً، كما سمي حروف النداء كلها تنبيهاً. يدلك على ذلك قوله: "فكانك كررت "يا" مرتين، إذا قلت: يا أيها، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين "ها" و"يا"<sup>(٢)</sup>.

ينضاف إلى ما تقدم أن "أى" لا بد لها من صفة تفسرها لما فيها من إبهام، فتكون هي مع صفتها بمنزلة الاسم الواحد. ومن خصائص صفتها أن تكون بالألف واللام، وأن تكون مفرداً مرفوعاً، يؤكد على ذلك قول سيبويه: "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا، ولا يقع في موقعه غير المفرد. وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان، فأى هنا - فيما زعم الخليل - كقولك: يا هذا، والرجل وصف له، كما يكون وصفا لهذا"<sup>(٣)</sup>. ثم يفسر سيبويه سبب الرفع في الصفة بقوله: "وإنما صار صفة لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أي، ولا يا أيها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد... وأعلم أن الأسماء المبهمه التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة "أى"، وهي: هذا، وهؤلاء، وأولئك، وما أشبهها وتوصف

(١) الكتاب: ٣١٧/١

(٢) الكتاب: ٣١٠/١

(٣) الكتاب: ٣٠٦/١



بالأسماء، وذلك قولك : يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد<sup>(١)</sup> ثم يؤكد سيبويه هذه الحقيقة بقوله : " والألف واللام والمبهم يضيّران بمنزلة اسم واحد ، يدلك على ذلك أن "أى" لا يجوز لك فيها أن تقول : يا أيها ذا الجُمّة. فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا ، ويُفسّر بها، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة، ولا تُفسّر بما تُفسّره غيرها إلا عطفاً . ومثل ذلك قول لشاعر ( وهو ابن لوزان السدوسي) :

ياصاح ياذا الضامير العنّس والرّحلي ذى الأنساع والجلّس<sup>(٢)</sup>

وعلى ذلك يمكن تصور ما يلي

أ- "يا" لا تختص بمجئ "أى" بعدها حسب، وإنما بما نزل منزلتها من الإبهام كما رأينا من النصوص السابقة.

ب- إن الإبهام في "أى" تفسير لوجه الرفع فيها، لأنه مقيس على قولنا : يا رجل ، فلا يكون "رجل" إلا مرفوعاً. وربما أكد هذا ما ذهب إليه سيبويه من أن الألف واللام والمبهم بمنزلة اسم واحد.

\* كما تختص "يا" بالدخول على لفظ الجلالة ، وهو اسم فيه الألف واللام، ولا يُنادى اسم فيه الألف واللام إلا أن يكون من قبيل الاختصاص ، كما في لفظ الجلالة . يقول سيبويه: واعلم أنه لا يجوز لك أن تتأدى اسماً فيه الألف واللام للبتة، إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفوا لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام ، لا يفارقانه، وكثر في كلامهم ، فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس

<sup>(١)</sup> الكتاب ١: ٣٠٦

<sup>(٢)</sup> السابق والصفحة.

الكلمة... وكان الاسم - والله أعلم - إله بعدما أدخل فيه الهمزة والسلم  
حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفا منها، فهذا الهمزة مما يتوهم أن  
يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف. (١) فالألف والسلم في لفظ  
الجلالة تعالى ذكره - بمنزلة ما لا يتفصل من الكلمة. فهذا اختصاص  
في لفظ الجلالة ، واختصاص في " يا " من قبل أنها منوطة بالدخول  
على هذا اللفظ الكريم.

\* ومن خصائص " يا " أن ترى الميم نائية عنها في " اللهم " . يقول  
سيبويه: وقال الخليل : اللهم نداء والميم ههنا بدل من " يا " ، فهي ههنا  
فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة " يا " في أولها ، إلا أن الميم ههنا  
في الكلمة ، كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها. (٢) على أن  
وجود الميم يمنع الاسم من الوصف؛ إذ يكون الاسم مع الميم بمنزلة  
صوت ، كقولك : يا هناه ، فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه لكثرت في  
كلامهم ، ولأن له حالاً ليست لغيره. (٣) هذا النص يمكن أن نستنتج منه  
ما يلي:

- " اللهم " يقابل : " الله " .

الميم في نهاية لفظ الجلالة لها دلالة " يا " في أوله ، لذلك تحذف " يا " في  
وجود الميم.

- إن وجود الميم مع الاسم " اللهم " ما نع من وصف الاسم ، لأنه أي  
الميم + الاسم - بمثابة صوت له دلالة المعروفة ومن ثم لا يكون فيه  
إيهام على نحو ما رأيناه في " أي " ، حين قالوا: يا أيها.

(١) الكتاب: ٣٠٩/١

(٢) الكتاب: ٣١٠/١

(٣) السابق والصفحة

\* وينبني على الاختصاص المتقدم اختصاص " يا " بالحنف في وجود الميم . يقول سيبويه : " ٠٠ وأما قوله عز وجل ( اللَّهُمَّ فَسَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ) فعلى " يا " فقد صرفوا هذا الاسم على وجوه أكثرته في كلامهم " (١) .

\* كما تختص " يا " بالتقدير إذا رأيت حرف النداء محذوفاً ، بذلك على ذلك قول سيبويه : " وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً ، كقولك : حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطب . ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل وأنت تريد : يا هذا ، ويا رجل . ولا تقول ذلك في المبهام ٠٠ " (٢) فليل الحذف تصور المثل والحضور على ألا يكون هناك إبهام فيمن تنادي .

والمبرد متابع على ما قال به سيبويه في مسألة الاختصاص في " يا " كأن ترى :

• أمثلة متعددة لشبوح " يا " في النداء ، وذلك من نحو قوله : " وذلك قولك : يا عبد الله ؛ لأن " يا " بدل من قولك : أدعو عبد الله . ٠٠ (٣) وقوله : " وكذلك كل ما كان نكرة ؛ نحو : يا رجلاً صالحاً ، ويا قوماً منطلقين . " (٤) .

ويقول في موضع آخر : " ألا ترى أنك تقول - إذا أردت المعرفة : يا رجلاً أقبل فإنما تقديره : يا أيها الرجل أقبل . ٠٠ " (٥) .

(١) الكتاب : ١٠ / ٣١٠

(٢) الكتاب : ١ / ٣٢٥

(٣) المنتصب : ٤ / ٢٠٢

(٤) السابق والصلح :

(٥) المنتصب : ٤ / ٢٠٠

- و "يا" مختصة بالاستغاثة والتعجب عند المبرد أيضا ، حيث يقول :  
 فإن دعوت شيئا على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة . نقول : يا لئناس ،  
 ويا لله . . . فُتحت على الأصل ليُفرق بينها وبين هذه التي وصفنا . . .<sup>(١)</sup>
- وعند المبرد تختص "يا" بالدخول على "أى" فتكون مع صفتها "بمنزلة  
 شيء واحد ألا ترى أنك لا تقول : يا أى وتسكت ؛ كما تقول : يا هذا وتقف ؛  
 لأن هذا مجراها في الكلام أن تتكلم بها وحدها و "أى" ليس كذلك ."<sup>(٢)</sup>
- وتتدخل "يا" في الندبة أيضا . يقول المبرد : "والوجه الآخر أن تجرى  
 مجرى النداء للبتة، وعلامته "يا" و "وا" ولا يجوز أن تحذف منها العلامة  
 ؛ لأن الندبة لإظهار التقجع ومد الصوت"<sup>(٣)</sup>.
- كما تختص "يا" بالتقدير إذا حُذف حرف النداء . يقول المبرد : "تقول:  
 زيد أقبل ؛ وتقول: من لا يزال محسناً، تعال ، و غلام زيد، هلمَّ . . ."<sup>(٤)</sup> . فيكون  
 حرف النداء المحذوف "يا" بوصفها أما للباب ، ولكونه أعم في الاستعمال  
 على النحو الذي قُدم . ولذلك يقول المبرد: "لأن "يا" بدل من قولك "أدعو  
 عبد الله".
- وكذلك يتابع المبرد على أن "أيا" تكون تاليه لـ"يا" ، وتكون "أى"  
 متصلة بـ"ها" للتبني . يقول المبرد : تقول : يا أيها الرجل ، ويا أيها الغلام  
 ، ويا أيهاذا؛ لأن "أيا" مبهم ، والمبهمة إنما تتعت بما كان فيه الألف واللام ،

<sup>(١)</sup> المقضب: ٢٦٦/٤

<sup>(٢)</sup> المقضب: ٢٦٦/٤

<sup>(٣)</sup> المقضب: ٢٠٥/٤

<sup>(٤)</sup> المقضب: ٢٥٨/٤

أو بما كان مبهما مثلها... فهذا تقدير يا أيها إلا أن يضطر شاعر... أن يحذف منها علامة النداء...<sup>(١)</sup> فهذا مذهب سيبويه ، كما قدمناه.

\* كما يتابع المبرد على أن الميم في " اللهم " عوض عن " يا " التي للتثنية ، والهاء مضمومة لأنه نداء...<sup>(٢)</sup>.

ومن خصائص " يا " في النداء عند الاسترأباض أن تراها في:

\* الاستغاثة والتعجب على نحو ما رأينا عند سيبويه والمبرد. يقول الاسترأباض: " وكذا المستغاث منادى ، دخله معنى الاستغاثة ، وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب ، بمعنى يا للماء وباللذواهي: احضرا حتى يتعجب منكما...<sup>(٣)</sup> .

\* وتُرى " يا " عوضاً عن الفعل المحذوف الذي هو في معنى النداء يقول الاسترأباض: " ... إذ لا نداء بدون المنادى . وما أورد ههنا إلزاماً من أن الفعل لو كان مقدرًا ، أو كان " يا " عوضاً منه ، لكان جملة خبرية ، غير لازم ؛ لأن الفعل مقصود به الإنشاء...<sup>(٤)</sup> فهو هنا على ما قدم لنا سيبويه والمبرد.

\* إن مسألة الشبوح ظاهرة في كتب النجاة جميعاً ، ومن ثم فهي هنا وهناك عند ابن الحاجب والاسترأباض . الذي يقول تمثيلاً لا حصراً - : " فيزيدُ جملة ، وليس المنادى أحد جزئي الجملة...<sup>(٥)</sup> ويقول : " وقال الفراء: أصل يا

<sup>(١)</sup> المتصّب: ٢٥٨/٤-٢٥٩

<sup>(٢)</sup> المتصّب: ٢٣٩/٤

<sup>(٣)</sup> الكافية: ١٣١/١

<sup>(٤)</sup> الكافية: ١٣١/١

<sup>(٥)</sup> الكافية: ١٣١/١

زيدٌ ، يا زيدا، لكون المنادى بين الصوتين، ثم اكتفى بـ"يا" (١) وفي موضع يقول عن يونس: "يا قاض، لأنه لم يعهد لام المنقوص ثابتاً مع السكون" (٢)، يريد أن يونس يحذف "الياء" في المنقوص ثم يعوض تنويناً (٣) وغير ذلك كثير.

\* وتقرن... "يا" بالاستغاثة والتعجب. يقول ابن الحاجب: "يخفض بلام الاستغاثة، نحو: يا زيدا، ويفتح لإلحاق ألفها، ولا "لام"، نحو: يا زيدا" (٤). ثم يُعقب الاسترأباض على ذلك بقوله: "هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى، إذا استغيث به، نحو: يا لله، أو تعجب منه، نحو: يا للماء. ويا للدواهي، وهي لام التخصيص" (٥). وهنا يلتفت ابن الحاجب إلى دقة الاختيار، حين نكر التناسب بين:

أ- حرف النداء "يا".

ب- ومعنى الاستغاثة والتعجب.

ج- ومعنى اللام حين تكون تخصيصاً في هذا المقام.

يقول في معرض بيان الاتساجم بين هذه الثلاثة: وإنما اختيرت من بين الحروف-يقصد اللام- لمناسبة معناها لمعناها (٦) إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته، فاللام مُعدية لـ(أدعو)، والمقدر عند سيويه، أو

(١) الكافية: ١٣٢/١

(٢) الكافية: ١٣٣/١

(٣) الكافية: ١٣٣/١

(٤) الكافية: ٣٣/١

(٥) الكافية: ١٣٣/١

(٦) أي الاستغاثة والتعجب

لحرف النداء القائم مقامه عند الميود إلى المفعول.<sup>(١)</sup> هنا أسجل هذه الخواطر حول هذا النص الذي أراه مفسراً في جلاء تلازم الثلاثة على النحو الذي قدمنا:

أ- إن هناك معنى يمسك بين الثلاثة.

ب- الخصوصية هي الملح المميز لهذا المعنى ، على النحو التالي.

- خصوصية تتعلق بالمستغاث بوصفة معينة من بين أمثاله.
- خصوصية المتعجب منه المتعلقة بالاستحضار للغاية.
- خصوصية اللام المعنوية ، فضلا عن كونها معدية للدعاء ، يعنى للفعل (أدعو).

ومن ثم كان ذلك الانسحاب الذي ذكرنا ، والذي غايته الدعاء بالحرف " يا " أو ما يشابهه ، على نحو ما قدم النحاة ، ذلك إن كان النداء موضوع الاستغاثة أو التعجب .

على أن سؤالا قد يفرض نفسه ، لماذا اللام معدية ، في حين " أدعو " متعد بنفسه؟ يجيب عن ذلك ابن الحاجب بقوله: " لضعفه بالإضمار يقصد ضعف " أدعو " - أو لضعف النائب منابه ، ألا ترى أنك تقول : ضربى لزيد حسن ، وأنا ضارب لزيد ، ولا يجوز ضربت لزيد.<sup>(٢)</sup> فهذا تفسير وجود اللام معدية للفعل " أدعو " أو لما يقوم مقامه ، كما أخبر النحاة بذلك .

<sup>(١)</sup> الكافية: ١/١٣٣

<sup>(٢)</sup> الكافية: ١/١٣٣

وتفسير فتح لام الجر في المستغاث : من قبل " اجتماع شيتين : أحدهما : الفرق بين المستغاث والمستغاث له؛ وذلك لأنه قد يلي " يا " ما هو مستغاث له بكسر اللام والمندى محذوف، نحو : يا للمظلوم، ويا للضعيف، أى : يا قوم، الثانى : وقوع المستغاث. موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه..<sup>(١)</sup> فاللام بين الفتح والكسر هنا ، مُحذَدة لما هو مستغاث، ومستغاث له.

ويعود ابن الحاجب ليؤكد أن " يا " تختص بالاستغاثة والتعجب ، فيقول: " ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب إلا " يا " وحدها ، لكونها أشهر في النداء ، فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به ، والمتعجب منه .<sup>(٢)</sup>

• ويتابع ابن الحاجب على دخول " يا " في الندبة أيضا ، لتشارك " وا " فى ذلك . فكل من " يا " و " الألف " يعاقب صاحبه فى الاستغاثة والتعجب ، ولا يجتمعان. وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب، فيكون مرة " وا " ، ومرة " يا " ، ومرة " ألفا " كزيادة المندوب ..<sup>(٣)</sup>.

• وعند ابن الحاجب تختص " يا " بالدخول على " أى " ، إذ يقول : " ولا يجوز با أيها الرجل وعبد الله؛ لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ، فيجب - إذا - أن يكون عبد الله صفة " أى " ، ولا يجوز لأنه لا يوصف إلا بذى اللام..<sup>(٤)</sup> وعلى ذلك يتحقق التركيب الذى رأيناه عند سيبويه :

يا + أى + ها

<sup>(١)</sup> الكافية : ١٣٣/١

<sup>(٢)</sup> الكافية : ١٣٤/١

<sup>(٣)</sup> الكافية : ١٣٤/١

<sup>(٤)</sup> الكافية : ١٤٤/١



ثم إن صفة "أى" لا بد أن تكون بالألف واللام.

\* كما يوافق ابن الحاجب والابن الأثير على اختصاص "يا" بالدخول على لفظ الجلالة<sup>(١)</sup>.

وفي المفصل يتابع الزمخشري على اختصاص "يا" بالدخول على لفظ الجلالة ، حيث يقول: "ولا ينادى ما فيه الألف والسلام ، إلا الله وحده؛ لأنهما لا تفارقانه، كما لا تفارقان النجم. مع أنهما خلف عن همزة إله.."<sup>(٢)</sup>

\* وعند الزمخشري تدخل "يا" في المنذوب<sup>(٣)</sup>، وفي الاستغاثة والتعجب<sup>(٤)</sup>.

\* وتختص بالدخول على "أى" ، على النحو الذى رأينا عند النحاة. بقول الزمخشري: "والمنادى المبهم شينان: أى ، واسم الإشارة . فأى يوصف بشينين: بما فيه الألف واللام مقحمة بينهما كلمة للتبويه، واسم الإشارة، كقولك : يا أيها الرجل، ويا أيهاذا.

قال ذو الرمة:

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه . لشيئ نحتته عن يدي المقادر

واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام.."<sup>(٥)</sup>

(١) انظر الكافية : ١٤٥/١ - ١٤٦

(٢) المفصل: ص: ٤١

(٣) انظر المفصل ص: ٤٤

(٤) المفصل ص: ٣٧

(٥) المفصل: ص: ٣٠ - ٤

• ويتابع الزمخشري على شيوخ " يا " في الاستعمال، وعلى أنها بدل من الفعل المحذوف الذي هو في تقدير: أعنى، أو أريد. وذلك حين يقول: " لأنك إذا قلت : يا عبد الله فكأنك قلت : يا أريد، أو أعنى عبد الله، ولكنه حذف لكثرة الاستعمال، وصار " يا " بدلا منه..<sup>(١)</sup>

وابن يعيش يتابع على أن " يا " بدل من الفعل المحذوف الدال على النداء<sup>(٢)</sup> كما نرى عنده الشيوخ وكثرة الاستعمال من أهم الخصائص التي يمكن أن تستنتجها من نصوص ابن يعيش. إنه يقول - تمثيلا " لا حصراً: " أصل النداء تنبيه المدعو . ألا ترى أنك إذا قلت : يا فلان ، فقيل لك : ماذا صنعت به ، فقلت : دعوته أو ناديته..<sup>(٣)</sup> ويقول أيضا في معرض كلامه عن تعديه حروف النداء للمنادى بنفسها أو بحرف جر : " ولذلك تصل تارة بأنفسها ، وتارة بحرف الجر ، نحو قولك : يا زيد ،ويا لزيد ، يا بكر و يا ليكر..<sup>(٤)</sup>

ويمسك ابن هشام بخصائص " يا " في النداء في صفحات قليلة تعرض ملامح الاختصاص في إيجاز يجلو غوامض ما قد يعد إيهاماً عند غيره. وخالصة ذلك عنده أنها تتعين في :

- أ- كل نداء : وتتعين في نداء اسم الله تعالى.
- ب- وفي باب الاستغاثة ، نحو " يا لله للمسلمين".
- ج- وتتعين هي أو " وا " في باب الندبة إذا أمن اللبس، كقوله:

<sup>(١)</sup> المفصل:ص-٣٥

<sup>(٢)</sup> انظر شرح المفصل: ١١٨/٨

<sup>(٣)</sup> شرح المفصل : ١١٨/٨

<sup>(٤)</sup> شرح المفصل:١٢٠/٨

• وَقَمَّتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عَمْرَأُ \*<sup>(١)</sup>

ثم يضيف قوله \* ولهذا لا يُقدر عند الحذف مساواها ٠٠٠ ولا ينادى "أبها" و"أيتها" ؛ إلا بها<sup>(٢)</sup>.

ومن خصائصها عنده أيضا:

مجئ الفعل بعدها كما في قوله تعالى (ألا يا أسجدوا)<sup>(٣)</sup>

وكما في قول الشاعر:

ألا يا أسفياني بعد غارة سينجال وقيل منايا عاديات وأوجال

وكذلك مجئ ، الحرف بعدها ، كما في قوله تعالى (بالييتى كنت معهم فأفوز)<sup>(٤)</sup> يارب كاسيه في الدنيا عارية يوم القيامة.

ويجئ بعدها الجملة الأسمية ، كقول القائل:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على شمعان من جار<sup>(٥)</sup>

على أن ابن هشام يفسر هذا بأن المنادى محذوف ، و"يا" للنداء، وروى أن "يا" ربما كانت "لمجرد التنبيه ، لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها".<sup>(٦)</sup>

وينقل ابن هشام رأى ابن مالك" إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو ( ألا يا أسجدوا) فهي للنداء، لكثرة وقوع النداء قبلها ، نحو ( يا آدم اسكن ) ( ياوح اهبط)، ونحو : ( يا مالك ليقص علينا ربك) وإلا فهي للتنبيه".<sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر أوضح المسالك: ٩١٤

<sup>(٢)</sup> المعنى: ٣٧٣/٢

<sup>(٣)</sup> انظر المعنى: ٣٧٣/٢

<sup>(٤)</sup> انظر هذا في المعنى: ٣٧٣/٢

<sup>(٥)</sup> انظر ابن هشام في المعنى: ٣٧٤/٢

<sup>(٦)</sup> المعنى: ٣٧٤/٢

هذا ما كان لنا من نظر ونحن نطالع خصائص "يا" عند ابن هشام ، يضاف إلى نظر سابق في هذه الخصائص عند سابقه من النحاة، الذين تابعهم عليها، وإن اختلفت الطريقة بين الإيجاز وطول العرض، أو بين الوضوح والإغراق في الإبهام عند بعضهم.

#### "يا" في نصوص المفصرين:

في قوله تعالى ( يوسف أعرض عن هذا)<sup>(١)</sup>

يقول أبو حيان : " وفي ندائه باسمه تقريب له وتلطيف ..<sup>(٢)</sup> يتفق النحاة على أن حرف النداء إذا حذف فإن الذي يُقَدَّر عندهم " يا " . فعلى ذلك يكون يوسف منادى لـ "يا" محذوفة ، وتكون "يا" دلالة على التقريب ، مما يؤيد نظر النحاة في أنها تدخل على كل نداء.

وفي قوله تعالى ( أن أدوا إلى عباد الله..)<sup>(٣)</sup>.

يذكر أبو حيان عن ابن عباس قوله : " أن أدوا إلى الطاعة يا عباد الله، أى اتبعوني على ما أدعوكم إليه من الإيمان ."<sup>(٤)</sup> ثم يقول : " فعلى قول ابن عباس ، عباد الله منادى ، ومفعول أدوا محذوف.."<sup>(٥)</sup> ما ذكره أبو حيان يمكن أن نخلص منه بما يأتي:

أولا : حرف النداء محذوف في الآية الكريمة.

ثانيا : لما قدر الحرف المحذوف كان "يا" وهو ما قال به النحاة.

<sup>(١)</sup> يوسف (٢٩)

<sup>(٢)</sup> البحر المحيط : ٢٩٨/٥

<sup>(٣)</sup> المدحان [١٨]

<sup>(٤)</sup> البحر المحيط : ٣٥/٨

<sup>(٥)</sup> البحر : ٣٥/٥

وقوله تعالى : ( يا أيها الناس اعيدوا ربكم )<sup>(١)</sup>.

يقول أبو حيان : وأى في أيها منادى ٠٠٠ وهي وصلة لنداء ما فيه الألف واللام: لِمَا لَمْ يُمَكَّنْ أَنْ يَنَادَى تَوَصَّلَ بِنَدَاءِ "أَي" إِلَى نَدَائِهِ ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ، وَهَاءُ التَّنْبِيهِ كَأَنَّهَا عَوْضٌ مِمَّا مَنَعَتْ مِنَ الْإِضَافَةِ ..<sup>(٢)</sup> فهذا قول النحاة، كما رأينا فيما مضى ، حيث رأينا الصورة التي قمتنا عند سيبويه وغيره:

يا + أى + ها + اسم فيه الألف واللام

فأى موصلة لما كان فيه الألف واللام ، حيث إن ذا الألف واللام لا ينادى كما قرر النحاة.

بيد أن " الهاء " المتصلة بـ " أى " عند أبي حيان ، ليست توكيدا كما قال سيبويه، إنما هي عوض عن الإضافة.

وفي قوله تعالى ( قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ ) . [ آل عمران ٢٦ ]

يقول أبو حيان : " أجمعوا على أنها - أى " اللهم " - مضمومة الهاء ، مشددة الميم المفتوحة ، وأنها منادى .<sup>(٣)</sup> . وينقل أبو حيان : " قال أبو رجاء العطاردي : هذه الميم تجمع سبعين اسما من أسمائه . وقال النضر بن شميل : من قال اللهم ، فقد دعا الله بجميع أسمائه كلها . وقال الحسن : اللهم مجمع الدعاء . ومعنى قول النضر أن اللهم هو الله ، زيدت فيه الميم ، فهو الاسم

<sup>(١)</sup> البقرة : ٢١

<sup>(٢)</sup> البحر : ٩٤/١٠

<sup>(٣)</sup> البحر : ٤١٨/٢

العلم المتضمن لجميع أوصاف الذات ، لألك إذا قلت : جاء زيد ، فقد ذكوت الاسم الخاص، فهو متضمن جميع أوصافه التي هي فيه..<sup>(١)</sup>

بعد هذه النصوص حول هذه الآية الكريمة ، يمكن أن نسجل ما

يأتى:

أ- "اللهم" منادى في غياب حرف النداء "يا".

ب- الميم ليست بديلا عن "يا" ، وإنما دلالتها جميع أسماء الله سبحانه.

ج- إن لفظ الجلالة + الميم ، علم يتضمن أوصاف الذات الإلهية.

ويرى الفراء أن "اللهم" لا ينادى ب"يا" ؛ كما نقول : يا زيد، ويا عبد الله، فجعلت الميم فيها خلفا من "يا"<sup>(٢)</sup> فهو بذلك متابع لأقوال النحاة.<sup>(٣)</sup>

ويضيف الفراء كلاما ربما أوقفنا على ما قد يوحى باختصاص في لفظ الجلالة "اللهم" ؛ إذ يقول: "ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة؛ مثل الفم واينم..<sup>(٤)</sup> فهذا اختصاص في اللفظ الكريم "اللهم" ، ذلك أنك ترى الميم مشددة، وهي عوض عن محذوف، فسي حين تراها مخففة في غير هذا اللفظ الكريم، كما نرى من الأمثلة التي أوردتها . على أنه يعود فيذكر أن تخفيف الميم في "اللهم" ورد في بعض اللغات وصر هذا بكثرة استعمال اللفظ : فقال : "وقد كثرت "اللهم" في الكلام حتى خفت ميمها في بعض اللغات ، أنشدنى بعضهم:

<sup>(١)</sup> حمر: ٤١٩/٢

<sup>(٢)</sup> معان القرآن: ٢٠٣/١

<sup>(٣)</sup> انظر مثلا كتاب سيبويه: ٣١٠/١

<sup>(٤)</sup> معان القرآن: ٢٠٣/١

### كحلفة من أبي رباح .يسمعا اللهم الكبار<sup>(١)</sup>

مما قُدمناه من نصوص بعض المفسرون من نصوص ، يمكن الوقوف على النتائج الآتية:

١- لم يختلف المفسرون مع ما أوردته النحاة في حديثهم عن اختصاص " يا " في النداء.

٢- ثم زادوا على ما لم يختلفوا عليه:

\* أن الميم في " اللهم" ليست بدلا عن " يا" ، إنما دلالتها جميع أسماء الله سبحانه.

\* وأنه يمكن وصف اللفظ الكريم " الله" مضافا إليه الميم بأنه علم متضمن لنعوت الذات الإلهية

بعد ذلك التطواف مع أقوال النحاة والمفسرين حول خصائص " يا " يمكن أن نجمل معايير الأم عندهم على النحو التالي:

\* كثرة الشبوح والاستعمال.

\* اختصاصها بالتعجب والاستغاثة ، وحينئذ تأخذ هذا الشكل التركيبي: يا + لـ مفتوحة + المنادى في الاستغاثة أو التعجب.

ويلحق بهذا الاختصاص في الاستغاثة والتعجب ، أنه لا يكون إلا مشافهة.

\* يمكن دخولها في باب الندبة.

\* حذفها من النكرة في الشعر.

\* يأتي بعدها " أي " على هذا النحو:

<sup>(١)</sup> معان القرآن: ١/٤-٢

" يا + أى + ها \* لتأكيد التثنية "

ويكون لـ " أى " حينئذ صفة ذات ألف ولام

- وتختص " يا " بالدخول على لفظ الجلالة على نحو خاص ، بحيث يكون " اللهم " نيابة عن " يا الله " ، فلا يُجمع بين الميم و " يا " إلا في شذوذ.
  - إن وجود الميم مع اللفظ الكريم " اللهم " مانع من الوصف، إذ تكون للفظ، حينئذ دلالات خاصة .
  - تقدر " يا " عند الحذف : ولا يُقدر غيرها.
  - إن الميم في " اللهم " ليست بديلة عن " يا " ، إنما دلالاتها جميع أسماء الله سبحانه.
  - اللهم علم جامع لصفاته سبحانه وتعالى.
- تلك - إذأ - خلاصة ما قال به النحاة والمفسرون في حديثهم عن اختصاصات " يا " في النداء، لعلها أوفت على الغاية المنشودة ، أو لعلها مبلغ نفس عذرها.





---

## الفصل الثامن



## كان

لم ينص سيبويه صراحة على أن "كان" أم الباب ، ولكننا نلمح ما قد يُعدّ تصريحاً ونحن نطالع كلامه الذي نعرضه من خلال نصوصه.

إنه يقول مثلاً : " هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد... وذلك قولك: كان ويكون، وصار، ومادام... وما كان نحوهن..<sup>(١)</sup>"

ويقول أيضاً : " وإن شئت قلت : كان أخاك عبد الله، فقدمت وأخرت...<sup>(٢)</sup> ويقول : كناهم، كما نقول : ضربناهم، ونقول : إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم...<sup>(٣)</sup> ثم يذكر قول أبي الأسود الدؤلي:

فإن لا يكتنّها أو نكتنّه فإنه أخوها غنّته أمه بلبانها

ويعلق الشنتمري على هذا البيت بقوله : "أراد سيبويه أنها لتصرفها تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في عملها، فيتصل بها ضمير خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو: ضربته، وضربني، وما أشبهه"<sup>(٤)</sup>.

ألا ترى أنه يسوق أمثاله بذكره "كان" في الأمثلة التي قمننا، وفي غيرها ، حين يعمد لكل حديث يتصل باستعمالات الباب؟ إنك تراه مثلاً - يتكلم عن:

١- النكرة والمعرفة بعد كان : فيقول: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة ، فالذي تشغل به كان المعرفة ؛ لأنه حد الكلام."<sup>(٥)</sup> إنه هنا يتكلم عن الباب كله، فيذكر "كان". أليس هذا في معنى الأم؟ إنه يُجرى

<sup>(١)</sup> الكتاب : ١/١

<sup>(٢)</sup> السابق.

<sup>(٣)</sup> السابق

<sup>(٤)</sup> السابق.

<sup>(٥)</sup> الكتاب: ١/٢٢

حديث الباب على كان- شيوخاً فيه- يضاف إلى ذلك ما لها من اختصاصات أخرى متعرض لها.

٢- وعن الإخبار بنكرة عن نكرة، يقول: "وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلك..."<sup>(١)</sup>

٣- أو عن معنى التمام في كان حين يقول: "وقد يكون لـ"كان" موضع آخر، تقتصر على الفاعل فيه نقول: كان عبد الله، أى خلق... وقد كان الأمر، أى وقع..."<sup>(٢)</sup>.

وهكذا نجد كل حديث يتصل بالباب يجرى على "كان". مما يؤكد

لها اختصاصات تتفرد بها، نعرضها على النحو التالي:

- لعل من أهم ما يميز كان من اختصاصات كثرة الاستعمال والشيوع. فالنصوص السابقة وغيرها صائرة إلى هذا المعنى، يؤكد ذلك كلام الشنتمري، حين وصفها بأنها تجرى مجرى الأفعال الحقيقية لتصرفها واتصالها بالضمائر.
- ومن خصائصها أن تكون أصلاً للقياس، حين جعلها سيبويه بمنزلة جاء وعسى يقول سيبويه: "ومثل قولهم: من كان أخاك قول العرب: ما جاءت حاجتك - كما قال بعض العرب: من كانت أمك؟ حيث أوقع مَنْ على مؤنث. وإنما صيّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده، لأنه بمنزلة المثل، كما جعلوا عسى بمنزلة كان في قولهم: عسى الغوثُ أن يُؤسأ..."<sup>(٣)</sup> فهي بمنزلة "جاء" و"عسى" إذا كان الكلام مثلاً.

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٢٦/١

<sup>(٢)</sup> الكتاب: ٢١/١

<sup>(٣)</sup> الكتاب: ٢٤/١

• وتُحمل "أن" المصدرية على كان- وإن شاركتها ليس في ذلك- ففي كلام سيبويه عن قوله تعالى (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) [ الاعراف ٨٢ ] قوله: "فإن محمولة على كان، كأنه قال فما كان جواب قومه [إلا قولٌ كذا وكذا. وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبة..<sup>(١)</sup> فغلى هذا يمكن أن نتصور: [ كان + اسم + "أن" + فعل ] على أنه تركيب يكون فيه ما بعد كان على النحو التالي:

أ- الاسم بعد كان صالح للاخبار عنها.

ب- أن ومعمولها مصدر هو اسم لها.

ج- أو ينعكس الأمر فيكون خبرها.

• وحذف النون في يكون من خصائصها فقد كتب سيبويه تحت عنوان: " هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض" يقول: " اعلم أنهم يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك ... فما حُذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يك، ولا أد، وأشباه ذلك.<sup>(٢)</sup>

• وزيادة كان مما تنفرد به في الباب كله، نقل سيبويه عن الخليل فقال: "وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدا على إلغاء كان، وشبهه يقول الشاعر:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ      وجيرانَ لنا كانوا كرام<sup>(٣)</sup>

ورباع المبرد على ما قال به سيبويه في أغلب الأحيان . فكثرة الشبوح أول ما يظهر عنده على النحو الذي تقدم عند سيبويه، إنه يقول

<sup>(١)</sup> الكتاب: ١/ ٤٧٦

<sup>(٢)</sup> الكتاب: ١/ ٨

<sup>(٣)</sup> ٢٨٩/١

مثلاً: "اعلم أن هذا الباب إنما معناه: الابتداء والخبر؛ وإنما دخلت كان ، لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك."<sup>(١)</sup> ويقول أيضاً: " وهذه الأفعال صحيحة كضرب، ولكننا أفردنا لها باباً، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد، وذلك أنك إذا قلت: كان عبد الله أخاك . فالأخ هو عبد الله في المعنى."<sup>(٢)</sup> إننا نلاحظ أنه يذكر الباب، ثم يضرب الأمثال بكان. وعلى هذا النحو أمثلة لا نستطيع أن نستقصيها.

• ويذكر المبرد زيادة كان في الكلام، فهو يقول: "إن زيدا كان منطلقاً. نصبت (زيداً) بيان، وجعلت ضميره في كان.. وإن شئت رفعت منطلقاً فيكون رفعه على وجهين:

أحدهما : أن تجعل كان زائدة مؤكدة للكلام؛ نحو قول العرب: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عيس لم يوجد كان مثلهم، على إلغاء كان. ثم يذكر بيت الزردق:

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام<sup>(٣)</sup>

لكن المبرد يرى القول بزيادة كان في هذا البيت على غير ما يرى النحاة ، فهو يقول: "وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان: وذلك أن خبر كان (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا .."<sup>(٤)</sup> . ولكن الشنتمري يرد عليه بأن قوله : لنا ، من صلة الجيران ، ولا يجوز أن يكون خبراً لكان، إلا

<sup>(١)</sup> المقضب: ٩٧/٣

<sup>(٢)</sup> المقضب: ٨٦/٤

<sup>(٣)</sup> المقضب: ١١٦/٤

<sup>(٤)</sup> المقضب: ١١٧/٤

أن تريد معنى الملك ، ولا يصح الملك هنا: لأنهم لم يكونوا لهم ملكا، إنما كانوا لهم جيرانا.<sup>(١)</sup>

\* ويذكر أيضا حذف النون في " يكون " ، فيقول: " أما قولهم: لم يكن فلان الحد لم يكن وهو الوجه.. وكانت تكون الأصل فيما مضى وما لم يقسح. وذلك قولك: أقام زيد؟ فتقول: قد كان ذلك. وتقول: يقوم زيد، فتقول: يكون فكانت العبارة دون غيرها من الأفعال . فقد بانت بعلة ليست في غيرها من أنها عبارة وترجمة ، فحذفت بسكونها استخفاً.<sup>(٢)</sup> انظر إلى قوله: " فقد بانت بعلة ليست في غيرها.. " إنه التفرد، أو ذلك الاختصاص الذي من أجله كانت لما.

وإذا كان الاستراباذي ، رأينا كلاماً عن معنى النقص في كان، فهو يقول: " وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ، ليس بشئ؛ لأن كان في نحو : كان زيد قائماً، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص. وهو كـون القيام- أي حصوله، فجئ أولاً بلفظ دال على حصول ما ، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شئ، ثم قلت: حصل القيام. فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً، ثم تخصيصه.. مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد.<sup>(٣)</sup> وهذا كلام غير معهود في حديث النحاة ، قريب من حديث المناطقة في منزعه للتصور والاستدلال وصولاً إلى النتائج. وهو على منزعة هذا أحسب أنه تفسير مقبول لمعنى الشيوخ في

<sup>(١)</sup> الكتاب: ٢٩٠/١ هامش

<sup>(٢)</sup> المنقذ: ١٦٧/٣

<sup>(٣)</sup> ابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ: الكافية في النحو، ط الثانية ١٩٧٩م، ٢٩٠/٢، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.



الاستعمال، ومن ثمّ في كونها أمّا للباب ذلك من قبل أنها تدل على الحدث، ثم تخصيص مطلق الحدث بالخبر الذي يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق، وهنا يسمى لنا الاسترلاباذى دلالتين:

أ- دلالة وضعية : وهي دلالة كان على الكون المطلق.

ب- دلالة عقلية : وهي دلالة الخبر على الزمان المطلق.

والذي يدل على أن منزع الاسترلاباذى تفسير مقبول للشبوع في استعمال كان وفي كونها أمّا كلام الاسترلاباذى نفسه، إنه يقول: "ولما سائر الأفعال الناقصة، نحو: صار الدال على الانتقال، وأصبح الدال على الكون في الصحيح، أو الانتقال... وما زال الدال على الاستمرار.. وليس الدال على الانتقال، فدلالته على حدث معين، لا يدل عليه الخبر."<sup>(١)</sup> فهذا تفرد في الاستعمال صار اختصاصاً من اختصاصات كان.

ويتابع ابن الحاجب والاسترلاباذى على زيادة كان، وتكون زيادتها غير مفيدة لشيء إلا التأكيد، ثم يذكر الاسترلاباذى قول الشاعر:

سُرّاة بنى أبي بكر تسامى      على كان المسومة العراب

ويذكر أيضاً قول القائل:

في لجة غمرت أبك بخورها      في الجاهلية كان والإسلام<sup>(٢)</sup>

بيد أننا نجد زيادة كان بلفظ المضارع (يكون)، حين ذكر ذلك ابن الحاجب بقوله: "وقد أجاز أبو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان:

كان سبيبة من بيت رأس      يكون مزاجها عسل وماء

<sup>(١)</sup> الكافي: ٢/٢٩٠

<sup>(٢)</sup> الكافي: ٢/٢٩٤

على رواية رفع مزاجها.<sup>(١)</sup>

• ويذكر ابن الحاجب حذف نون " يكون " للجزم تشبيها لنونها بالواو ، فحذفت ، مع أنه قد حذف مثل حركتها للجزم ، وذلك لكثرة استعمالها.<sup>(٢)</sup>

وكان عند ابن يعيش " مُقْتَمَةٌ لأنها أم الأفعال لكثرة دورها وتشعب مواضعها.<sup>(٣)</sup> . وهي زائدة أيضا " دخولها كخروجها لا عمل لها في اسم ولا خير.<sup>(٤)</sup> . وهي بمعنى الشأن والحديث. وذلك قولك: كان زيدًا قائمًا ، ترفع الاسمين معا ، قال الشاعر:

إذا مُتُّ كان الناس نصفان شامتَ وآخر مثنٍ بالذي كنت أصنعُ

فمن نصب جعلها الناقصة ، ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث.<sup>(٥)</sup>

وحذف كان من خصائصها ، فكثيرا ما تحذف" وهي مرادة، وذلك لكثرتها في الكلام<sup>(٦)</sup>. واستشهد النحاة على ذلك بقولهم: " الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيرا فخير، وإن شرا فشر."<sup>(٧)</sup> . ثم ذهبوا يؤولون الأوجه في" خير، وشر" على نحو ما جاء في كتب النحو. ومن شواهدهم على ذلك أيضا قول عباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضئعُ

<sup>(١)</sup> الكافية: ٢/٢٩٤

<sup>(٢)</sup> انظر الكافية: ٢/٣٠٠

<sup>(٣)</sup> شرح المفصل: ٧/٩٠

<sup>(٤)</sup> شرح المفصل: ٧/٩٨

<sup>(٥)</sup> شرح المفصل: ٩/١٠١

<sup>(٦)</sup> شرح المفصل: ٢/٩٧

<sup>(٧)</sup> شرح المفصل: ٢/٩٧

والشاهد فيه نصب \* ذا نقر\* على أن كان ذاتقر..<sup>(١)</sup>  
ويجمل ابن هشام خصائص كان على نحو من التيسير والوضوح ،  
أحسب أنه لم يسبق إليه ، فهي :

#### أ- زائفة بشرطيين:

أحدهما : كونها بلفظ الماضي، وشذ قول أم عقيل:

- أنت تكون ماجد نبيل\*

الثاني : كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ، نحو : من  
كان أحسن زيدا ، وقول بعضهم : لم يوجد كان مثلهم .  
وشذ قوله:

- على كان المسومة العراب\*

#### ب- وتحذف على أربعة أوجه:

الأول : وهو الأكثر : أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر، وكثير ذلك بعد "إن" و  
"لو" الشرطيتين.

مثال (إن): حَتَبْتُ عَلَى بَطُونٍ ضِيْبَةَ كُلِّهَا    إِنْ ظَلَمْنَا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

مثال(لو) : التمس ولو خاتما من حديد

الثاني : أن تحذف مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف.

الثالث : أن تحذف وحدها ، وكثير ذلك بعد أن المصدرية في مثل:

أما أنت منطلقا انطلقت

الرابع : أن تحذف مع معموليها، وذلك بعد "إن" في قولهم:

<sup>(١)</sup> شرح المفصل: ٤٩/٢

" افعل هذا إما لا "

أى إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض، ولا الناقية للخبر<sup>(١)</sup>.

ويوافق الشيخ الأزهرى على ما قاله ابن هشام في حديثه عن اختصاصات كان<sup>(٢)</sup>.

وينقل ابن عقيل عن ابن عصفور<sup>(٣)</sup> أنها تزداد بين الشيتين المتلازمين<sup>(٤)</sup>، نحو :

أ- المبتدأ والخبر : زيد كان قائم "

ب- الفعل ومرفوعه: لم يوجد كان مثلك

ج- الصلة والموصول: جاء الذى كان لكرمه

د- الصفة والموصوف: مررت برجل كان قائم<sup>(٥)</sup>

ثم يتابع ابن عقيل على زيادتها وحذفها على النحو الذى قدم عند ابن هشام<sup>(٥)</sup>. وكذلك يتابع الصبان في حاشيته على شرح الأشمونى<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر : أوضح المالك: ٢٥٥/١-٢٦٨، المكتبة المصرية/صيدا-بيروت

- أنظر أيضا: الشنقيطى "أحد بن الأمين" الدر اللوامع على مع القوامع شرح جمع الجوامع، ط الثانية ١٩٧٣م، دار المعرفة للطباعة والنشر/بيروت/البحان.

(٢) الأزهرى "خالد بن عبد الله الأزهرى": شرح التصريح على التوضيح: ١٩١/١-١٩٦، الطبعة الثانية ١٣٤٤هـ-الذئبة الأزهرية مصر.

(٣) ابن عقيل "جاء قدس عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩هـ" شرح ابن عقيل: ٢٨٨/١، الطبعة السابعة عشر ١٩٧٥م، مكتبة محمد صبح مصر

(٤) شرح ابن عقيل: ٢٨٨/١-٢٨٩.

(٥) شرح ابن عقيل: ٢٨٩/١-٢٩٧.

(٦) الصبان "محمد بن علي الصبان ت ٢٠٦هـ: حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك: ٢٤٢/١-٢٤٥، دار إحياء التراث العربى.

هذه حصيلة الاختصاص في كان ، جاءت على قدر الطاقة ، بعد أن طوقنا في مصنفات النحاة، ولم يبق إلا التطواف في كتب التفسير ، لعنا نضيف إلى الحصيلة ما يزيد رصيد الدرس، فإلى هناك.

في قول الله عزوجل ( ... قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبياً ) [مريم: ٢٩].

يقول أبوحيان: " والظاهر أنها - أي كان - ناقصة فتكون بمعنى صار، أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك على الانقطاع، كما لم يدل في قوله: وكان الله غفوراً رحيماً" . وفي قوله: ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة [النساء] والمعنى: كان وهو الآن على ما كان؛ ولذلك عبر بعض أصحابنا عن كان هذه بأنها ترادف لم يزل. (١) ونقل عن الزمخشري قوله: " كان لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ مُبهم، يصلح لقريبه وبعيده. وهو ههنا لقريبة خاصة. والدال عليه معنى الكلام، وأنه مسوق للتعجب... (٢) .

من كلام أبي حيان وما نقله عن الزمخشري نقف على ما يلي:

أولاً : كان تكون بمعنى صار.

ثانياً : وتكون بمعنى لم يزل.

ثالثاً : إن دلالة كان على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ليس دليلاً على الانقطاع ، وإنما دليل على المداومة، بذلك على هذا قول أبي حيان في موضع: " كان في كثير من الاستعمال تشعر بالمداومة (٣) . ولذلك

(١) البحر: ١٨٧/٦

(٢) البحر: ١٨٧/٦

(٣) البحر: ٤٩٠/٧

قالوا بأنها في معنى لم يزل . وأحسب أن هذا المعنى قريب منه منزع الاستراباذى في دلالة كان على مطلق الحدوث المخصص بالخبر الواقع في زمان مطلق.

وفي قوله تعالى ( ..إن كيد الشيطان كان ضعيفا) [النساء:٧٦]

يقول أبو حيان: " كان في قوله : كان ضعيفا" إشعار بأن هذا الوصف سابق لكيد الشيطان، وأنه لم يزل ضعيفا. وقيل هي بمعنى صار ضعيفا بالإسلام..<sup>(١)</sup> فهذا كما رأينا مضمونه أن كان تنتظم الزمن المطلق من غير انقطاع. وربما دلت على الانقطاع، حيث لا يراد الانقطاع<sup>(٢)</sup>.

ولعلنا نجمل الآن حصيلة الدرس في اختصاص كان بعد هذا النظر في بعض الآيات التي أتينا بها. نقول:

إن الاختصاص الذي أجمع عليه النحاة قد أضاف إليه المفسرون ما يأتي :

أولا : إن كان تكون بمعنى صار، وبمعنى لم يزل.

ثانيا : إن دلالتها على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي لا يدل على الانقطاع. ومن ثم فإن الكون فيها كون مطلق.

ثالثا : إنا رأينا منزع الاستراباذى قريب مما قدم المفسرون.

بعد ذلك يمكن أن نجمل المعايير التي استند إليها النحاة في جعل كان. أما في الباب على النحو التالي:

١- كثرة الشبوح والاستعمال.

<sup>(١)</sup> البحر: ٢٩٦/٣

<sup>(٢)</sup> البحر: ٢٨/٣

٢- تكون أصلاً لأن يُقاس عليها.

٣- الحذف والزيادة.

٤- دلالة مطلق الحدوث، ثم تخصيص مطلق الحدوث بالخبر الذى يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق.

٥- اتساع التصرف.

والآن نجمل أهم المعايير التى اتبنى عليها مفهوم الأم فى الباب

النحوى على النحو التالى :

- ١- الدلالة على وظيفة الباب كله كهمزة الاستفهام ، ومن ثم لا تتصرف إلى معنى آخر.
- ٢- الصدارة.
- ٣- كثرة الشبوع والاستعمال . وهذا واضح فى كل الآمات تقريبا.
- ٤- الأعمال والإلغاء والتكرار والزيادة.
- ٥- العقد بين الجملتين ، كما فى إن الشرطية.
- ٦- صلاحية الموضع للقياس كما فى إن الشرطية حيث قاسوا عليها التمنى والاستفهام والأمر والنهى.
- ٧- التمكن ، وقد أشار النحاة فى غير باب.
- ٨- تبادل الحمل على المعنى بين الآمات.
- ٩- معنى الإضافة كما فى باء القسم ، فهى تضيف الحلف إلى المحلوف به.
- ١٠- الجمع والإشراك.
- ١١- الاختصاص بالدخول على بعض الألفاظ كاختصاص (يا) فى النداء بانظ الدلالة.
- ١٢- اتساع التصرف كما فى كان تمثيلا.

### الخاتمة

حقاً طال بنا طريق الدرس، حتى إنه لينفاس بالسنين في حساب الزمن، بين منعطفات المسير وما يكتنفها طورا، وامتداد النظر بغير قرار طورا آخر، حتى ليوشك المرء أن يأخذ رأسه بيديه من الدوار.

لنقضت هذه السنون على هذا النحو من المسير حتى قدر - بحمد الله - الوصول إلى نهاية الطريق الذي اصطحبنا فيه فكرة الأم في الباب النحوي. حاولنا من خلال هذه الصحبة الوقوف على معنى الأم. وكيف عرض لها النحاة؟ وما خصائصها كما قدمتها لنا النصوص؟

ولا ننكر أننا أكثرنا من نقل النصوص، إذ فرضت طبيعة البحث ذلك من قبل أن التعرف على معنى الأم وخصائصها في الباب النحوي، ربما كان فكرة جديدة، ومن ثم كان لزاما - على ما أرى - أن نعرض لها في مظانها للوصول إلى حقائق تؤكد هذه النصوص.

وقد جاء في البحث أن معنى الأم، هو التفرد في الاختصاص؛ لذا حاولنا أن نعرض لخصائص كل أم في كل باب لنؤكد على أن الاختصاص تفرد حسب، وليس من قبيل القول بالأصل والفرع كما ذهب البعض<sup>(١)</sup>

والحق أن سببويه قدم لنا خلاصة الدرس حين وصف ما يكثر استعماله بأنه (له نحو ليس لغيره مما هو مثله)<sup>(٢)</sup>. فذاك تأكيد وجهتنا في الدرس التي تراعت على أنها مسألة اختصاص في أم الباب، وأن من أهم الاختصاصات كثرة الشبوع والاستعمال في هذه الأم ومن ثم كان لها نحو ليس لغيرها من أخواتها<sup>سببويه</sup> في العمل.

(١) د. محمد صلاح الدين مصطفى بكر: قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربي ص ٦٦ وما بعدها، ص ٩٧ وما بعدها. ذات الطاقون للطباعة والنشر ١٩٩١م.

(٢) الكتاب: ٣٦٠/١



على أن ما جاء به سيبويه من أن الذي يكثر استعماله، يكون له نحو خاص ، يفهم عندى على أن كثرة الاستعمال يجب أن يؤكد لها نحو خاص أيضا من الملامح المميزة التي تمثلت لنا في منهج الدرس على أنها من اختصاصات الأم . ثم إننا حاولنا تقديم بعض النصوص القرآنية في كل فصل من فصول الأم ، تتضمن شروحيها تأكيدات على ما ذهب إليه النحلة ، أو استنراكات على ما لم يلتفتوا إليه في غير موضع.

- وعلى ذلك يمكن أن نشير هنا إلى أن ملامح الشبوع المميزة هي :
- تمكن قال به الميرد في حديثه عن (أن) مثلا ، يفهم على أنه طلاقة في الاستعمال ، كأن نرى همزة الاستفهام يأتي بعدها :
  - حذف وتكرار في إلا وكان.
  - صدارة في الكلام ، وعدم انصراف إلى معنى غير معنى الباب ، كما في همزة الاستفهام.
  - إضمار .
  - إلغاء عمل.
  - عدم الدلالة على الانقطاع كما في كان .
  - دخول على المثل في العمل في الباب الواحد.
  - الحمل على معنى الغير .
- تلك - إذا - أهم الخصائص التي رأيناها ملامح مميزة لكثرة الشبوع والاستعمال وعدت جميعها على أنها من خصائص الأم قسي السباب النحوى.

#### والحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله

صباح يوم الاثنين:العشرون من رمضان ١٤٢٣هـ  
الخامس والعشرون من نوفمبر ٢٠٠٢م

**سعد حسن حمودة**

## المصادر والمراجع

### القرآن الكريم:

- ١- أحمد عفيفي (الدكتور): نحو النص - اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق ٢٠٠١م/مصر.
- ٢- الأزهرى (خالد بن عبد الله): شرح التصريح على التوضيح، الطبعة الثالثة ١٣٤٤هـ، المطبعة الأزهرية بمصر.
- ٣- الأنبارى (أبو البركات الأنبارى): أسرار العربية، طبعة لندن ١٨٨٦م.
- ٤- ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان ٥٧٠هـ): الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان.
- ٥- أبو حيان (محمد بن يوسف ٧٥٤هـ): البحر المحيط، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- ٦- الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد ت ٥٦٧هـ): المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.
- ٧- الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى ت ٣٨٤هـ): معاني الحروف، تحقيق الدكتور/عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- ٨- الزمخشرى (جار الله محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ): - الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان - المفصل، دار الجيز، ١٣٢٣هـ، بيروت، لبنان.

- ٩- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ٣١٦هـ):  
الأصول في المحو، الطبعة الثانية ١٩٩٦م، مؤسسة الرسالة  
بيروت.
- ١٠- السمين (أحمد بن يوسف ت ٧٥٦هـ):  
الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور  
أحمد الخراط، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، دار القلم  
دمشق/بيروت.
- ١١- سيبويه (أبو بشر عمرو ت ١٨٨هـ):  
الكتاب، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ بولاق/مصر.
- ١٢- الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي ت ٦٥٤هـ):  
شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق الدكتور تركي بن  
سهو بن نزال العتيبي، الطبعة الثانية ١٩٩٤م، مؤسسة  
الرسالة.
- ١٣- الشنقيطي (أحمد بن الأمين):  
الذر اللوامع على همع الهوامع، شرح جمع الجوامع،  
الطبعة الثانية ١٩٧٣هـ، دار المعرفة للطباعة  
والنشر/لبنان.
- ١٤- الصبان (محمد بن علي ت ١٢٠٦هـ):  
حاشية للصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن  
مالك، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٥- ابن عصفور الأشبيلي ت ٦٦٩ هـ :  
شرح جمل الزجاج، الشرح الكبير، تحقيق الدكتور صاحب  
أبو جناح، بدون دار نشر، ولا سنة طبع.

- ١٦- ابن عقيل (بهاء الدين ٧٦٩هـ-): شرح ابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحسين، بدون دار نشر ولا سنة طبع.
- ١٧- الفراء (أبو زكريا يحيى ت ٢٠٧ هـ):  
معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م.
- ١٨- الفارسي (أبو علي الحسن ابن علي ت ٣٧٧هـ) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق الدكتور عوض القوزي، ط الأولى ١٩٩١م) دار المعارف بمصر.
- ١٩- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ):  
المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب/بيروت.
- ٢٠- محمد صلاح بكر (الدكتور) : قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربي، ذات النطاقين للطباعة والنشر ١٩٩١م .
- ٢١- محمود فجال (الدكتور):  
الحديث النبوي في النحو العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٤م نادى أبها الأدبي.
- ٢٢- ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين ت ٧٦١هـ):  
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.  
- مغنى اللبيب، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.
- ٢٣- ابن يعيش (موفق الدين ت ٦٤٣هـ):  
شرح المفصل، مكتبة المثنى، القاهرة.

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع	
٧-٥	..... المقدمة	
٢٣-١٠	..... همزة الاستفهام	الفصل الأول
٢٣-٢٧	..... إلا في الاستثناء	الفصل الثاني
٦٣-٤١	..... إن الشرطية	الفصل الثالث
٨٦-٦٧	..... أن	الفصل الرابع
١٠١-٩٠	..... باء القسم	الفصل الخامس
١١٥-١٠٥	..... ولو العطف	الفصل السادس
١٣٩-١١٩	..... باء في النداء	الفصل السابع
١٥٤-١٤٣	..... كان	الفصل الثامن
١٥٦-١٥٥	..... الخاتمة	
١٥٩-١٥٧	..... المصادر والمراجع	

٤  
٢٠

٤  
٢٠

رقم الايداع ٣٥٠١ / ٢٠٠٣

الناشر

المكتبة العلمية

شارع أحمد ماهر - المنصورة



رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس